



ترسانه حکیم بابی السید موسی قطیف افندیك وقفید در سکنه ۹۵

صاحب ومالک السید موسی قطیف

مواجهه صنف ثانی در جراحه

مما یون

۹۵

۹۵

SULEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

Kismi

Seyyid Ragif ef.

Yeri

Eski No

34

Tasnif No

16



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه المنطق والميزان * والصلوة والسلام على محمد الذي هوجه وبرهان * وعلى آله واصحابه الذين هم معرفات ودلائل الى دخول الجنان ووصول رضاء الرحمن (اما بعد * فيقول العبد الفقير الى الله الهادي * السيد عمر بن صالح الفيضى التوقادى * احسن الله حاله ما في الغائب والتأدى * هذه حواش جديدة واثار مفيدة على متن ايساغوجى الذى صار كالامطار فى الاقطار * واشتهر كذا مثال فى الامصار وقد صرف جمع من الفحول اعينه الافكار * الى كشف الاسرار المحجوبة تحت الاستار * لاسمى الفاضل الفناى قدالم به حسن الامام ولكنه مستصعب على الفهم لابرال صعابه ولايكشف نقابه لكل ذى علم وقد كان الولد الاعز الموصوف بمكارم الاخلاق * والمنعوت بمحاسن الاداب على الاطلاق * سمي عثمان ذى النورين بالانفاق * فهو نورى عن انوارى على ما هو الحق قدقرأ على هذا المتن اللطيف والسفر الشريف فى سنة عشر ومائتين والف مع الف

اليق فبذل جل جده فى تحصيل مبانيه وصرف كل وسعه فى تبين معانيه وسعى فى تحصيل رضائى معتمدا على ربه جعل الله سعيه مشكورا وعلمه مبرورا وخاطره المكسور محجورا ونال ما اراده مبسورا فبعثنى صدق الهمة له وحسن النظر اليه ان اهدى له هدية مذكرة بعد مماتى واعطى تحفة غير منسية غيب وفائق فاردت ان اشرحه شرحا تظهر دقائق معضلاته وتبسط حقايق مشكلاته وترفع عن نقائص اطائفه الحجاب وتكشف عن عرائس حقايقه النقاى فجاء بحمد الله تعالى ذرا منيرا مستخرجا عن بحر لا يدرك غوره ولا ينتهى قعره وسميته الدر الناجي على متن ايساغوجى ليكون منجيا لهذا الولد الراجى وسائر الطلبة المحصلين عن الدياجى راجيا من الله ان يجعله سببا للخيرات عن النيران ورفعة درجاتى فى روضات الجنان فبايها الاخوان ادعوا لنا بالغفران من جناب الرحمن هو المعطى المنان وعليه الاعتماد والتكلان * بسم الله الرحمن الرحيم * بدأ كتابه باسم الله تعالى اقتداء بالكتاب الكريم وامثالا بحديث البسملة وجريا على سنان السلف الصالحين وحديث البسملة مشهور وهو كل امرئى بال لم يبدأ فيه بالبسملة فهو ابتر خرجه المدنى وابن مسعود والرهاوى عن ابى هريرة رض واعترض على هذا الحديث بوجوه اربعة الاول ان الامثال به محال لانه يستلزم الدور او التسلسل لان البسملة ايضا امر ذو وبال فيقتضى بسملة اخرى وكل امر شانه كذا فالامثال به محال فالامثال بهذا الحديث مح واجب او لا يمنع الصغرى مستندا بانا لانم لزوم الدور والتسلسل لان قوله صلى الله عليه وسلم امرئى بال مقيد بمقصود بدؤه والبسملة لبسمته كذلك

فلا يلزم المح وثانياً بمنعها ايضاً وحل امر ذي بال على اطلاقه
 لكن البسملة الواحدة كما انها بسملة للمق كذلك انها بسملة لنفسها
 فلا يحتاج الى بسملة اخرى ونظيره الدرهم الواحد من اربعين
 المعطى للزكاة كما انه زكاة لتسعة وثلاثين كذلك زكاة لنفسه
 واجب ايضاً بمنعها مستنداً بالتخصيص والاستثناء العقلي
 بمعنى ان العقل خصص واخرج البسملة من عموم كل امر ذي بال
 كما انه تعالى خصص من قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير
 فلا يلزم الدور والتسلسل والفرق بين هذا الجواب والجواب الاول
 واضح لان الجواب الاول مبني على التقييد وهذا الجواب مبني
 على تخصيص العقل بدون التقييد في اللفظ والثاني ان هذا الحديث
 معارض لحديث الجملته وهو قوله عليه السلام كل امر ذي بال
 لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو قطع اخرجه النسائي وابود اود وكل
 امر شانه كذا فلا يمكن الامثال به لانه لا يمكن اجتماعهما في مبدأ
 واحد فهذا الحديث لا يمكن الامثال به واجب بمنع الصغرى
 ايضاً باننا لانم انه معارض لم لا يجوز ان يكون المراد بالابتداء
 في حديث البسملة الحقيقي وفي حديث الجملته العرفي والاضافي
 والفرق بينهما ان العرفي ما قدم على المقصود والاضافي
 ما قدم بالنظر الى الشيء الثاني اعم من المق وغيره وكل عرفي
 اضافي بدون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلق والجواب
 بحمل الابتداء في حديث الجملته على الحقيقي وفي حديث البسملة
 على العرفي والاضافي وان كان دافعا للتعارض لكنه مخالف
 للاجماع والواقع لان البسملة مقدمة على الجملته واجب ايضاً
 بحمل الابتداء في احد الحديثين على اللساني وفي الاخر على الجنائي

ولك

ولك ان تحمل الباء في الحديثين على الملازمة او الاستعانة
 ولا شك ان التلبس بشيء لا ينافي التلبس بشيء اخر وكذا الاستعانة
 فلا تعارض وما يقال في الجواب بان الابتداء هنا بمعنى التقديم
 مطلقاً ففيه ان المتبادر من التقديم الابتداء الحقيقي فيرد عليه
 ما يرد عليه مع انه على هذا الحمل يلزم الركعة في معنى الحديث
 فتدبر والثالث ان هذا الحديث مخالف للواقع اذ رب امر ذي بال
 لا يبدأ بالبسملة فلا يكون ابتداء بل يكون اتم ورب امر ذي بال يبدأ
 بالبسملة فيكون ابتداء فلا يتم كما هو لما شهد في زماننا واجب بانه
 انما يرد هذا السؤال لو كان المراد بالابتداء التلبس وليس كذلك
 واما لو كان المراد بالابتداء الشرعي فلا يرد هذا السؤال والمراد بالابتداء
 الشرعي ان لا يكون هذا الامر معتدا به عند الشارع وان كان
 معتدا به عند الناس ظاهراً والرابع ان هذا الحديث خارق
 للاجماع الوارد على تركه هضم لنفسه يتخيل ان كتابه ليس ككتب
 السلف كرسالة ابن الحاجب في النحولان هذا الترك كترك
 الصلوة والصوم هضم لنفسه وهذا لا يجوز واجب بان الحديث
 لا يقتضي كونه جزءاً من الكتاب بل يكفي ان يكون مذكوراً باللسان
 فلا يكون خارقاً للاجماع لان المراد بالحديث الذكر باللسان
 وبالاجماع الوارد على تركه الترك في الكتابة وهي امر استحسانى
 فلا يكون كترك الصلاة والصوم هضم لنفسه فلا يلزم الخرق
 والحاصل انه ان اريد بترك اهل الاجماع الترك اللساني فلا تم
 تركهم لانهم يذكرون باللسان وان اريد به الترك في الخط والكتابة
 فسلم لكنه غير مفيد لانه يجوز لان الكتابة غير واجبة فالباء
 في البسملة حرف جر فلا بد له من متعلق سواء كان مذكوراً او محذوفاً

وهنا محذوف وهو اما عام او خاص وعلى كلا التقديرين فالظرف
مستقر لان التحقيق انه اذا كان متعلقه محذوفاً فالظرف مستقر
سواء كان عاماً كالثبوت والوجود والكون والاستقرار والابتداء
او خاصاً كالقراءة والتأليف وان كان مخالفاً للمشهور كما بينه البركوي
في الانظار وايضاً التحقيق والمختار عند الكشف ان المقدر
خاص وهو القراءة هنا وكذا كل بسملة يدكر في مقامات متعددة
يتعلق بأوها بفعل مناسب بهذه المقامات كالكات وشربت
في مقام الاكل والشرب وهكذا وان قال الجمهور ان المناسب
بلفظ الحديث ان يتعلق بالابتداء في كل مقام وايضاً المناسب
ان يكون الباء للملابسة وقد يعبر عنها بالمصاحبة ويجوز ان يكون
للاستعانة لكنه غير مناسب لاشعاره بالية اسمه تعالى ولا يخفى
فجده وعلى كلا التقديرين فالظرف مستقر حال من فاعل الفعل
المحذوف وان قال مولى خسرو بان الظرف لغو اذا كان الباء
للاستعانة لمخالفته التحقيق السابق آنفاً وايضاً المناسب ان يقدر
مؤخراً لكونه ادل على الاختصاص وادخل في التعظيم ووفق
للوجود فيكون اهم وانما سقطت الهمزة من اللفظ لكثرة الاستعمال
ومن الخط لبشر بانه متصل بالاسم والاسم لبس غير المسمى
فلا يرد الاعتراض بان تقديم الباء ولفظ الاسم على لفظة الجلالة
يخلل التعظيم ويشعر بهذا انه سأل بعض السالكين عن علي
كرم الله وجهه فقال ما معنى العلم في قول النبي عليه السلام في حقك
انما دينه العلم وعلى بابها قال علي رضي الله عنه العلم نقطة
كثرها الجاهلون ثم سألوا ما معنى النقطة قال علي رضي الله عنه
كل سر من اسرار الله تعالى في الكتب السماوية وكل سر

في الكتب السماوية في القرآن العظيم وكل سر في القرآن العظيم
في سورة الفاتحة وكل سر في سورة الفاتحة في البسملة وكل سر
في البسملة في باء البسملة وكل سر في باء البسملة في نقطة البسملة
وانا هذه النقطة التي تحت الباء ويشير بان الشخص لو لم يبح انانيته
لم يستحق ولم يستعد الى اضافة الله تعالى ووجهه انه اذا حذف
همزة انا بقي نالذي يدل على النفي المحض في الفارسية فيدل
على زوال الانانية وابراد الاسم اما للتعظيم ان كان الاضافة
للاستغراق كانه قال ابتداء بكل اسم الله واما للفرق بين اليمين
واليمين ان كان الاضافة للعهد ايضاً ويجوز ان يكون ابراده
لاستيناس العاشق بالله والمعشوق الى الله الى ذكر الجلالة لانه
يحرق اذا ذكر فجأة على ما لا يخفى على اهل الحال والعشق فتأمل
ووجه الاضافة الاسم الى لفظة الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى
اما لكونه اسماً للذات المستجمع بجميع الصفات فكانه اضيف
الى جميع الاسماء واما لدفع التوهم الناشئ من الاضافة الى سائر
الاسماء المشتقة مثلاً لوقيل باسم الرزاق يوهى ان ذكره تعالى
لترزيقه تعالى لان ترتيب الحكم على المشتق يوهى عليه مأخذ
الاشتقاق بخلاف الاضافة الى الجلالة وهو ظاهر * الرحمن الرحيم *
هما صفتان مشبهتان من الرحمة بمعنى رقة القلب لكن
هذا المعنى الحقيقي ممتنع في حقه تعالى لتزهره عن القلب
ورفته فيحمل على غاية رقة القلب وهي الانعام والاحسان
فيكون مجازاً من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب
لان رقة القلب سبب للانعام والاحسان والرحمن ابلغ
من الرحيم اما كيفاً فلان معنى الرحمن هو المعطي للجلائل

النعم والرحيم هو المعطى لصغار النعم بالنسبة الى الجلائل
 وان كان كلها جليلة بالنسبة الى صدورها منه تعالى واما كما فلان
 معنى الرحمن المعطى نعم الدنيا لكل احد مؤمنا كان او كافرا ومعنى
 الرحيم المعطى نعم الآخرة للمؤمنين خاصة اذا عرفت هذا فاعلم
 ان قضية البسملة قضية محصورة كلية على تقدير ان تكون اضافة
 الاسم للاستغراق او شخصية على تقدير ان تكون للعهد فاصل
 الاول كل اسم الله ابتداءه وحاصل الثاني اسم معهود له تعالى
 ابتداءه فان الشئ قد يكون موضوعا معنى وان كان فضلة لفظا
 كما في مررت بزيد لان تقديره زيد ممرور به هذا على تقدير الاطلاق
 واما على تقدير الجهة فقضية دائمة على رأى مولى خسرو فتقديره
 كل اسم الله والمعهود منه ابتداءه دائما واختاره الخادمي في شرح
 البسملة ومطلقة عامة عند البعض اذا اعتبر فعلية النسبة في
 المستقبل فتقديره ح كل اسم الله او المعهود منه ابتداءه بالفعل
 واما قياسها فقضية البسملة كبرى ونظم اليها صغرى سهلة الحصول
 من الشكل الاول هكذا صورته هذا الابتداء باسم الله تعالى لان
 هذا الابتداء ابتدائي وكل ابتدائي باسم الله فهذا الابتداء باسم الله
 وكبرى هذا القياس غير بيينة محتاجة الى البيان فالرحمن دليلها
 صورته هكذا كل ابتدائي باسم الله لان كل ابتدائي باسم من فاض منه
 رحمة الدنيا ونعيم الآخرة وكل اسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم
 الآخرة فهو اسم الله فابتدائي باسم الله وكبرى هذا القياس غير
 بيينة محتاجة الى البيان فالرحيم دليلها صورته هكذا كل اسم من
 فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الآخرة فهو اسم الله لان كل اسم من
 فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الآخرة فهو اسم من فاض منه نعيم

الآخرة خاصة بالايحاد وكل اسم من فاض منه نعيم الآخرة خاصة
 بالايحاد فهو اسم الله يتبع كل اسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم
 الآخرة فهو اسم الله قال الشيخ القول بجي لمعان والمراد هنا
 التكلم والتلفظ وههنا التفات على مذهبين لان الالتفات عند
 السكاكي ان يكون التعبير عن المعنى الواحد بواحد من الطرق
 الثلاثة مقتضى الظاهر ويترك هذا ويرتكب خلافة لكنه سواء
 سبق التعبير عنه بطريق اخر من الطرق الثلاثة ام لا كقول الشاعر
 تطاول ليالك بالاثمد* والالتفات عند الجمهور هو التعبير عنه
 بطريق من الطرق الثلاثة بعد سبق التعبير عنه بطريق اخر
 من الطرق الثلاثة فههنا التفات على مذهب السكاكي سواء
 كانت البسملة جزءا من الكتاب ام لا لان مقتضى الظاهر
 ان يقول قلت ترك وعدل الى صيغة الغيبة اعني قال وايضا هنا
 التفات على مذهب الجمهور اذا كانت البسملة جزءا من الكتاب لان
 المص عبر عن نفسه بانا في ضمن ابتداء المقدر على المختار في البسملة
 وههنا عبر عن نفسه بصيغة الغيبة اعني لفظ الشيخ واما اذا لم يكن
 البسملة جزءا من الكتاب فلا التفات على مذهب الجمهور والفرق
 بين المذهبين عموم وخصوص مطلق لانه كما تحقق الالتفات
 للجمهور تحقق الالتفات للسكاكي ولبس بالعكس كما في تطاول
 ليالك بالاثمد وفيه ايضا تجريد من قبيل قول الشاعر* فلئن بقيت
 لا رحلن بغزوة تحوى الغنائم او يموت كريم* والتجريد لا ينافي
 الالتفات بل هو واقع بان مجرد المنكلم نفسه عن ذاته ويجعلها
 مخاطبا لكنه كالتوبيخ في تطاول ليالك بالاثمد والاستعطاف
 في قول ابن ادهم الهى عبدك العاصي اذكك وغير ذلك وللافتات

نكتان عامية وخاصة فالتكنة العامية تنشط القلوب بتغيير
الاسلوب والخاصية اجراء الصفات المادحة على نفسه فان
قبل لو قال قلت لا يمكن اجراء الصفات المادحة عليه بان يجعل
صفة لفاعل قلت اعني تاء الضمير او بدلا عنه قلنا لا يمكن لان
الضمير لا يوصف ولا يوصف به ولان المظهر لا يبدل من المضمّر
الا اذا كان غائبا وفيما نحن فيه متكلم ويجوز ان يكون النكتة
الخاصية هضم النفس ودفع الانانية فان قلت هذا ينافي تمدحه
بالصفات المادحة قلت يجوز ان يكون تحديشا للنعمة لتمدحا
والتعبير بالماضي حقيقة على تقدير تأخير الديباجة وان كان متقدمة
ففيه استعارة مصرحة اصلية وتبعية حيث شبه القول في المستقبل
بالقول في الماضي في تحقق وقوعه استعارة اصلية ثم اشتق
من القول بمعنى المستقبل قال فاستعمل بمعنى يقول استعارة تبعية
كما في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر الشيخ في اللفظة مصدر
بمعنى اسم الفاعل اي الشيخ وهو المضي ويطلق في العرف على
الكبير سنا وهو من يتجاوز اربعين وعلى الكبير علما كالشيخ ابن
الحاجب لان المشهور انه قتل شابا وعلى الكبير عملا كالشيوخ
المصوفة والمراد هنا الثاني منفردا او مجتمعاً مع الاول او الثالث
او كليهما وسن الانسان من ولادته الى السبع سن طفولية ومنه
الى خمسة عشر سن تميز ومنه الى ثلثين سن ازدياد ونماء ومنها
الى اربعين سن وقوف ومنها الى ستين سن انحطاط حتى ومنها الى
الوفاة سن انحطاط جلي وههنا قاعدة لطيفة ذكرها الحسن
الزبياري في حاشية الاستعارة وهي ان اللام الداخلة على المظهر
الموضوع موضع المضمّر للعهد الخارجي لان ذلك الضمير ان كان

للغائب فلا بد من تقدم ذكره في الجملة والمعرف باللام الموضوع
موضع المضمّر المتقدم ذكره في الجملة متقدم ذكره في الجملة فيكون
للعهد الخارجي وان كان المتكلم او المخاطب وهما متعينان عند
المخاطب فيكون من قبيل اغلق الباب وخرج الامير تدبر الامام
مصدر بمعنى المأموم او اسم لما يؤتم به سواء كان انسانا يقتدى بقوله
وفعله او كتابا او غير ذلك محققا او مبطلا كالامام العادل والامام
الجابر وجعه أئمة وقد يكون الامام جمع ام كخفاف جمع خف والمراد
ههنا هو الاول بمعنى المقتدى به في العلم والدين العلامة من يكون
جامعا بين العلوم العقلية والنقلية كالشيخ ابن الحاجب وتأوه
اما للنقل من الوصفية الى الاسمية كالكافية والشافعية واما للفرق
بين الخالق والمخلوق لانه يقال لله علام الغيوب وللعباد علامة
كان العباد بمنزلة الاناث في جنب الله تعالى واما للمبالغة كياء حري
وهو الانسب افضل العلماء المتأخرين لا بد في استعمال افعل
التفضيل من احد الشروط اما المعرف باللام او المضاف اليه
او الموصول بمن وههنا استعمال بالاضافة وح اما ان يكون الزيادة
مطلقة او بالنسبة الى المضاف اليه كما في يوسف احسن اخوته
واذا قصد الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه يشترط ان يكون
المفضل جزءا من المفضل عليه كما صرح به النحاة لا يقال يلزم
على هذا تفضيل الشيء على نفسه لانا نقول انه داخل في المضاف اليه
لغة خارج عنه مرادا كما في الاستثناء المتصل والمق تفضيله
على ما يشاركه في هذا المفهوم فلا يلزم التفضيل على نفسه كذا
حققه بعض المحققين في مثل هذا التركيب فليحفظ وسيجيء جواب
آخر عن قريب ان شاء الله تعالى والمراد من المتأخرين الشيخ

ابو علي سبنا وابو النصر الفارابي ومن بعدهما والمراد من المتقدمين
من قبلهما من افلاطون وسقراط وبقرات وجالينوس وغيرهم
قدوة الحكماء الراشدين القدوة بكسر القاف وضمها مصدر
بمعنى المفعول او اسم لمن يقتدى به كما سبق آنفاً والحكماء جمع
حكيم من الحكمة وهي العلم بالشئ على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطائفة البشرية والفرق بين المتكلمين والحكماء ان الشخص
اما ان يكون متمسكاً بالشرعية ام لا والاول اما ان يكون علمه بالمبدأ
والمعاد بطريق الاستدلال او بطريق الرياضة والاول المتكلمون
والثاني المتصوفون والثاني اما ان يكون علمه بطريق المشي
في الركاب او بطريق الكشف والاول الحكماء المشائون والثاني
الحكماء الاشراقيون والراشدين من الرسوخ بمعنى الثبوت والتقرر
في العلم كما في قوله تعالى والراشدين في العلم ابن الدين اما لقب للشيخ
فيكون مفرداً كعبداً لله علماً والفرق بين اللقب والكنية والعلم مشهور
مستغن عن البيان او مركب اضافي كغلام زيد فعلى الاول عطف
بيان او بدل من الشيخ جيء به للمدح كما في قوله تعالى جعل الله
المكة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به
للمدح كما صرح في الكشف والابيضاح باسم مختص به اول التقرير
والثاني كيد وعلى الثاني صفة بعد صفة للشيخ واثير فعيل بمعنى
مفعول فالاضافة بمعنى في اي مختار في الدين او بمعنى فاعل فالاضافة
الى معموله اي مختار الدين والدين الطاعة والجزاء والمراد ههنا
الشرعية فان الشريعة من حيث انها تطاع لهما تسمى ديناً ومن حيث
انها تجتمع عليهما تسمى ملة ومن حيث انها ترجع اليها تسمى مذهباً وايضاً
قد يفرق بان الدين منسوب الى الله فان الدين وضع اكهي سائق

لذوي

لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات والملة منسوب الى
النبي عم يقال ملة ابراهيم وملة محمد وملة عيسى عم والمذهب ينسب
الى المجتهد يقال مذهب الامام الاعظم ومذهب الشافعي الابهرى
بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة والياء نسبية واما الابهرى
يسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور ولذا قيل اعلم ابهرأ وافرأ ابهرأ
طيب الله ثراه اعتراض للدعاء والمراد من ترى القبر والضمير راجع
الى الشيخ والظ انه مجاز من قبيل ذكر المحل واردة الحال اعني
حال الشيخ والمعنى طيب الله حال الشيخ في ثراه ويجوز ان يحمل
على الحقيقة والمعنى ح طيب الله قبره وجعله روضة من رياض
الجنة فيلزم ان يكون حال الشيخ مطيباً بطريق الكتابة وهذه
الجملة خبرية مستعملة في معنى الانشاء مجاز في النسبة على طريق
الاستعارة المصروفة الاصلية والتبعية بان يشبه النسبة الانشائية
الكائنة في لطيب الله بالنسبة الاخبارية الكائنة في طيب الله في تحقق
الوقوع فهذا التشبيه استعارة اصلية عند المحققين ثم استعملت
الصيغة الموضوعية للنسبة الاخبارية اعني طيب الله في النسبة
الانشائية اعني لطيب فهذا استعارة تبعية ونظيرها استعارة
رحم الله ابراهيم الله وقد يعكس كما في قوله عم من كذب على متعمداً
فليتبؤ مقعده من النار بمعنى يتبؤ مقعده والشككة في العدول عن
الحقيقة الى المجاز والاستعارة اما التقول كانه دعي واستجيب وتحقيق
وقوعه ومضى واما اظهار الرغبة والحرص على وقوعه كانه لكمال
حرصه تخيل وقوعه فعبر بالماضي واما الاحتراز عن صورة الامر لانها
اساءة الادب مع الله تعالى * وجعل الجنة مثواه * لفظ جمل
يستعمل على معنيين احدهما بمعنى خلق ويتعدى الى مفعول واحد

نحو وجعل الظلمات والنور والثاني بمعنى صير نحو الذي جعل لكم
الارض فراشا ويتعدى الى مفعولين وههنا بمعنى صير والجنة كل
بستان ذي شجر يستر بأشجاره الارض وقد تسمى الاشجار
الساترة الجنة نحو وجنات الفسفا والمثوى من ثوى يثوى ثواء
وهو الاقامة مع الاستقرار ومنه قوله تعالى وما كنت تأوي اهل
مدين فالثوى المستقر قيل ان الجنة مفعول ثان لجعل ومثواه
مفعول اول له قدم الثاني على الاول رعاية للقافية والفاصلة
لكن فيه نظر وتكلف فتغطن حتى فتح الله عليك * بحمد الله * وفيه
اشعار بان المقدر في التسمية يتدأ على صيغة نفس المتكلم مع الغير
ليكون على وتيرة التسمية ويجوز ان يتعلق بأوها يقال او بحمد ولا يخفى
عليك ان الفصل بين البسملة والحمدلة بشيء لا يخلو عن سوء الادب
ومخالفة لسيرة السلف فاجه فصل المصدر بين التسمية والتحميد
بقال الشيخ اه واجيب بوجهين الاول انه ليس من كلام المصنف بل
من كلام بعض تلامذه ذكره ليصح عليه الاعتماد والثاني ان مدح
النفس راجع الى مدح النقاش فيكون هذا مدحا لله في المال فيكون
حدا في المعنى فلا فصل على التقديرين وقوله بحمد الله اح حد
صريح بعد الاشارة اليه اهتماما بشأن الحمد لان المقام مقام الحمد
آثار الحمد على الشكر لان الحمد رأس الشكر فمن لم يحمد الله لم يشكره
كما ورد في الحديث وللشعار بان حده ثابت سواء وصل النعمة
منه تعالى اليه ام لا اذا الحمد هو الثناء باللسان سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواضل والشكر لا يكون الا في مقابلة النعمة لان الشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان
واعتقادا بالجنان او خدمة بالاركان فورد الحمد هو اللسان وحده

كالاول

ومتعلقه

ومتعلقه بعم النعمة وغيرها ومورد الشكر بعم اللسان وغيره ومتعلقه
النعمة وحدها فاذا بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وصدق الحمد بدون الشكر
في الثناء على العلم والشجاعة وصدق الشكر بدون الحمد في الثناء
بالجنان او بالاركان في مقابلة الاحسان وههنا تفصيل لكن يكفي
للمبتدئ هذا القدر وآثر الجملة الفعلية على الاسمية للدلالة على
التجديد والاستمرار والاعتزاز بالعجز عن استدامة الحمد لان الجملة
الاسمية المعدولة تدل على الدوام وان لم تدل الاسمية الاصلية على
الدوام وللتخصيص على صدور الحمد عن نفسه والاستغراب وآثر
من بين الجملة الفعلية صيغة نفس المتكلم مع الغير لدفع الانانية
والاشارة الى ان هذا الامر عظيم يحتاج الى الاستعانة واثار
لفظة الجلالة لما ذكرنا في البسملة ويجوز ان يكون اثارها
للاستلزام والتبرك في موضعين وهذه الجملة اخبار صورة انشاء
معنى على توفيقه فيه اشارة الى انه تعالى كما يستحق الحمد
لذاته تعالى كذلك يستحق لوصفه تعالى على ما يشعر الترتيب
على الوصف بعد الترتيب على اسم الذات ولفظة على الداخلة
على المحمود عليه بمعنى لام الاجلبة فيكون علة لقوله بحمد الله
وهو دعوى وقوله على توفيقه اشارة الى صغرى القياس وكبراه
مطوية ترتيب القياس هكذا الله مستحق الحمد لانه تعالى موفق
وكل موفق مستحق الحمد فانه مستحق الحمد فان اعتبر توفيقه
تعالى البنا يتحقق الحمد في ضمن الشكر لانه من النعمة الواصلة
البنا فيكون من مادة الاجتماع وان اعتبر الى غيرنا يتحقق الحمد
بدون الشكر فيكون من مادة الافتراق ويجوز ان يكون على بمعنى في

او بمعنى مع خواصل المعنى نحمد الله حال كوننا محفوظا ومحاطا
في توقيفه او مقارنا او مصاحبا مع توقيفه فيكون اشارة الى عدم
القدرة على حده تعالى من قبيل قول صاحب المطالع اللهم
انا نحمدك والحمد من آلائك تدبر واصنافه التوفيق الى الصواب
من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والتوفيق اغة جعل الاسباب
موافقة للسبب وعلى هذا يعم التوفيق الخير والشر وهو غير
مراد ههنا لانه لا يصلح لكونه محمودا عليه اللهم الا ان يخص
الاسباب بالاسباب الخيرية وحده الاشعري واكثر تابعيه هو
خلق القدرة على الطاعة ورد هذا التعريف بانه يلزم ان يكون
الكافر موافقا لكونه قادرا على الايمان والطاعة وان لم يكن مؤمنا
ومطيعا بالفعل اللهم الا ان يراد بالقدرة القدرة التامة التي يتحقق
مع الفعل كما هو مذهب اهل السنة من ان الاستطاعة مع الفعل
وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة وهو الظ والانسب به هذا
ان يفسر بعمل الله فعل عبادته موافقا لما يحب ويرضاه وهذا
قريب مما ذكره امام الحرمين في المال وان كانا متغايرين ظاهرا
والظ ان هذا الحمد انشاء معلل بالتوصيف لانه انشاء معلل بالاضافة
كما سبق الاشارة اليه فان قيل كل محمود عليه يجب ان يكون
اختياريا وههنا الانعام ليس باختيارى لانه راجع الى صفة
التكوين وهو من الصفة الذاتية الصادرة عنه تعالى بالايجاب
عندنا والا لتكانت حادثة ضرورة انما كان مسبوقا بالقصد
والاختيار كان حادثا على ما بين في محله فكيف يصح جعله
محمودا عليه قلنا يجوز ان يكون هذا متبعا على مذهب الاشعري
لان التكوين عنده من الصفات الاعتبارية الحادثة ويمكن

ان يجاب بتعميم الاختيارى من الحقيقى والحكمى والصفات
الذاتية وان لم تكن اختيارية حقيقية لكنها فى حكم الاختيارى
لاستقلال الذات فيها وعدم احتياجه فيها الى امر خارج كما هو
شان بعض الافعال الاختيارية هذا وقد يجاب عنه بحمل
الاختيارى على معنى ما صدر من المختار لا على معنى ما صدر
بالاختيار وح تكون الصفات اختيارية فيصح كونها محمودا عليه
ولو سلم كونه بمعنى ما صدر بالاختيار لكن لم لا يجوز ان يكون
سبق الاختيار سبقا ذاتيا لازما كما هو مذهب الامدى فلا اشكال
ونسئله * الظ ان الواو عاطفة وهذه الجملة معطوفة على جملة
نحمد الله آه ويجوز ان تكون حالية فتكون حالا من ضمير نحمد
ويحتمل ان تكون اعتراضية معترضة بين الجملة المجدية والصلائية
ففائدة هذه الجملة رفع العجب عن نفسه الذى اشعر تمد حبه
من كونه شيخا اما ما علامة افضل المتأخرين قدوة الحكماء
الراسخين وكونه موافقا كانه استغفر الله عما اشعر به كلامه
السابق والسؤال استنداء المأل او نحوه من الجنان والراضاء
وغيرهما او استنداء المعرفة ونحوها فاذا كان السؤال
لاستدعاء المعرفة ونحوها يتعدى الى المفعول الثانى تارة بنفسه
وتارة بعن نحو ويسئلونك عن الروح فاذا كان لاستدعاء المأل
ونحوه يتعدى بنفسه تارة ويتعدى بعن تارة نحو واسألو الله
من فضله والحاصل ان السؤال ان كان للاستكشاف ودفع الشبهة
فقد يكون متعديا الى الثانى بنفسه وقد يكون بعن وان كان
لنيل العطاء والكرم من المسؤل عنه فقد يكون متعديا اليه بنفسه
نحو واذا سئلتهم عن وقد يكون بعن والظ ان السؤال ههنا من قبيل

الثاني والفرق بين السؤال والتماس والامر ان طلب الادنى من الاعلى فهو سؤال ودعاء وطلب المساوي من المساوي التماس وطلب الاعلى من الادنى امر نحو اقموا الصلوة واتوا الزكوة وابتار صيغة الفعل والمتكلم مع الغير كما مر في بحمد الله هداية طريقه * الهداية عند الاشاعة الدلالة الموصلة الى المط يعني الاتصال بالفعل وعند المعترلة هي الدلالة على ما يوصل الى المط يعني اراءة طريق المطلوب سواء وصل بالفعل ام لا وبعضهم عكس البيان فاعطى الاول للثاني والثاني للاول والمختار الاول ونقض الاول بقوله تعالى واما عود فهديتناهم فاستحبوا العمى على الهدى فان التعريف الاول غير شامل له لانه بمعنى الارادة بقرينة فاستحبوا آه فلا يكون التعريف الاول جامعا واجيب بانه من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب لان الارادة سبب للاتصال في الجملة والمعرف الهداية الحقيقية فلا يضر خروجه واجيب ايضا بان الانتم خروجه من التعريف لان المراد واما عود فواصلناهم الى الحق فتركوه وارتدوا واجاب السعد في حاشية الكشف بان الهداية المتعدية الى المفعول الثاني لفظا او تقديرا بنفسه بمعنى الدلالة الموصلة الى المط فلذا يسند الى الله خاصة كقوله تعالى لنهديهم سبلنا وان الهداية المتعدية بحرف الجر سواء كان باللام او بالي بمعنى الدلالة على ما يوصل الى المط فيسند تارة الى النبي عليه السلام كقوله تعالى انك لنهدي الى صراط مستقيم وتارة الى القرآن كقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم فيجوز ان تكون هذه الآية من قبيل المنعدي الى المفعول الثاني بحرف الجر والتقدير

واما

واما عود فهديتناهم الى الحق والحق فاستحبوا الى آخره فلا نقض ونقض الثاني بقوله تعالى انك لنهدي من احببت فان الهداية في هذه الآية بمعنى الاتصال لانه المنى عن الرسول عليه السلام لا بمعنى الارادة لانه هاد ومرىء الطريق الى جميع الخلق فيخرج عن التعريف الثاني مع انه من افراد المعرف واجيب ايضا بانه من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب على عكس الآية السابقة والمعرف الهداية الحقيقية فلا يضر خروجه ويمكن ان يجاب عنه بانه الهداية يجوز ان تكون بمعنى الارادة والتقدير ان اراءة الطريق لكل امة وان صدرت عنك ظاهرا لكنها غير صادرة عنك حقيقة بل عنا كقوله تعالى ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى فلا نقض ايضا والمراد في كلام المص المعنى الاول موافقا لمذهب الاشعرى لان المعنى الثاني موجود في كل الناس فلا حاجة الى السؤال واعلم ان الهدى والهداية مزاदान في اللغة لكن الشرع فرق بينهما بان الهدى مخصوص بما تولاه الله واعطاه بنفسه دون ما هو الى الانسان والهداية اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق واما الاهتداء فمخصوص بما يتخراه الانسان على طريق الاختيار اما في الامور الدنيوية او الاخروية فيقبله فيكون مطاوعا والكلية على ما فصله الراغب في مفرداته والطريق هو السبيل الذي يطرق بالارجل اى يضرب وجهه طرقا واما الطرائق فجمع طريقة نحو ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق واضافته الى ضميره تعالى الممدوحة الموصلة الى رضا الله تعالى بالسبيل الموصول الى المط

في الإيصال ثم استعمل لفظ الطريق الموضوع للشيء في الأول
استعارة مصروفة هذا واعلم أن الطريق قديد كثر وقد بؤنت
لكن استعماله مذكرا كثر * ونصلي * خطف على محمد لا على
نسئله فافهم وهو فعل مضارع متكلم مع الغير من صلى يصلي صلاة
إذا دعى وقياس مصدره التصلية لكنها مهجورة وفي القاموس
يقال صلى يصلي صلاة لا تصلية كذا في أكثر كتب اللغة قبل
التصلية مستعملة في شعر ثعلبية وهو تركت القيان وعزف القيان
وادميت تصلية وابتها لا أي تضرعا وإيضاح ذكره الزوزني في مصادره
فقال التصلية نماز كردن ودرود آوردن ويمكن أن يقال انما تركها أكثر
أهل اللغة لأن عنايتهم بالمصادر السماعية دون القياسية وهي
من المصادر القياسية وإيضاح يجوز أن يكون تركهم لدفع الإيهام لأن
التصلية كما تكون مصدر صلى بمعنى دعى كذلك تكون مصدر
صليت بالنار أي عذبت بها إذا عرفت هذا فاعلم أن لفظ الصلاة
مشارك بين الرحمة والدعاء والاستغفار اشتراكا لفظيا عند الشافعي
والمختار عندنا أنها مشتركة بينها اشتراكا معنويا بمعنى أن معناها واحد
وهو العطفة وأفرادها متعددة بحسب الأسنادات وترك السلام
رد الإمام النووي فإنه قال إن القصر على الصلاة مكروهة
والأصح أنه ليس بمكروه لكن الجمع مستحب فإن قلت إن استعمال
الصلاة بعلى يدل على المضرة فيشعر الدعاء عليه قلت هذا
مخصوص بلفظ الدعاء دون الصلاة فافهم واعلم أن ذكر الصلاة
بعد التسمية لم يكن في الصدر الأول يزم من الخلفاء الراشدين وإنما
أحدث ذكرها بعدها في المكاتب والمراسل والرسائل بنو العباس
فغضى به عمل الناس في أقطار الأرض فصار بدعة حسنة ومنهم

من ختم به أيضا واختلف في أول من كتبه فقيل السفاح عبد الله
بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وقيل هارون الرشيد وماروي
من قوله عليه السلام من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له
مادام اسمي مكتوبا في ذلك الكتاب أورده الجوزي في موضوعاته
وقال ابن كثير أنه غير صحيح وقال الطبراني والخطيب وأبو الشيخ
والمستعري وصاحب الترغيب بسند ضعيف ولو سلم صحته فلا يدل
على المط هذا قول قاضي عياض رح في الشفاء ورده الشهاب
في شرحه ناقلا عن الواقدي بسند أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه
كتب إلى عامله طرفة بن هاجر ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم
من أبي بكر خليفة رسول الله صم إلى طرفة بن هاجر سلام عليكم
بما صبرتم فاني أحمد الله الذي لا اله الا هو اليك ونسئله أن يصلي
على محمد عم أما بعد اه وهذا يدل على أنه سنة قديمة موجودة
في الصدر الأول وهو المختار * على محمد * هو علم شخص نبينا صلى
الله عليه وسلم وفيه معنى اللقب من حيث أشعاره بالمدح منقول من
اسم مفعول حمد بان تشديد سماء به جده عبد المطلب لموت أبيه في سابع
ولادته بالالهام تفلأبان يكثر حمد الخلق له وفي السير قيل لعبد المطلب
لم سميت ابنك محمد اوبس من أسماء أبائك وقوله قال رجوت أن يحمده
في السماء والأرض وقد حقق رجاءه لما سبق في علمه تعالى وهذا يدل
على أنه اسم مفعول من حمد وقيل منقول من المصدر لأن هذه
الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو المشهور كذلك تكون مصدرا
كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق وقال بعضهم هو علم مرتجل
بل صرح الزجاج بأن الأعلام كلها مرتجلة خلافا لسيبويه فإنه
قال كلها منقولة والصواب أن الدليل أن دل على النقل فهو منقول

والافهوم ترجل وقول عبدالمطرب السابق دليل على النقل فلا دليل
على الارتجال وما يقال ان قول حسان فذوالعرش محمود وهذا
محمديدل على الارتجال ففيه نظر لانه لا يدل على انه مرجل فان قيل
التصريح باسم العلم ينافي التعظيم بل الاولى ان يقال على رسولنا
وغير ذلك قلنا منا فانه للتعظيم انما هو في صورة الخطاب واما فيما
عداه فلا كما قال عم اذا صلبتم على فعموا وقوا اللهم صل على
محمدا وعلى آل محمدا ولذا قال هكذا على محمد امثالا لامر الرسول عم
على ان هذا الاسم عين التعظيم لرسول الله عم فلا منسافة اصلا
فان قيل لم يرجح هذا الاسم على سائر اسمائه عم مع انه قيل اسم احد
افضل لانه يفيد المبالغة في الحمادية ولانه لا يسمى باسم احد احد قبل
ولادة النبي عم واما اسم محمد فسمي به قبل ولادته خمسة عشر رجلا
وقد حكى الله تعالى عن عيسى عم حيث قال الله تعالى ومبشرا
برسول يأتي من بعدى اسمه احد قلنا ذكر البخاري في شرح الارشاد
ان للنبي عم الف اسماء وقيل ثلثمائة وقيل تسعة وتسعون شهرا
وافضلها محمد وهو يفيد المبالغة في المحمودية وهي تستلزم المبالغة في
الحمادية فيكون افضل منه واما التسمية قبل ولادته فالتقال والتبرك
باسمه عليه السلام واما قوله تعالى من بعدى اسمه احد فيعارضه
قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه وقوله تعالى وما محمد
الا رسول قد خلت من قبله الرسل وقوله تعالى ما كان محمد اباحد
اه * وعترته * الاولى ان يقول وعلى عترته ليكون ردا على الشيعة
لانهم ينكرون دخول على بين محمد وبين آله وينقلون في ذلك
حديثا وهو من فصل بيني وبين آلي بعلي لم ينل شفاعتي واهل
السنة يدخلون على بينهما ويقولون لاتم صحة الحديث لانه لم ينقل

من الثقات ولو سلم صحته فلا شبهة انما نشأ من وضع حرف
الجر مقام الاسم العلمي والمراد من الحديث ان من فرق بيني وبين
آلي بعلي رض عنه ورجعه على ابي بكر الصديق وعمر الفاروق رض
عنهما كما هو مذهب الشيعة لم ينل شفاعتي فيكون المراد منه
ذم الشيعة فيكون عليهم اللهم والعزة بكسر العين وسكون التاء
يطلق في اللغة على فرع الرجل من اولاد الاولاد واولاد العم وقد
يطلق على اصله على ما ينه صاحب الاختري وقال في الصحاح
عزة الرجل نسله ورهطه الادنون كالعشيرة فالمراد ههنا الاقرباء
والاتباع من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق واوقال وعلى له
لكان اولى ليكون ممثلا للحديث لفظا ومعنى * اجمعين * تأ كبر
معنوى والفرق بين اجمعين وبين جميعا ان اجمعين لا يستعمل
الا تأ كيدا ولا يصح نصبه على الحال كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون واما جميعا فانه قد ينصب على الحال ويؤكد به
من حيث المعنى نحو قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا كما قال
البيضاوي واعلم انه يرد على المص وسائر المؤلفين ان يكون خطبتهم
وديماجتهم خداجا ونقصا لقوله عليه السلام كل خطبة ليس فيها
تشهد فهي كالبذرة رواء الترمذي وحسنه وصححه النووي
والبيهقي وفي ترك التشهد في اكثر الديباجة والخطبة ترك العمل
بهذا الحديث واجاب بعضهم بحمل الحديث على خطبة النكاح
او خطبة الجمعة لا على خطبة الكتاب والرسالة بدليل ورود في كتاب
النكاح ورد هذا الجواب بان لفظ الحديث عام والعام يجري على
عمومه وسبب التزول والورود لا يكون مخصصا عندنا فلا يكون
المخصص صحيحا وما اجاب به بعضهم بان المراد بالتشهاد الحمد

مردود بورود التثنية في رواية اخرى اعني كل خطبة لبس فيها
شهادتان اه والثانية صريحة في كلمة الشهادة دون الحمد مع ان اطلاق
الشهادة على الحمد خلاف الظ من غير قرينة وبعضهم اجاب
بحمل الشاهد على اللسان دون الخط فلا يكون ترك الكتابة مضرا
وفيه نظر فتدبر واجاب بعضهم بان ذلك الحديث ضعيف لا يعمل
به ورد باننا لم ضعفه كما بيناه ولو سلم فالاحاديث الضعيفة تكفي
في باب العمل فخذ ما انتك وكن من الشاكرين * وبعد * الواو
عاطفة من قبيل عطف القصة على القصة اي عطف مضمون
ماسبق لغرض سبب التصنيف على مضمون ماسبق لغرض التبرك
فلا يضر الاختلاف باخبارية والانشائية وقيل الواو استئنافية
وقيل زائدة لعدم ظهور العطف والاستئناف وقيل عوض
عن كلمة اما على ما يشعر به وقوع اما موقع الواو في بعض النسخ
كما سيأتي والمراد من ذكر هذا اللفظ تذكير الامور المتبركة حين
الشروع وابداع المناسبة بين السابق واللاحق ولهذا قيل
انه فصل خطاب وقيل انه اقتضاب قريب من التلخيص على
ما فصل في كتب البيان واختلف في اول قائل هذا اللفظ على خمسة
اقوال اولها داود عليه السلام وهو المراد بقوله تعالى وآتيناه
الحكمة وفصل الخطاب وثانيها انه قيس بن سعادة من فصحاء العرب
وثالثها انه كعب بن اوى ورابعها انه يعرب بن قحطان وخامسها انه
سحبان بن وائل كذا قيل ثم كان ديدن النبي عليه السلام ان يكتب
في مكاتبه ومراسله فكان سنة قديمة وبعد في الاصل ظرف مكان ثم
شاع في ظرف الزمان فصار حقيقة عرفة فيه قيل وفيه نظر يعرف
وجهه بالتأمل وقال الراغب في مفرداته ان بعد يستعمل في التأخر

المنفصل غالباً يقال جاء زيد بعد عمرو اذا كان مجيئه متأخراً
ومتأخراً وقد يستعمل في التأخر المتصل وضده قبل في الوجهين
لكن استعمال الغالب فيهما التأخر والتقدم الزماني نحو زمان
المنصور بعد زمان عبد الملك وقد يستعمل في المكان كما يقول
الخارج من اصفهان الى مكة الكوفة بعد بغداد وقد يستعملان
في الترتيب الصناعي نحو النحو بعد الصرف وقد يستعملان في التأخر
في المنزل نحو الحاج بعد عبد الملك انتهى فعلم منه انهما يستعملان
في الزمان والمكان كما صرح به الجوى في شرح الاشياء فهو امام معمول
للشروط المقدرة او الجزاء المقدرة لان تقدير الكلام مهما يكن من شيء
بعد من الفراغ من البسملة والحمدلة والصلوة فاقول هذه رسالة
ويكن فعل تام ومن في من شيء زائدة وشيء فاعل يكن اي مهما
يوجد شيء وبعد متعلق بيبكن على التحقيق فيكون من تمام الشرط
وقيل بعدم متعلق باقول المقدرة تحت الفاء فيكون من تمام الجزاء
واعترض عليه بانه يلزم ح عمل ما في حيز الفاء فيما قبله وهذا لا يجوز
واجيب بان عدم الجواز مخصوص بما عدا الظرف واما ما فيه فيجوز
عمل ما بعده فيما قبله لان الظرف معمول ضعيف فتسرع فيه ما لا ينسج
في غيره وقيل بعدم متعلق بالواو والناثية عن اما المتضمنة لمعنى الشرط
وفعله والعهدة عليه في ذلك فهذه القضية اتفافية عامة وهي
ما يحكم فيه بصدق التالى سواء صدق المقدم او لا والمراد من هذه
القضية تحقيق التأليف وتأكيده التصنيف * فهذه * الفاء داخل
على جواب اما المذكورة على تقدير وجودها على ما في بعض النسخ
وهي اما بسيطة واما مركبة فالبسيطة ففيها معنى الشرط والتوكيد
والتفصيل اما الشرط فللزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني

واما التوكيد فان معنى قولك اما زيد فذا هب مهما يكن من شيء
 فزيد ذاهب فيكون كالمثبت بالدليل لانه لا يخلو الدنيا عن شيء ما
 واما التفصيل فغالب حاله فمح وجب تكرارها والمركبة كالتي
 في قوله تعالى اما اذا كنتم تعملون فانها مركبة من ام المنقطعة
 وما الاستفهامية واما هذه لمجرد التأكيدي من غير تفصيل ويمكن
 ان يوجد التفصيل لمجمل ذهني سابق او المقدرة او الموهومة والفرق
 بينهما ان اما المقدرة محذوفة في نظم الكلام مرادة في المقام واما
 الموهومة فليس بمحذوف في الكلام ولا مراد في المقام بل زعم المتكلم
 انه قال اما فاني بالغاء مع انه قال في الواقع او جوابا لاوله عوض
 عن اما والغاء ليس بجواب بل اتي لقطع توهم الاضافة الى ما بعده
 اوتى تشبيها للظرف بالشرط كما في قوله تعالى والى ربك فارغب و
 هذه التوجيهات الخمس على تقدير عدم اما في التسخيم على ما في بعضها
 هذا وقد يقدر الغاء في جواب اما في الموضعين اما احدهما الضرورة
 الشعر نحو اما القتال لا قتال لديكم وثانيهما فمادخل الغاء على القول
 المقدر نحو واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم
 ولفظة هذه الواقعة في اوائل الكتب اما اشارة الى الالفاظ الدالة
 على المعاني المخصوصة او الى النقوش الدالة على تلك المعاني
 بالواسطة او الى المعاني من حيث كونها مدلولات لتلك الالفاظ
 او النقوش او الى المسائل المخصوصة او الى التصديقات بتلك المسائل
 عن دليل عند بعض او مطلقا عند بعض اخر او الى الملكة
 الاستحضارية الحاصلة من تكرار تلك التصديقات عند الجمهور
 والاستنباطية عند بعض او الى مجمع المسائل والمبادئ التصورية
 والتصديقية والموضوعات على القول المشهور او الى مفهوم كلي

شامل لكل واحد من الاربعة الاخيرة وصادق عليه واما ان يكون
 ذلك الكلي موضوعا له او آلة لوضع العلم بازائه فصارت الاحتمالات
 المفردة خمسة عشر بل ستة عشر واذا اعتبرت هذه الاحتمالات
 مركبة من الثنائي والثلاثي والرابعي الى ستة عشر يحصل احتمالات
 كثيرة واذا اعتبرت هذه الاحتمالات في لفظ الرسالة المحمولة على
 لفظة هذه فضررت على الاحتمالات المعبرة في لفظة هذه يحصل
 اكثر من ان يحصى فتفكر واحسب حتى يأتبك اليقين لكن المختار ان
 الرسالة واجزاؤها عبارة عن الالفاظ والنقوش على ما تقر في محله
 من ان المختار في اسامي الكتب انها عبارة عن الالفاظ والنقوش
 بخلاف اسامي العلوم فان المختار فيها المسائل فمح المشار اليه في
 فهذه ههنا ايضا الالفاظ والنقوش لان الرسالة محمولة على هذه
 والمحمول متحد مع الموضوع في الخارج وان تغاير في الذهن هذا
 اذا اخرجت الديباجة واما اذا قدمت فالمختار ان هذه اشارة الى
 المعاني المستحضرة في الذهن وما قبل من ان هذه اشارة اليها
 سواء قدمت الديباجة او اخرجت على المختار فهو فيما اذا لم
 يكن المحمول نحو الرسالة والكتاب وما يشبههما لانها عبارة
 عن الالفاظ والنقوش على القول المختار فان قيل ان اسم
 الاشارة موضوعة للوجود في الخارج والمحسوس بالبصر والمعاني
 المستحضرة ليست بموجودة فكيف تكون محسوسة والالفاظ
 وان كانت موجودة في الخارج لكنها ليست بمحسوسة بالبصر
 والنقوش الجزئية وان كانت محسوسة بالبصر لكن الاشارة
 ليست اليها بل الى النقوش الكلية وهو ظ فكيف يشار اليها
 بهذه قلنا ان لفظة هذه ههنا استعارة مصرحة شبه المعاني

المستحضرة او الالفاظ الغير المحسوسة بالبصر او النقوش الكلية
بالامور المحسوسة بالبصر في الظهور والوضوح واستعمل لفظ هذه
الموضوعة للامور المحسوسة في هذه الامور الغير المحسوسة استعارة
مصرحة اصلية والنكتة في هذا المجاز اما التنبيه على زكوة الطالب
كانه علم الامور الغير المحسوسة بالبصر مثل المبصرات لزاوته
واما التنبيه على غباوته كانه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا
من الاشياء الا بالاحساس والابصار واما التنبيه على اتقان المعاني
والكليات بحيث كأنها صارت محسوسة ومبصرة بالبصر نعم
اذا كانت الاشارة بهذه الى النقوش الجزئية كانت حقيقة لكنها ليست
بصحيحة لانه يلزم ان يكون النقوش الصادرة من المصنوع ممدوحة
دون ما عداها وان لا يكون ما عداها مسمى بهذا الاسم وهو
بط و بطلانه ظ * رسالة * قد مر ان الاحتمالات المذكورة
جارية في الرسالة والكتاب واجزائهما لكن المختار انهما عبارتان
عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة والنقوش كذلك وهي
في اللغة عبارة عن الكلام الذي ارسل الى الغير وفي الاصطلاح
عبارة عن الكلام المشتمل على القواعد العلمية على سبيل الاختصار
والمراد ههنا هو المعنى الاصطلاحي واما الرسالة الشرعية والفرق
بينهما وبين النبوة فليس بينهما متعلقا بهذا المقام وستبين في مقام
مناسب ان شاء الله تعالى والفرق بين الرسالة والكتاب ان الكتاب
اعم مطلعا من الرسالة لانه هو الكلام المشتمل على القواعد العلمية
سواء كان على سبيل الاختصار او لا واما الرسالة فاشتمالها يكون على
سبيل الاختصار فقط ولهذا قال رسالة ولم يقل كتاب * في المنطق *
الجار مع الجرد ظرف مستقر صفة للرسالة لان الجار والمجرور

اذا كان ما قبله نكرة يكون صفة واذا كان معرفة يكون حالا وهذه
الظرفية مجازية بتقدير البيان لان بيان المنطق كما يكون بهذه
الرسالة كذلك يكون غيرها من الرسائل كالشمسية فيكون بيان
المنطق اعم من هذه الرسالة فشبه شمول بيان المنطق بهذه الرسالة
واحاطته المعنوية لها بشمول الظرف الحقيقي للظروف واحاطته
الحسية له فهذا التشبيه استعارة اصلية ثم استعمل كلمة في الموضوع
للظرف الحقيقي والاحاطة الحسية في شمول بيان المنطق لهذه الرسالة
واحاطته لها فهذه الاستعارة تبعية كذا حقق في نظائرهما فلا يلزم
ظرفية الشيء لنفسه ولا لمباينه فتدبر ويجوز ان يكون في معنى اللام
الاجلية كما في عذبت امرأة في هرة فيكون المعنى فهذه رسالة
مسرودة ومسوقة لبيان المنطق ولفظ المنطق اما مصدر ميمي فيكون
اطلاقه على هذا الفن للمبالغة من قبيل رجل عدل فكان هذا
لفن الكمال مدخلية وسييته في المنطق كأنه عين المنطق واما اسم
مكان كان هذا الفن مكان اعم من الظاهري والباطني لانه بهذا الفن
يتقوى كلا طرفي المنطق ولا يجوز ان يكون اسم زمان والمنطق وسائر
اسامي العلوم كالنحو والصرف اما موضوعات المسائل سواء كانت
مدللة او لا وان قيد البعض بالمدللة او لا تصديقات بها والملكة
الحاصلة من تكرار تلك التصديقات على المختار او المفهوم الكلي
المشامل لهذه الثبوتات وغير ذلك من الاحتمالات المبينة فيما سبق
وقوله في المنطق دون في علم المنطق اشارة الى ان علم هذا العلم هو المنطق
ولا مدخل للفظ العلم في المنطق بل اضافته الى المنطق من قبيل اضافة
المسمى الى الاسم كافي قوله تعالى ايلة القدر * اوردنا فيها * النطق ان
هذه الجملة صفة الرسالة ويجوز ان يكون اسما فياينا كأنها جواب

لما قبل ما افترض من هذه الرسالة وما المورد فيها فاجاب بها وتعبير
المص عن نفسه بنون العظمة اما الدفع الانانية واما التنبيه على ان
هذا التأليف امر جليل يحتاج الى الاعانة واعلم انه ان كان
التصنيف قيل الديباجة فالماضي باق على حقيقته وان كان بعدها
ففيه استعارة مصرحة اصلية وتبعية شبه الايراد في المستقبل
بالايراد في الماضي في تحقق الوقوع فهذا التشبيه استعارة اصلية
ثم استعمال اوردنا المأخوذة من الايراد في الماضي في نور المأخوذة
من الايراد في المستقبل فهذا الاستعمال استعارة تبعية ونكتة هذا
المجاز مثل ما مر في طيب الله من التأمّل واظهار الحرص في وقوعه
دون الاحترار من صورة الامر فانه لا يجري ههنا * ما يجب
استحضارها * الخط ان كلمة ما عبارة عن المسائل والقواعد المنطقية
وح فالظرفية مبنية على المسامحة اما بتقدير مضاف اي دوال
ما يجب آه واما لان الالفاظ قوال المعاني فالرسالة ظرف للالفاظ
وهي ظرف للمعاني فالرسالة ظرف للمعاني والمدلولات بالواسطة
وقوله يجب آه اشارة الى ان المنط واجب لكن الوجوب اما شرعي
فيكون واجبا شرعيا واما استحضار فيكون مستحبا وعلى
كلا التقديرين فالتحقير به كفر اذ لا شك في استحباب تحصيله ولا
في انه فرض كفاية وانما الشك في كونه فرضا عينيا ولذا قيل يجب
على السلطان نصب العالم بالمنط في محل يقصر الصلوة فيه
وان لم ينصب السلطان فيجب على اهاليه النصب واذا تخلى
مدة السفر عن مثل هذا العالم آثموا جميعا نعم قراءة المنطق على
سبيل التباهي والتفاخر حرام لكن هذا مشترك في كل علم وحل
الوجوب على العقلي بعيد كل البعد الا ان يحمل على المبالغة كما قال

الامام الفخر الى من لا معرفة بالمنط لانقة بعلمه ويجوز ان يراد
بما الالفاظ الدالة او النقوش الدالة على المعاني لكن الوجوب ح
مبنى على الالف والعادة لا سنياس الاذهان بفهم المعاني عن الالفاظ
واستصحاب فهم المعاني المجردة بدون الالفاظ والضمير
في استحضارها راجع الى ما باعتبار المعنى على ما في كذا النسخ
وفي بعض النسخ استحضارها بشذ كبر الضمير باعتبار لفظ ما لمن يبدى
في شيء من العلوم * اللام متعلق يجب لالا استحضار تدبر واقتض
من من الفاظ العموم وفيه تنبيه على ان الوجوب لا يختص بالمدكر
بل لو علم المؤنث يسقط الاثم على تقدير كونه فرض كفاية ومعنى
الشيء سيحى انشاء الله تعالى والعلوم جمع المحلى باللام فيفيد
الاستغراق فيلزم ان يكون مقدما على كل علم حتى الصرف والنحو
واعترض عليه بانه يلزم توقف الشيء على نفسه لان المنط علم
من العلوم فلو توقف الشروع في شيء من العلوم على المنطق
يلزم توقف الشروع في المنطق على المنط وهو محال واجيب بان
المنطق مخصص من العلوم بالاستثناء العقلي من قبيل قوله تعالى
ليلة القدر خير من الف شهر لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وعلى امثاله تأمل * مستحبا لله * حال من فاعل اوردنا فان قلت
فعلى هذا يلزم ان يقال مستعينين لازدى الحال في حكم الجمع
قلت نعم الا ان نون العظمة في الواقع كناية عن الواحد الحقيق
ولذا افرد في اللفظ * انه مفيض الخير والجود * تعليل للاستعانة
على طريق الشكل الاول فهذه صفري له وكبراه مطوية تقديره
هكذا الله مستعان لانه مفيض الخير والجود وكل شيء شانه كذا
فهو مستعان الله مستعان والافاضة اسالة الماء بطريق الانصباب

والقبضان سيلانه كذلك كما في مفردات الراغب في الكلام استعارة
مكنية وتخيلية شبه الخير والجود بالماء المنصب في الكثرة والمنفعة فهذا
استعارة مكنية ثم استند ما يلائم المشبهة اعني المساء الى المشبه اعني
الخير والجود فهذه استعارة تخيلية وتفصيل المذاهب في المكنية
والتخيلية موكل الى محله والخير يستعمل على ثلاثة اوجه احدها
انه صفة مشبهة مخفف خير بالشديد كيت وميت وسيد وسيد وثانيها
انها افعال تفضيل واصلة اخير والياء حرف علة متحركة وما قبله حرف
مخفف ساكن فنقلت حركة الياء الى الخاء فحذفت الهمزة كما في الامر
فصار خير وثالثها انه مصدر لكن قد يراد به الحدث وقد يراد به الحاصل
بالمصدر والمراد ههنا هو هذا والخير نوعان مطلق ومقيد والمطلق
ما يكون مرغوا عند الكل كالعدل والمقيد ما يكون مرغوا
لواحد مردودا عند الآخر كالمال والمراد ههنا المطلق والجود العطاء
ابساغوجي اي هذا باب ابساغوجي فحذف المبتدأ والمضاف او منها
اي من الاصطلاحات المنطقية ابساغوجي فابساغوجي مبتدأ
محذوف الخبر اعني منها فرجهمما واختار راجحهما فابساغوجي
لفظ يوناني مركب من ايس واغوجي فيخفف بتلبيس الهمزة
الاولى وحذف الثانية ومعناها انت انا ثم ركب وجعل علما
لشخص اولورد ثم نقل الى الكليات الخمس ووجه المناسبة بين المنقول
عنه والمنقول اليه ان ابساغوجي اسم الحكيم استخراج هذا الباب ثم
نقل اسمه اليه فعلى هذا يكون تسمية المستخرج باسم مستخرجه
وقيل ان ابساغوجي اسم التلميذ قرأ الكليات الخمس من حكيم ثم نقل
اسم التلميذ اليها فعلى هذا يكون تسمية المقر باسم قارئه وقيل انه
اسم لورده نجسة اوراق ثم نقل منه اليها فعلى هذا تسمية

لاحد الشبهين باسم الآخر والظاهر ان هذا الوجه من قبيل
الاستعارة المصروفة شبه الكليات الخمس بورده نجسة اوراق في
العدد فاطلق اسم الورد الذي هو ابساغوجي عليها من قبيل رأيت
اسدافى الحمام واما الوجهان الاولان فن قبيل المجاز المرسل من قبيل
اطلاق اسم السبب على المسبب وقيل انه اسم للكاتب الذي كتب
الكليات الخمس بعد استخراج الحكيم اياها تسمية المكتوب باسم
الكاتب وهذا غير مشهور اقول يفهم من الوجه الاول ان واضع هذا
الفن حكيم مسمى بابساغوجي والمشهور ان واضع هذا الفن
ومبدعه ارسطو وانه لم يوجد لمن تقدمه غير كتاب المعقولات وبه
قال الشيخ شمس الدين الاكفائي تأمل توفيق واعلم ان ابواب
المنطق تسعة عند الجمهور الكليات الخمس ثم القول الشارح ثم
القضايا ثم القياس ثم البرهان ثم الجدل ثم الخطابة ثم الشعر ثم
المغالطة وان جعل البعض عشرة يجعل مباحث الالفاظ بابا مستقلا
من المنطق لشدة ارتباطها به وكال دخولها فيه والحق ان مباحث
الالفاظ ليست بآعلى حدة من المنطق بل لما كان الافادة والاستفادة
والتعليم والتعلم والتفهم والتفهم موقوف على الالفاظ صار مباحثها
مقدمة من هذا الفن لكن يمكن ان يكون مراد البعض من كونها
جزأ من المنطق الجزء العدى لا الحقيقي كعدد تكبيرة الافتتاح جزأ
من الصلاة فم يرجع الى قول الجمهور فلا تراعي بينهما واعلم ايضا ان
للمنطق طرفين طرف التصورات وطرف التصديقات وللتصورات
طرفان مباد ومقاصد وكذلك للتصديقات ايضا طرفان مباد
ومقاصد فيادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول
الشارح ومبادى التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها

القياس وهو المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الفن واعلم
ايضا ان الكليات الخمس انما هي معان الجنس والفصل والنوع
والخاصة والعرض العام واما الدال عليها فمقصودة بالتبع وبالعرض
لتوقف فهم المعاني على الالفاظ في الالف والعادة وفهم المعاني من
الالفاظ موقوفة على دلالتها عليها فيكون معرفة الكليات الخمس
موقوفة على الالفاظ فيكون الالفاظ موقوفة عليها الكليات الخمس
ولذا قد منها عليها ولما كان الالفاظ دالة عليها ومعرفة الدال
من حيث هو دال موقوفة على معرفة الدلالة قدم مباحث الدلالة
عليها فقال * اللفظ الدال بالوضع * اللام في اللفظ للجنس فالمدق
منه تقسيم اللفظ الى الدلالات الثلاث فان قلت اذا كان اللام للجنس
يلزم ان يكون التقسيم للماهية مع ان المشهور ان التعريف للماهية
والتقسيم للأفراد قلت هذا القول وان كان مشهورا لكنه بطلان
الحق ان التقسيم كالتعريف للماهية حتى قال الساجي في المرعي
ان التقسيم تحصيل انواع الماهية فيكون المراد من المقسم ايضا
الماهية فلا ضير في حمل اللام على الجنس وتجويز الفاضل
الجسمي كون اللام للعهد في الكلمة بناء على ان المراد بها الكلمة
الجارية في السنة النحاة غير مناسب لان المراد من العهد كونه حصة
من الجنس وههنا ليس كذلك على ما قاله الفاضل البركوي
في الامتحان واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
والختار في تعريفه الاصطلاحي صوت من شانه ان يخرج
من الفم معتمدا على المخرج سواء صدر من الحيوانات او الجمادات
والتعريف المشهور المذكور في الجاهل دوري والجواب المشهور
بحمل اللفظ المذكور في التعريف على اللغوي غير ممكن ههنا تدبر

وهنا

وهذا اللفظ جنس من وجه وفصل من وجه لانه يخرج الدلالة
الغير اللفظية على ما سبقت تفصيله والدال صفة اللفظ واحتراز
عن المهمات كديز ويز وهو مشتق من الدلالة مثلثة الدال ذكره
الازهرى والدلالة في اللغة الارشاد وفي الاصطلاح هي كون الشيء
بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وللزوم اعم من البين وغيره
اي اعم الاشكال الاربعة والعلم اعم من التصور والتصديق والبقين
وغيره ومن زاد في التعريف او الظن به الظن بشيء اخر حمل العلم
على الادراك البقيني فالتعريف شامل للتصور الاربعة لزوم العلم
البقيني من العلم البقيني وهو البرهان ولزوم الظن من العلم او من الظن
وهو الامارة ولزوم العلم من الظن لكن الاخير لا يكاد يوجد الا بالنسبة
الى المجتهدين فان ظنهم يؤدي الى البقين بدليل من الشكل الاول
كما بين في الاصول وهي منقسمة الى لفظية وغير لفظية ولللفظية
منقسمة الى وضعية وطبيعية وعقلية وكذا غير اللفظية منقسمة
الى الاقسام الثلاثة وان انكر البعض الطبيعية من غير لفظية لكنه
ليس بصواب لوجود امثلة الطبيعية من غير لفظية كدلالة حرة
الماشق عند رؤية المعشوق وكدلالة ركض الدابة عند رؤية
الشعير وامثلة الاقسام الخمس مشهورة والحصر الاول عقلي وهو
الذي دار بين النفي والاثبات غالبا ولم يجوز العقل قسما اخر نحو
المعلوم امام وجود اول والحصران الاخيران استقراريان وهو
الذي جوز العقل قسما اخر ولم يوجد في الخارج وان دار في بعض
الصور بين النفي والاثبات لتقليل الانتشار وتسهيل الضبط نحو
الغصن امانا راولا والثاني امانا هواء اول والثالث امانا ماء اول
وهو الارض فتح يكون القسم الاخير مرسلا وحصر الدلالة اللفظية

الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام عقلي لانه حصر الشيء في النفس والجزء والخارج ولا ينافي الاستدلال عليه كونه الحصر عقليا لانه يحرج الى الحصر القطعي وهو داخل في العقلي كما ان الحصر الجملي داخل في الاستقرائي واشترط اللزوم في الدلالة الالتزامية لا يضر الحصر العقلي ههنا لانه شرط خارج عن ماهية الدلالة الالتزامية واعتراض عليه ان التعريفات الثلاثة مقيدة بقبول الحثبات فكيف يكون الحصر عقليا بوجود الاحتمالات الكثيرة وان لم يوجد في الخارج على ما بين ميرابو الفتح في حاشية التهذيب واجيب بان هذا الاعتراض انما يرد لو كانت الحثيات تقييدات اما لو كانت الحثيات تعليلات فلا يرد لان الحثيات تستعمل في معان ثلث التقييد والتعليل والاطلاق واعلم ان الفرق بين الدال والدليل عموم وخصوص مطلق لان الدليل لا يستعمل الا في التصديقات والدال يستعمل في التصديق والتصور وقوله بالوضع احتراز عن اللفظية الطبيعية والعقلية والوضع مطلقا تعين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم بالوضع وهو الاخصر واما الوضع اللفظي فتعين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله يارائه وهو على نوعين شخصي ونوعي والوضع الشخصي هو الذي يكون نفس ذلك اللفظ بخصوصه موضوعا لمعناه وهو اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين اولا والاخر كوضع الاعلام فان الواضع لاحظ وتصور ذات زيد بخصوصه مثلا ووضع لفظه يارائه والثاني لا يتخلو اما ان يكون الوضع والموضوع له فيه عامين او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا والاخر كوضع الالفاظ بآراء المفهومات الكلية كوضع الاسم والفعل والحرف على

معناها

معناها فان الواضع لاحظ مفهوم الاسم مثلا على الوجه الكلي بانه مادل على معنى في نفسه غير مقترن بالح و وضع لفظ الاسم يارائه فآلة الملاحظة والموضوع له كلاهما كليان والثاني كوضع المبهمات والمضمرات والحروف فان واضع لفظ هذا مثلا لاحظ اولا جميع الافراد المشار اليها بمفهوم كلي وهو مفرد مذكر مشار اليه ثم وضع لفظ هذا لكل واحد واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي وكذا واضع لفظ انا مثلا لاحظ اولا جميع الافراد بمفرد متكلم وحده ووضع لفظ انا بآراء كل واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي فآلة الملاحظة كلي والموضوع له كل واحد من جزئياته هذا هو التحقيق فعلى هذا يكون استعمال المبهمات والمضمرات والحروف في الجزئيات حقيقة لانها موضوع لها وبعضهم جعل الموضوع له المفهوم الكلي المعبر عن جميع الافراد لكن شرط استعماله في الجزئيات والافراد فعلى هذا يكون استعمالها مجازا لا حقيقة له وهذا المذهب مردود على ما بين في الرسالة الوضعية واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فلا يكاد يوجد ولذا حصر في اثلث بالاستقراء والوضع النوعي هو الذي لا يكون بخصوصه موضوعا ياراء معناه بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه كالاوضاع التي تعلق بالهثبات والصيغ والمركبات كالضارب مثلا فان الواضع عين ذلك اللفظ اعني صيغة فاعل لنوع معناه اعني الذات الأخوذة مع بعض صفاتها وقس عليه سائر المشتقات وكذا زيد قائم فان الواضع وضع نوع هذا المركب اعني الجملة الخيرية لنوع معناه اعني الاخبار عن الواقع وقس عليه

سائر المركبات هذا واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا
كما بين السيد السند في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز
موضوع بالثبوت بمعنى ان كل لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله
في غير هذا المعنى اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا
استعمال لا وضع ولو قيل نحن نسميه وضعاً فلا ضير اذا لم يشأ
في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال
يعملها والكنابة والمجاز والمراد من الوضع ههنا الشخص لا النوع
ولا الاعم وهو * يدل على تمام ما وضع له * خبر للمبتدأ اعني اللفظ
الذال فان قيل شرط افاة الجمل ان لا يكون الموضوع عين المحمول
ولا مشتملا عليه حتى قيل ان قولنا الحيوان الناطق حيوان لا يفيد
لاشتمال الموضوع على المحمول على ما بينه الخبالي قلنا المحمول
لبس قولنا يدل فقط بل مجموع قولنا يدل على تمام ما وضع له
فيفيد لانها خاصان متسايران من قبيل قوله تعالى ان احسنتم
احسنتم لانفسكم وقوله على تمام لم يكتف بقوله ما وضع له وزاد
التمام مع ان ما وضع له لا يستعمل الا في تمام ما وضع له للتأكيد
او الرغابة لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع له ولم يقل
على جميع ما وضع له لاشعار لفظ الجميع بالتركيب ولم يقل على كل
ما وضع له لما سبق ولم يقل عين ما وضع له مع انه مرادف للتمام
واخصر منه تنبيه على ان التمام لا يشعر بالتركيب ايضا لان
مقابله النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض وانما قال ما وضع له
بصفة المجهول ولم يعين الشاعل لاختلافهم فيه فعند الاشعري
ان الواضع هو الله تعالى وذلك انه تعالى وضع الالفاظ ووقف
عباده عليه اما بالتعليم بالوحي او بتخاق الاصوات والحروف

في جسم واسماع ذلك واحدا او جماعة من الناس او بتخلاق علم
ضروري في احدها ووافقه كثير من المحققين وقال التفقاز اني
وهو الظ وقال الامدي انه الحق وقيل الواضع هو آدم عليه
السلام ثم حصل التعريف بالاشارة والتكرار كما في الاطفال يتعلمون
اللغات بتريد الالفاظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاشارة
وغيرها وعند ابي اسحاق الاسفرائني ان واضع الالفاظ
التي يقع بها التنبيه الى الاصطلاح هو الله تعالى والباقي محتمل
والقاضي ابو بكر توقف وقال القاضي عضد هذا هو الصحيح
وفيه ايضا تنبيه على ان دلالة الالفاظ ليست بذاتها كما ذهب اليه
عباد بن سليمان وبعض المعتزلة فانه بطل للقطع بوقوع وضع
اللفظ للشيء وضده كالقرء للميض والطهر فلو كانت الدلالة
بذاته لزم ان يكون الضدان مقتضى ذات اللفظ وهو بطل فان قيل
اذا كان دلالة اللفظ بوضعه لا بذاته يلزم الترجيح بلا مرجح
فان تخصيص الواضع لفظ الضرب بالايلام ولفظ القتل بازالة
الحياة تخصيص من غير تخصيص اذ يجوز ان يعكس قلنا الواضع
فاعل مختار يجوز منه الترجيح بلا مرجح والتخصيص بلا اختصاص
لان ارادته مرجحة * بالمطابقة * الباء سببية متعلقة ببدل وكذا
قوله بالتضمن والالتزام ووجه التسمية بالمطابقة والتضمن والالتزام
ان كون المعنى المدلول مطابقا للمعنى الموضوع له وكونه في ضمن
الموضوع له كونه لازما للموضوع له سبب لدلالة اللفظ عليه
والدلالة مسببة عن كل واحد من هذه الاكوان فيكون التسمية
بهذه الاسامي من قبيل تسمية المسبب باسم السبب وقال
عصام الدين في حاشية التصورات ان التسمية بهذه الاسامي

من قبيل تسمية احد المتجاوزين باسم الاحرفان المطابقة وكونه
 في ضمن الموضوع له وكونه لازما للموضوع له وصف مجاور للدلالة
 فان كل واحد منها صفة المعنى المدلول فسمى الدلالة باسم
 وصف المعنى المدلول تدبر فانه دقيق * وعلى جزئه بالتضمن *
 عطف على قوله على تمام ما وضع له وانما اعاد حرف الجر تعبيرا
 للمعطوف عليه وتنبه على استقلال كل من الدلالات الثلاث
 بمعنى ان كل واحد منها له ماهية مستقلة واسم مخصوص
 وان كان التضمن والالتزام تابعين للمطابقة في التحقيق ومعنى
 الدلالة على جزئه كون اللفظ دالا على جزء المعنى الموضوع له
 في ضمن الدلالة على تمام المعنى الموضوع له ولو ذكر اللفظ واريد به
 جزء المعنى الموضوع له كان مجازا مرسلًا من قبيل ذكر الكل
 وارادة الجزء مثلا اودل لفظ الانسان على الحيوان او الناطق
 في ضمن الدلالة على مجموع الحيوان والناطق اذن تضمنوا واذكر
 لفظ الانسان واريد به الحيوان فقط والناطق فقط مع قطع النظر
 عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا اولم يكن تضمنًا وكذا
 الالتزام كون اللفظ دالا على المعنى اللازم للموضوع له في ضمن تمام
 الموضوع له ولو اريد باللفظ لازم الموضوع له مع قطع النظر
 عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا مرسلًا من قبيل
 ذكر الملزوم وارادة اللازم وقد عرفت آتفا ان المجازات هل هي
 من قبيل المطابقة ام لا فان اعتبر في تعريف الوضع اللفظي قيد
 بنفسه كانت المجازات خارجة عن المطابقة ايضا وان لم يعتبر
 كانت المجازات مطابقة واعلم انه يجوز ان يكون قوله بالمطابقة
 وكذا بالتضمن وكذا بالالتزام ظرفا لغوا متعلقا ببديل لفظا وتقديرا

كما سبق آتفا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا اي دلالة ملتبسة
 بالمطابقة وح يكون مفعولا مطلقا لقوله يدل ويجوز ان يكون
 التقدير دلالة مسماة باسم المطابقة على حذف المضاف وعلى هذا
 القياس * ان كان له جزء * هذا اشارة الى ان بين المطابقة
 والتضمن عموما وخصوصا مطلقا بمعنى انه كلما تحقق التضمن
 تحقق المطابقة وليس كلما تحقق المطابقة تحقق التضمن ومادة
 الافتراق صور البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فان المطابقة
 تحقق فيهما ولا يتحقق التضمن لبساطتهما واما بين المطابقة
 والالتزام فعموم وخصوص مطلقا عند الجمهور بمعنى كلما
 تحقق الالتزام تحقق المطابقة وليس بالعكس لجواز ان يوجد
 الموضوع له ولا يوجد له لازم بين بالمعنى الاخص ومساواة
 عند الامام بمعنى كلما تحققت تحقق وكما تحقق تحققت بناء على زعمه
 بانه لا يخفى معنى من المعاني عن لازم بين كذلك واقله انه ليس غيره
 وسيجي جوابه ان شاء الله تعالى والحق انها لا تستلزمه واما الالتزام
 فيستلزم المطابقة قطعا واما بين التضمن والالتزام فعموم
 وخصوص من وجه لوجود التضمن بدون الالتزام في معنى
 مركب ليس له لازم بين بالمعنى الاخص كما قال الجمهور ووجود
 الالتزام بدون التضمن في معنى بسيط له لازم ذهني كذلك
 ووجودهما في معنى مركب له لازم ذهني كذلك فتأمل واستخرج
 امثله واما عند الامام فعموم وخصوص مطلقا لان معنى
 من المعاني سواء كان مركبا او بسيطا لا يخفى عن لازمه كذلك عنده
 والالتزام بوجود في ضمن البسيط ولا يوجد التضمن فكلما تحقق
 التضمن تحقق الالتزام بدون العكس * وعلى ما يلازمه * معطوف

على القريب او البعيد وضمير الفاعل راجع الى ما والمفعول الى الموضوع له * في الذهن * متعلق بيلازمه والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم وفيه دليل على ان الاشياء وجودا في الذهن كما ان لها وجودا في الخارج كما هو مذهب المحققين من الحكماء والتكلمين وان انكر جهـور التكلمين الوجود الذهني وقالوا لا وجود للاشياء في الذهن حقيقة بل الموجود فيه ظلال الاشياء واشباحها والاحترق الذهن بوجود النار فيه واخترق بوجود الجبل فيه واجاب المحققون عنه بانه انما يلزم الاحتراق والاختراق لوترتب الآثار الخارجية للاشياء عليها في الذهن وليس كذلك اذ ترتب الآثار بخلاف باختلاف المحال كما هو المشاهد ثم انه قيد بقوله في الذهن احترازا عن اللزوم المطلق وعن اللزوم الخارجي وهو كون المسمى بحيث اذا تحقق في الخارج تحقق اللازم فيه واللزوم الذهني وهو كون المسمى بحيث اذا تحقق في الذهن تحقق اللازم فيه وهو على ثلاثة اقسام اللزوم الغير البين وهو الذي لا يكتفي تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بل احتاج الى دليل كلزوم طلوع الشمس لوجود النهار واللزوم البين بالمعنى الاعم وهو الذي يكتفي تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم ولا يحتاج الى دليل كالمثال المذكور ههنا على ما قاله الفناري واللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم كلزوم البصر لفهوم العمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا وعدم البصر يلزمه البصر في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج فان قيل هذا لا يصح ان يكون مثالا للالتزام لان شرطه ان يكون المدلول

الالتزامي

الالتزامي خارجا عن الموضوع له وهنا جزا لا خارج قلنا التركيب الاضافي يستعمل على ثلاثة اوجه لان المضاف اذا اخذ من حيث ذاته يكون المضاف اليه والاضافة خارجين واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلية والمضاف اليه خارج فعلى هذين التقديرين يصح المثال لكن المراد هنا الثاني لا الاول واذا اخذ من حيث المجموع يكون الاضافة والمضاف اليه داخلين وح لا يصح المثال لكنه ليس بمراد هنا والمعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاخص على ما اشير اليه بقوله بالالتزام دون اللزوم لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى فبشعر بان المعبر فيه كمال اللزوم وهو اللزوم البين بالمعنى الاخص وتوجيه الفاضل الفناري في دفع السؤال الثالث الاتي بحمله على اللزوم البين بالمعنى الاعم غير صحيح على مذهب الجمهور كما سبأني كالانسان * اي لفظه * فانه يدل على الحيوان الناطق * اي على مجموعهما من حيث هو المجموع * بالمطابقة * فاعلم انه لما كان استيفاس الذهن بالجزئيات بواسطة الآلات جرت العادة بتمثيل القواعد الكلية والتعريفات بالامثلة الجزئية توضيحا لها وتقريبا الى اذهان المبتدئين * وعلى احدهما * الظ ان اضافة الاحد الى الضمير استغراقية وان جاز ان يكون الاضافة للعهد الذهني او الخارجي وحاصله ان دلالة الانسان على كل واحد من الحيوان والناطق في ضمن الدلالة على المجموع تضمن هذا على تقدير الاستغراق واما على العهد مطلقا فهو ان دلالة الانسان على واحد غير معين او على واحد معين في ضمن الدلالة على المجموع تضمن وهذا التقدير كاف في التمثيل * بالتضمن

معطوف على قوله بالمطابقة كما ان قوله وعلى احدهما معطوف
على قوله على الحيوان الناطق فهذا العطف من قبيل عطف
الشبهين على معمولي عامل واحد فهو جائز بالاتفاق لان العامل لفظ
يدل فيهما وانما النزاع في العطف على معمولي عاملين مختلفين
وسيجي تفصيله ان شاء الله تعالى * وعلى قابل العلم * وهو حصول
صورة الشئ في العقل او الصورة الحاصلة عند العقل عند الحكماء
والمنطقيين او صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض او صفة يتجلى بها
المذكور لمن قامت هي به عند المتكلمين واختلف اهل من قبيل
الكيف ام من قبيل الاضافة ام من قبيل الانفعال ام من قبيل
الفعل ام العلم بكل مقولة عين تلك المقولة ذهب الى كل طائفة
والمختار عند جمهور الحكماء هو الاول وعند المتكلمين هو الثاني
وعند محقق الحكماء هو الاخير على ما فصل في محله وسيجي
ان شاء الله تعالى ومعنى القابل هو المتصف بالقوة سواء خرج
الى الفعل ام لا لا القابل الحكمي لانه لا يجتمع مع المقبول كما بين
المبيدي * ومنفعة الكتابة * اللفظ انه معطوف على العلم لقربه
لفظا ومعنى لان الالزام قابلية الصنعة لا الصنعة بالفعل
كما لا يخفى والصناعة بالكسر حرفة الصانع وقيل هي اخص
من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والصنعة
بالفتح علم والفرق بين العلم والصنعة ان الاول يستعمل
في المقولات والثاني في المحسوسات والكتابة تطلق
عندهم على معنيين احدهما جمع الحروف في الخط والثاني
التكلم بالكلام المشهور ويقال له الشعر وهو التكلم بالكلام
المنظوم والمراد ههنا المعنى الاول وانما اضاف الصنعة الى الكتابة

ولم يقل وعلم الكتابة لان الكتابة صنعة يتوصل بها الى الدنيا كما نقل
عن علي رضي الله عنه حسن الخط من مفاتيح الرزق بخلاف العلم
فانه شريف لا يتوصل به الى الدنيا الخسيسة * بالالتزام * ويستفاد
من هذه الامثلة الثلاثة دعاوى ثلث والتعاريف السابقة كبريات
عليها والصغريات السهلة الحصول مطويات وتصوير القياس
الاول هكذا دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لانها
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وكل دلالة شانها كذا فهي
مطابقة فهذه دلالة مطابقة فقس عليه التصويرين
الاخيرين واعترض في هذا المقام على ثلثة اوجه الاول
ان التعاريف المستنبطة من التقسيم ههنا ينتقض كل واحد
منها بافراد الاخيرين في مادة الشمس الموضوعه لمجموع الجرم
والضوء وللجرم فقط وللضوء فقط مثلا دلالة لفظ الشمس
على الجرم فقط او على الضوء فقط في ضمن الدلالة على المجموع
تضمن مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة لانها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له في الجملة وان لم يكن موضوعه دائما فلا يكون
تعريف المطابقة مانعا ولا تعريف التضمن جامعاً فانتقض
التعريفان طردا وعكسا وكذا دلالة لفظ الشمس الموضوعه للجرم
فقط على الضوء التزام مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة
لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في الجملة وكذا دلالة
لفظ الشمس الموضوعه للجرم او الضوء على كل واحد منهما مطابقة
مع انه يصدق عليها تعريف التضمن لانها دلالة اللفظ على جز
ما وضع له في الجملة فانتقض تعريف التضمن بالمطابقة وكذا
يصدق عليه تعريف الالتزام بالنسبة الى الضوء لانها دلالة اللفظ

على لازم ما وضعه في الجملة وكذا دلالة اللفظ على الضوء
في ضمن الوضع للمجموع تضمن مع انه يصدق عليها تعريف
الالتزام لانها دلالة اللفظ على لازم ما وضعه في الجملة فتدبر
ومسور فانتقض التعريفات الثلاثة طردا وعكسا واجيب عنه
بوجوه ثلاثة الاول ان مادة النقص الوارد على التعريف يجب
ان تكون محققة ومادة الشمس الموضوعه لهذه التلث ليست
بحققة لعدم وضعها في اللغة فلا يرد النقص والتفرقة بين الحقيقي
والاعتباري في التحقق وعدمه تحكم مخالف لكتب الآداب
والثاني ان التعاريف المستنبطة عن التقسيم لا يجب ان تكون
جامعة ومانعة كباين في محله والمق ههنا التقسيم لا التعريف
فلا يضر نقضه والثالث ان قيود الحثيات معتبرة في التعريفات
سواء ذكرت اولم تذكر فحاصل التعريفات دلالة للفظ على تمام
ماضع له من حيث انه تمام ما وضع له مطابقة ودلالة اللفظ
على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له تضمن ودلالة اللفظ
على لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له التزام فيخرج
مواد النقص من التعريفات بقيود الحثيات فلا نقض فتبصر
والثاني ان قيد في الذهن لغو لانه يكفي الزوم مطلقا سواء كان
خارجيا او ذهنيا والا لم يكن لزوما واجيب بان المق من الزوم
تصحح الانتقال من الملزوم الى اللازم والزوم الخارجي لا يصحح
انتقال الذهن منه اليه لانه خارج عنه فلا يكفي فيها فالقيد
لازم والثالث ان هذا المثال لا يطابق المثل له لانه لا يلزم لزوما بينا
بالمعنى الاخص من تصور الحيوان الناطق تصور قابل العلم
وصناعة الكتابة والزوم البين بالمعنى الاخص شرط في الدلالة

الالتزامية واجيب بان هذا المثال فرضي لا وقوعي والفرضيات
تكفي في المثال مع ان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا
عن الفاضلين واجاب المحقق الفساري بان هذا المثال مبني
على مذهب الامام الاعلى مذهب الجمهور والامام بكتفي باللزوم
البين بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية كما ترى والصواب ان يمثل
بدلالة العنى على البصر كما سبق آتفا لكن لم يتعمق في باب المثال
وههنا اشكال عجيب وسؤال غريب يتعجب منه الآذان ويتحير
فيه الاذهان وهو ان دلالة لفظ العام على بعض افراده ليست
بمطابقة ولا تضمن ولا التزام مع انها داخلية في المقسم لانه اللفظ
الدال مثلا ان دلالة لفظ المسلمين والمشركون على زيد المسلم او عمرو
المشرك ليست بمطابقة لانه ليس بتمام المعنى الموضوع له ولا تضمن
لانه ليس بجزء المعنى الموضوع له بل جزئية وفرده والفرق
بين الجزء والجزئي سيجي ولا التزام لانه فرد داخل لا خارج
والمدلول الالتزامي يجب ان يكون خارجا وايضا لو كان هذا الفرد
خارجا وبقيته افراد مثله فذكون خارجة فلا يوجد المسمى
وح يكون هذا التقسيم باطلا واجاب بعض شارحي هذا المتن
وهو ابو حفص القاشاني بانه تضمن وحل التعريف على الاكتفاء
كانه قال وعلى جزئية او على جزئية فيكون من حذف المعطوف
وايضا يمكن ان يجاب بان يجعل كل فرد جزئيا بالنسبة الى المفهوم
وجزا بالنظر الى ما صدق عليه فيكون الجزء في تعريف التضمن
اعم من الحقيقي والاعتباري فيشمل مثل هذه الصور فلا اشكال
واجاب بعضهم بانه مطابقة لان العام يطابق كل فرد مثلا
المسلمون يطابقون زيدا لانه موضوع لصورة ذهنية وهي الذات

المتصفة بالاسلام وكذا المشركون وغيرهما من الكليات كرجل
قانه اذا دل على زيد يكون مطابقة وكذا اذا دل على عمرو وغير
ذلك وهذا الجواب بط وبطلانه ظ لانه مبني على عدم الفرق
بين العام والمطلق مع ان بينهما فرقا وهو ان العام يصدق
على افراده على سبيل الشمول واما المطلق فيصدق عليها
على سبيل البدل والتناوب لا الشمول والصواب ان هذا الاشكال
وان صدر عن بعض الفضلاء لكنه ليس بوارد ههنا لان العام
خارج عن المقسم اذا المشهور في الالسننة والكتب ان العام
لادلالة له على الخاص بوجه من الوجوه فلا اشكال خذ هذا
ولا تكن من الغافلين * ثم اللفظ * كلمة ثم حرف عطف يقضي
تأخر ما بعدها عما قبلها اما تأخرا بالذات او بالزمان او بالرتبة
وههنا للتراخي الرتبة بمعنى ان رتبة بيان تقسيم اللفظ الى المفرد
والمركب متأخر عن بيان رتبة تقسيم الدلالة الى الثلاثة لان
فهم المعاني موقوف على اللفظ وهو من حيث انه يفهم منه المعنى
موقوف على الدلالة فيكون بحث اللفظ متأخرا عن بحث الدلالة
رتبة كما فصل في المطولات واللام في اللفظ للعهد والمعهود اللفظ
الدال بالوضع اعم من ان يكون مطابقة او تضمننا او التزاما كما هو
الظ من اطلاق اللفظ وتقسيم المطلق الى القسمين لا يقتضي
ان يكون كل قسم من المطلق متقسما الى قسمين ويمكن ان يراد
من المقسم اللفظ الدال بالمطابقة فعلى هذا وجه تخصيص
المقسم بالمطابقة اما لان هذا التقسيم لا يجري في التضمن
والالتزام حقيقة وان صح تقسيم المطلق اليهما تأويلا واما
لان المطابقة متبوع والتضمن والتزام تابعان فقيدهما باللفظ

بالمطابقة

بالمطابقة تنبيهها على انحطاط رتبتهما عن رتبة المطابقة والوجه
الاول مشهور والاني مختار كما بينه القطب في شرح الشمسية
وانما قسم اللفظ مع ان هذه الاقسام في الحقيقة اقسام للمعنى
دون اللفظ تقريبا الى افهام المبتدئين وما قيل من ان المفرد
والمركب قسمان لللفظ في الحقيقة دون المعنى فضاف التحقيق
لان الالفاظ قوالب المعاني فيصاغ الالفاظ موافقة على المعاني
* اما مفرد * لفظ المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع
اعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق
ويراد به ما يقابل المركب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة والمراد
ههنا المعنى الثالث بقرينة المقابلة قدم المفرد على المركب مع ان
مفهوم المركب وجودي والوجودي هو الاشرف السابق فان قيل
كيف يكون تعريف المركب وجوديا والحيال ان حرف السلب
جزء من مفهوم المركب قلنا هذا السلب نفي النفي ونفي النفي اثبات
وووجودي اما لان المق هو التقسيم والمق منه هو الذات وذات المفرد
مقدم على ذات المركب لان المفرد جزء المركب وذات الجزء مقدم
على ذات الكل واما لان الاصل في الاشياء العدم والعدم الاصل
مقدم على الوجود الطاري ويمكن ان يقال قدم المفرد لكون
المؤلف غير مبحث عنه في هذا الباب وانما ذكره ههنا استطرادا
واستيفاء للاقسام * وهو الذي * اي اللفظ الذي لان تخصيص
الموصول بمعونة المقام منه سنية وعادة قوية * لا يراد بالجزء منه *
الظرف الاول لغو متعلق بلا يراد والثاني مستقر حال من الجزء
* الدلالة * نائب فاعل لقوله لا يراد * على جزء معناه * وسيجيء الفرق
بين الجزء والجزئي ومعنى المعنى ما يستفاد من اللفظ وقوله على جزء

متعلق بقوله الدلالة والمصدر المعرف باللام وان كان عمله ضعيفا
لكن المعمول ايضا ضعيف وهذا التعريف صادق على صور
سنة لعدم اقتضاء السلب وجود الموضوع كما في قولنا الغيب
ليس بمعلوم لله تعالى تأمل احدهما ما لا يكون للفظه جزء
سواء كان لمعناه جزء كقوله علم للشخص اولا كقوله علم لما صدق
عليه النقطة وثانيهما ان يكون للفظه جزء لكن لا معنى لجزئه
سواء كان لمعناه جزء * كالانسان * اولا كالنقطة وثالثهما
ان يكون لجزئه معنى لكن لا جزء لمعناه المق كواجب الوجود
ورابعهما ان يكون للفظه ولمعناه جزء لكن لا دلالة لجزئه لفظه
على جزء معناه كعبدا لله علما وخامسها ان يكون لجزئه لفظه
دلالة على جزء معناه لكن الدلالة ليست بمرادة كالحيوان الناطق
علما اذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزئين المشخص
المعلم مراد عند العلم لانه لا يراد به الا الذات المعين مع قطع النظر
عن حقيقة الذات والسادس ان يكون للفظه جزء وجزئه
معنى ولمعناه جزء وجزئه لفظه دلالة على جزء معناه ويكون
الدلالة مرادة لكن الاجزاء غير مرتبة في السمع مثل ضرب
فان للفظه جزء وهو المادة والهيئة ولهذين الجزئين معنى
وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما اوقعه معين وجزئه
دلالة على جزء معناه لكن الاجزاء غير مرتبة في السمع لانها
تدخل الاذن معا بلا اذن اقول هذا التقسيم مبني على ما هو
المشهور من ان القصد والارادة شرط في الدلالة وح يتحقق
الفرق بين الرابع والخامس فيصح التقسيم واما على ما هو التحقيق
من ان القصد والارادة ليس بشرط فلا يتحقق الفرق فلا يكون

الاقسام ستة بل خمسة * واما مؤلف * قال السيد السند
في حاشية الصغرى التركيب يرادف التأليف لانه جعل الاشياء
المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر في مفهومه
النسبة بالتقدم والتأخر فكذا التركيب واما الترتيب فهو اخص
منهما لدخولهما في مفهومه وقال في حاشية الكشاف التأليف
جمع اشياء متناسبة كما يرشد اليه اشتقاقه من الالف فمع يكون اخص
من التركيب كما ان الترتيب اخص منهما وسيجيء في بحث القياس
واما التنظيم فهو اخص من التأليف لانه يلزم فيه الوضع الخاص
البهيج والترتيب الانيف المحجب لانه مأخوذ من نظم اللؤلؤ
* وهو الذي لا يكون كذلك * اي يكون القبول الستة متحدة فيه
اي يكون للفظه جزء وجزئه معنى ولمعناه جزء وجزئه دلالة
على جزء معناه ويكون دلالة مقصودة ويكون الاجزاء مرتبة
في السمع واعترض على هذا التعريف بانه يصدق على نفس المفرد
لان المفرد ليس مثل المفرد بل هو عينه لان التشبيه يقتضي المغايرة
واجيب بان الكاف هو للقران والعينية ويسمى كاف الاستقصاء
اي لا يكون ذلك اي مفهوم المفرد * كرامي الحجارة * فان لفظ
الرامي يراد به الدلالة على ذات من صدر منه الرمي والحجارة تدل على
جسم معين واعترض عليه بان الحجارة لا تدل الا على حجارة ما لا على
حجارة معينة واجيب بان المراد من التعيين التعيين النوعي لا الشخصي
ورد هذا الجواب بان الرمي هو الشخص لا النوع واجيب بان المراد
النوع المرمي في ضمن الشخص فلا اشكال واعلم ان التقابل
بين المفرد والمركب تقابل العدم والمملكة لا تقابل الايجاب
والسلب وهذا الكلام وان كان تقسما في اللفظ والتقسيم من قبيل

التصورات لكنه يستفاد منه قياس مركب من الصغرى المنفصلة
المشتملة على جزئين ومن الكبرى الجملة المركبة من جزئين
على عدد اجزاء المنفصلة تصويبه هكذا اللفظ اما مفرد واما
مركب لانه اما ان لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد
وكل ما لا يراد فهو مفرد وكل ما يراد فهو مركب فاللفظ اما مفرد
واما مركب وقس عليه نظائره وامثاله * والمفرد * الشيء اذا ذكر
معرفة واعيد معرفة فالثاني عين الاول واذا ذكر نكرة واعيد
نكرة فالثاني غير الاول مثل قوله تعالى فان مع العسر يسرا
ان مع العسر يسرا فلذا قال ابن عباس رضي الله عنه لن يغلب
عسر يسرين واذا ذكر معرفة واعيد نكرة فهو غير الاول مثل
صحفنا عن بني ذهل وقتلنا القوم اخوان * عسى الايام ان يرجعن
فوما كالذي كانوا * واذا ذكر نكرة واعيد معرفة فالثاني عين الاول
كقوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعهى فرعون الرسول وهمنا
من قبيل الاول فيكون المراد من المفرد اللفظ المفرد الدال بالوضع
واعلم ان المفرد على ثلاثة اضرب باسم وفعل وحرف فالفعل كالى
ابد الصخرة حمله على كثيرين من الفاعلين وتخص فاعله لا يقتضى
تخص الفعل نحو جاءني زيد لجواز حمل الكل على الجزئي كقولك
زيد انسان فتقدير جاء زيد جاء صرح به السيد السند والحرف
ليس بركلي ولا جزئي اذ لا معنى له في نفسه وفيه نظر تأمل واما الاسم
فينقسم الى كل وجزئي كالانسان وزيد فعلى هذا فالظن ان يراد
بالمفرد الاسم المفرد ليستظم التقسيم ويجوز ان يعم المفرد لان تقسم
العام الى القسمين لا يقتضى تقسيم كل خاص داخل فيه الى قسمين
فيجوز ان يكون التقسيم باعتبار الاسم دون ما عداه كما سبق * اما كل

قدم على الجزئي اما لان الكل جزء للجزئي والجزئي كل للكل والجزء
مقدم على الكل مثلا زيد جزئي مركب من الانسان الكل
والشخصات والانسان كل وجزء من زيد فيكون زيد مجموع الحيوان
الناطق والشخصات افع يكون الانسان جزء منه والفرق بين الكل
والكل والجزء والجزئي ان الكل يحمل على جزئياته مواطاة نحو
زيد انسان والكل لا يحمل على الجزء فلا يقال العسل معجون والجدار
بيت وايضا ان الكل يتقوم بالاجزاء كتقوم سكنجيين بالحل والماء
والعسل ولا يتقوم الكل بالجزئيات بل بالعكس كتقوم زيد وعمرو
مثلا بالانسان وايضا ان الكل موجود في الخارج بخلاف الكل
فانه ليس بموجود فيه على الاصح وايضا ان اجزاء الكل متناهية
وجزئيات الكل قد تكون غير متناهية كنعم الجنة ونزول الكل لا بدله
من حضور اجزائه معاني مكان والكل لا يجب حضور جزئياته
وهذه الوجوه متقاربة في المأل لكن المشهور هو الاول لا يقال
هذا الوجه للتقديم انما يصح لو كانت الشخصات والعوارض جزءا
من الشخص وهو باطل لان الشخصات خارجة عند المحققين
لانا نقول لاشئ ولا شبهة ان الشخصات داخلية في الشخص وانما
التزاع في دخولها في الماوية فعند المحققين ليست بداخلة فيها بل
هي خارجة عنها وهو الحق وعند البعض هي داخلية والكلام
ههنا في كونها جزءا من الشخص ولا شبهة فيه فلا اشكال واما لان
مفهومه عديم كما سبق واما لان ذكر الكل اصلي وذكرا للجزئي
استطرادي وطفيلي لان المق من الفن الكليات لا للجزئيات فلذا
قدمه عليه وهذا الوجه الاخير اوجه في المقام * وهو * اي المفرد
الكل * الذي * اي اللفظ الذي * لا يمنع نفس تصور مفهومه * اي

مفهوم اللفظ المفرد لان الموصول كناية عنه فلا يلزم ان يكون
للمفهوم مفهوم نعم يلزم لو كان الموصول كناية عن المعنى وليس
كذلك لان المص اختيار التقسيم المجازي وقوله تصور مفهومه
فالتصور مصدر بمعنى المتصور وانما قال تصور مفهومه ولم يقل
قطيعة اي مفهومه المتصور وانما قال تصور مفهومه ولم يقل
نفس مفهومه لان الكلية والجزئية من قبيل الامور الذهنية
لا الخارجية لانهما من المعقولات الثانية كما حقق في بحث جهة
الوحدة ومعنى نفس اي مجرد تصور فيغني غناء الحشية فكانه قال
لا يمنع تصور مفهومه من حيث انه متصور وانما زاد لفظ النفس لان
الواجب الوجود كلي مع انه اذا تصور مع دليل الوحدة يمنع عن
الشركة فيدخل في تعريف الجزئي فينتقض التعريفان طردا
وعكسا فراد قيد النفس يخرج مثل الواجب عن تعريف الجزئي
ويدخل في تعريف الكلي لان ملاحظة الواجب مجردا عن دليل
الوحدة يكون كليا ومع دليل الوحدة يكون جزئيا ولذا يدخل
الكليات الفرضية مثل الاشياء واللاوجود وشريك الباري تعالى
فانها وان لم يكن لها افراد في الخارج الا ان نفس تصورهما لا يمنع
الشركة بين افرادها الفرضية فتدخل في التعريف * عن وقوع
الشركة * متعلق بلا يمنع والشركة مصدر كالسرقة حاصله ما يمكن
فرض صدقه على كثيرين سواء كانت تلك الافراد الكثيرة متمعة
كشريك الباري او ممكنة ولم توجد كالغناء او وجد الواحد
منها فقط مع امكان غيره كالشمس او مع امتناع غيره كواجب الوجود
او وجد الكثير منها مع التناهي كالنواكب السيارة ومع عدم التناهي
كعلوم الله تعالى ومقدوره فان قيل اذا كفي فرض الصدق

في الكلية يلزم ان يكون كل جزئي كليا كزيد مثلا لانه يمكن فرض
صدقه على كثيرين بان يقال لو كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن
جزئيا وكذا عكسه فبطل تعريف الكلي قلنا الجواز ههنا بمعنى
التجوز العقلي والعقل لا يجوز صدق مثل زيد على كثيرين
لا بمعنى التقدير المضرب في مقدم الشرطية فانه بهذا المعنى يتعلق بكل
شيء واجبا وممكنا او متمعا وبالمعنى الاول لا يتعلق الا بالاولين لا غير
فلا اشكال * كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور
مفهومه عن ذلك * اي عن وقوع الشركة بين الكثيرين والاشارة
بلفظ البعيد بعده عن الحس * كزيد * فانه لو وحظ زيد مع هذيته
وتشخصاته لامتنع صدقه على كثيرين واعترض عليه بيضة معينة
من البيضات الكثيرة فان هذيته هذه البيضة لا تمنع عن الشركة بين
الكثيرين لان العقل يجوز ان هذه البيضة اما هذه واما هذه واما
هذه وكذا جزم معين من الجوزات وكذا الوزمعين من اللوزات الى غير
ذلك من العدديات المتقاربة مع انها جزئية وكذا شيخ ضعيف
البصر يدرك شيئا ويجوز عقلة ان يكون زيد او بكر او عمر او غيرها
مع ان المرئي جزئي فيلزم ان يكون كليا فانتقض التعريفان طردا وعكسا
واجب بان هذا التجوز على سبيل التناوب دون العموم والشمول
والصدق على سبيل التناوب لا ينافي الجزئية ولا يقتضي الكلية لان
العقل لا يجوز ان يكون بيضة واحدة بيضات كثيرة وقس عليها ما
عداها فلا اشكال واما كون الطفل في مبداء الطفولة لا يمر بين صورة
امه وغيرها فلا نقض بها اصلا لانه لا يدرك الكثرة ولا يجوز صدقها
على الكثيرين واعترض عليه ايضا بانه يلزم ان يكون الجزئي كليا
بقياس من الشكل الاول وهو ان الجزئي كلي لان الجزئي ما لا يمنع نفس

تصور مفهومه عن وقوع الشراكة وكل ما لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشراكة فهو كأي الجزئي كلي واجيب بأنه
ان اراد المعترض من لفظ الجزئي الواقع في صغرى القياس ما صدق
عليه الجزئي فصغرى القياس ممنوعة وان اراد مفهوم الجزئي
فالقياص بجميع مقدماته مسلمة وبطلان كون مفهوم الجزئي كليا ممنوع
وانما الباطل كون ذات الجزئي كليا وهو ليس بلازم هذا واعلم انهم
اختلفوا هل يختص الجزئي بالعلم ام لا فقال بعضهم انه يختص بالعلم
ولا يشمل سائر المعارف كالضمير واسم الاشارة والموصول وغيرها
لانها موضوعة للكلي وقال الجمهور انه ليس يختص به بل يشمل
سائر من قبيل وضع العلم للموضوع له الخاص لانها معارف وهو
المختار ومباحث هذا المقام يكاد ان لا يضبط لكن التطويل يوجب
الاملال فليكتف بهذا القدر * والكلي اما ذاتي * قد عرفت ان الغرض
من وضع المنطق استخراج المجهولات التصورية والتصديقية
والجزئي لا يجري شيء فيه من ذلك ولذا ترك الاهتمام بشان الجزئي
واعرض عنه واشتغل بالكلي تعريفه وتقسيمه قال والكلي اما ذاتي
وتقديم الذاتي على العرضي مستغن عن البيان * وهو * اي الذاتي
الذي اي اللفظ المفرد الكلي * يدخل في حقيقة جريته * والمراد من
الدخول عدم الخروج بطريق المجاز المرسل من قبيل ذكر المألوم
وارادة اللازم لان الدخول يستلزم عدم الخروج وقريته هذا المجاز
عدم المص النوع من اقسام الذاتي فيما سيجي * والظ ان الثاني
عين الاول فيما اعيد معرفة ويجوز ان يحمل التعريف على
ظاهره والدخول على حقيقته وح يشمل التعريف الجنس والفصل
ولا يشمل النوع فيكون واسطة بين الذاتي والعرضي فيكون اقسام

الكلي ثلاثة ذاتي وهو الجنس والفصل وعرضي وهو الخاصة
والعرضي العام ومالبس بذاتي ولا بعرضي وهو النوع وهو مذهب
الجمهور فان قلت فبح يكون تقسيم المص الذاتي الى الاقسام الثلاثة
تقسيم الشيء الى قسميه والى مباينه لان الجنس والفصل قسمان له
والنوع مباين له قلت يجوز ان يكون المراد من الذاتي المذكور
في المرتبة الثانية الذي هو المقسم للثلاثة ما لا يكون خارجا عن حقيقة
جزيته فان قلت هذا لا يجوز بناء على ان قاعدة المقررة فيما سبق
من ان الشيء اذا عيّد معرفة يكون عين الاول والذاتي المذكور اعيد
معرفة فكيف يكون غير الاول قلت هذه القاعدة قاعدة يعدل
عنها كثيرا كما ان قاعدة اعادة النكرة نكرة تكون غير الاول قاعدة
يعدل عنها كثيرا كقوله تعالى وهو الذي في السماء آله وفي الارض
آله على ان هذه القاعدة انما تكون في مقام ضمير لا يعدل عنه الى الظ
واما في مقام ضمير يعدل فيه الى الظ فالثاني غير الاول فان قلت
هل لا يجوز التعبير في الثاني بالضمير بحمله على الاستخدام قلت يمكن
لكنه بعيدا اذ الظ من الضمير ان يكون عين الاول والاستخدام مجاز
فان قلت ما الاستخدام قلت هو ان يكون للفظ معنيان سواء كانا
حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا فاريد بالظ
احد معنييه وبالضمير الرجوع اليه معناه الاخر كقول الشاعر
اذ انزل السماء بارض قوم رعيته وان كانوا غضايا * لان المراد بالسماء
المطر وبالضمير الرجوع اليه النبات والمراد من الحقيقة اعم من الماهية
الموجودة والاعتبارية كالاعتناء رعاية لنظر الفن وان كان المعارف
ان الحقيقة مختصة بالماهية الموجودة وان الماهية اعم من الموجودة
والمعدومة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا واما الهويّة

فمختصة بالماهية المعروضة للشخصيات فيكون اخص منها
والاولان كليات والثالث جزئي والجزئيات جمع جزئي لاجزئية
لان كل مذكر لا يعقل يجمع بالالف والتاء مثل المؤنث تشبيها له به
كالصافات والسجلات والمرفوعات والجزئي قسمان احدهما
حقيقي وهو الذي سبق ذكره والثاني اضافي وهو كل اخص
مندرج تحت الاعم فيشمل الحقيقي ايضا فيكون اعم منه مطاقا كزيد
بالنسبة الى الانسان والانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة
الى الجسم النامي وهو بالنسبة الى الجسم المطلق وهو بالنسبة
الى الجوهر فان قلت ما مراد المص من الجزئي ههنا اضافي ام حقيقي
قلت المراد من الجزئي اعم من الحقيقي والاضافي فان قلت يلزم
على هذا الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاضافي جزئي مجاز لانه
كلي حقيقي قلت المراد من الجزئي ما يطلق عليه لفظ الجزئي على
طريقة عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى يشمل الحقيقة
والمجاز كما في قول النحاة المستثنى اما متصل واما منقطع فان قلت
فعلى هذا يلزم ارتكاب المجاز في التعريف بلا قرينة وهو لا يجوز
قلت ههنا قرينة وهي التمثيل بالاضافي حيث قال كالحیوان بالنسبة
الى الانسان والفرس بالنظر الى اللفظ مع ان التعبير بالجمع المضاف
يشعر بذلك ايضا فان قلت يلزم من اضافة الجزئيات الى الضمير
الذي يرجع الى ما الذي هو عبارة عن اللفظ المفرد الكلي ان يكون
تلك الجزئيات للفظ وليس كذلك لان الجزئي والكلي انما يكونان
للمفهوم لا للفظ قلت في الكلام مضاف محذوف تقديره في حقيقة
جزئيات مفهومه فيكون الجزئيات لمفهوم اللفظ لا للفظ فلا محذور
ويمكن ان يجاب بحمل الاضافة لادنى ملايسة كقولك في وعاء الحار

وعائ

وعائ ويمكن دفعه ايضا بما سبق من ان هذا التقسيم مجازي
تقريبا الى افهام المبتدئين فيكون الجزئيات للفظ بناء على التقسيم
المجازي فلا اشكال * كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس *
ان اريد حقيقتها النوعية فالتمثيل مبنى على الجزئي الاضافي كما هو اللفظ
وان اريد افراد حقيقتها فالتمثيل مبنى على الجزئي الحقيقي
فان قلت كما جعل المص الجنس والفصل من الذات كذلك جعل
النوع ذاتيا ايضا مع ان النوع ليس بذاتي لان الذاتى هو المنسوب
الى الذات ولا شئ من النوع بمنسوب الى الذات لانه عين الذات
والنسبة تقتضى التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه فلا يصح
قوله النوع ذاتي قلت ان اريد بالذاتي المعنى اللغوي فالسؤال
متوجه لان التغاير مبنى عليه واما اذا كان المراد المعنى الاصطلاحي
اعني ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته فالنوع داخل فيه ايضا فلا يتوجه
السؤال لانه يكون اسما موضوعا لهذا المفهوم لا اسما منسوبا
حتى يقتضى التغاير واجاب الفاضل الفنارى بحمله على اللغوي
بان قال الذاتى كما يطلق على نفس الماهية النوعية كذلك يطلق
على افرادها وح يجوز ان يراد من الذات الافراد وينسب النوع
الى افراده فالمنسوب غير المنسوب اليه فلا اشكال ويمكن ان يجاب
ايضا بانهم اختلفوا في ان الشخصيات داخلية ام خارجة فعلى الاول
فالنسبة صحيحة وعلى الثاني فهي غير صحيحة فتأمل جدا لان
فيه شيئا مستورا عن الالذهان يكشفه الاعيان وههنا اجوبة
مذكورة في الشرح لا تسمن ولا تغنى من القروح وما هي الاجروح
على جروح ولا فائدة في ايراد الكلام المقروح واما عرضي لبس المراد
بالعرض ما يقابل الجوهر اعني ما لا يقوم بذاته بل المراد الخارج

المحمول على الشيء * وهو الذي يخالفه * التخالف التقابل والتقابل
بين الشيئين على أربعة قسام تقابل العدم والملكة كالعمى والبصر
وتقابل الايجاب والسلب كزبد قائم وزيد ليس بقائم وتقابل
التضاد كاليابض والسود وتقابل التضايف كالعلية والمعلولة
والوحدة والكثرة ونظائرهما فهنا اما تقابل التضاد واما تقابل
العدم والملكة * كالضاحك بالنسبة الى الانسان * فان الضحك
خارج عن حقيقة الانسان لان حقيقة الحيوان الناطق فان قلت
عد الناطق ذاتيا والضحك عرضيا تحكم بحت لان نسبة كل منهما
الى الانسان سواء لانهما لاحقان للانسان بعد وجوده سواء كان
الناطق ظاهريا وباطنيا قلت يفرق الذاتي من العرضي بطريقتين
احدهما بوضع اللفظ فادخل في معنى اللفظ ومعناه الموضوع له
فهو ذاتي والافهوه عرضي ولما افشنا كتب اللغة ووجدنا ان الانسان
موضوع للحيوان الناطق فقط لان غير كان الناطق داخلا كالحوان
والضاحك خارجا فلذلك كان الناطق ذاتيا والضاحك عرضيا
والثاني بفرض العقل وهو ان يقترح العقل ويعرف حقيقة
مركبة من شيئين مثلا فيكون ما عداها خارجا عنها فاذا قيل
ما معنى سكتجيين فنقول انه جزأ أن الخل والسكر واما نفعه للصغراء
او غيرها فامور خارجة وذلك انما جاء من وضع سكتجيين واعتبار
العقل والحاصل ان تمييز الذاتي من العرضي سهل في المعاني اللغوية
والمفهومات الاعتبارية العقلية والموضوعات الاصطلاحية
واما التمييز بين الذاتي والعرضي في الماهيات الحقيقية فتعذر او متعسر
اذا الاطلاع بالحقايق مختص بالله عند بعض او بمن له كعب عال
في الاطلاع على الحقايق وقد حققنا هذا المقام في تعليقاتنا على

الحاشية المختصر المنتهى للسيد السند في بحث جهة الوحدة في محل
واحد يسر الله الاتمام وهذا القدر يكفي ههنا واعلم ان للذاتي
تعريفات اخر احدها الذاتي ما لا يتصور فهم الذاتي قبل فهمه
كاللونية للسود والجسمية للانسان اذ لو لم يفهم اللونية
والجسمية اول لم يفهم السود والانسان لان ارتفاع الجزء يستلزم
ارتفاع الكل فهذا يشمل النوع ايضا وثانيها الذاتي ما لا يكون
ثبوته للذات بعلة ومعناه ان ثبوت الذاتي للذات لا يكون معللا
بالذات ولا بعلة خارجة عنه واما كونه معللا بالجزء فلا يضر اذ ثبوت
السود لنفسه ليس بمعلل والالزم تقدم الشيء على نفسه وكذا
ثبوت اللونية للسود والجسمية للانسان غير معلل لا بالسود اذ تقدمها
عليه ولا بعلة خارجة عنه والالاتي بانفتاحها فلا يكون لونا في ذاته
وهذا التعريف ايضا يشمل الثلث وثالثها الذاتي هو الذي يتقدم
على الذات في التعقل وهذا يخص بجزء الحقيقة ولا يشمل النوع
اذهو لا يتقدم على نفسه فعلم من هذا التقرير ان تأويل تعريف
المص بحمل الدخول على معنى عدم الخروج اولى لكثرة مقاصده
وهذا التحقيق على هذا الوجه من فيض العلام والمجد لله على
الانعم * والذاتي * قد عرفت ما هو المراد في هذا المقام لكن بقي
الكلام في تصحيح هذه النسبة فاعلم ان لفظ ذاتي ان لم تكن نسبة
لغوية بل هي كلمة برأسها موضوع في الاصطلاح على معناه كما
سبق كما قال الكاشي والازهرى وابن الهشام وابن برهام فلا حاجة
الى تصحيح نسبة هذه الكلمة اذ لا نسبة ح وان كانت نسبة لغوية
كما مر في الوجهين الاخيرين فبح ان كان التاء من نفس الكلمة
فالنسبة ايضا ظاهرة وان لم تثبت في اللغة استعمال الذات بمعنى

الحقيقة على هذا الوجه واما اذا لم يكن التاء من نفس الكلمة بل يكون تاء تأنيذا على انها مؤنث ذو معنى صاحب فتح تصحيح هذه النسبة مشكل جدا اذا القاعدة في النسبة ان يحذف تاء التأنيث ثم رد لامها المحذوفة اعني الواو ثم قلب الف واو افعال ذوو الالهم الا ان يحمل على الوجهين الاولين او يجعل من الغلطات المشهورة اذا فصاحة لبست بمعتبرة في كلام المصنفين * اما مقول في جواب ماهو * اصل مقول مقول من القول بمعنى التكلم والتلفظ اي يقال ويتكلم في جواب السؤال بما الاستفهامية وتفسير البعض القول بمعنى الحمل تفسير باللازم لان الجواب محمول على السؤال في جواب ماهو وما هذه استفهامية مستكشفة عن الحقيقة ولفظ هو عبارة عن المسؤل عنه فان قيل يلزم ان يكون الضمير تنبيه او جماعا هنا لان السؤال في هذه الصورة بحسب الشركة وهي تقتضي التعدد قلنا ذكر هو هنا للتنبيه على لزوم المسؤل عنه في الاستفهام لا خصوصية المسؤل عنه هنا فلو لم يذكر هو وقيل ما كان الكلام خداجا ويمكن ان يجاب بانه اذا كان الضمير راجعا الى المسؤل عنه اعم من الواحد والمتعدد لم يرد السؤال ايضا او يقال ذكر هو مبني على التمثيل فكانه قال في جواب ماهو مثلا يعني اذا كان المسؤل عنه واحدا يقال ماهو وقس عليه صورة كون المسؤل عنه متعدد اعلم ان السائل بما يطلب تمام ماهية المسؤل عنه فان كان السؤال عن شيء واحد يكون طالبا لما هية مختصة به وان كان عن شئين او اشياء يكون طالبا للماهية المشتركة بينهما مثلا اذا سئل عن الانسان بما هو يجاب بالحيوان الناطق لانه تمام الماهية المختصة ولا يجاب بالحيوان فقط ولا بالناطق فقط لان كل

واحد منهما جزء الماهية لانما هما ولا يغيرهما كالمضاحك مثلا لانه خارج عنها واذا سئل عن الانسان والفرس بما هما او عنهما وعن البغل مثلا بما هما يجاب بالحيوان فقط لانه تمام المشترك ولا يجاب بالحيوان الناطق ولا بالناطق فقط لان كل واحد منهما مختص لا مشترك ولا بالجسم الثامي وبما فوقيه من الاجناس لانه جزء المشترك لاتمامه واما السائل باي شيء فهو انما يطلب الجواب بالمميز لا غير فان سئل باي شيء هو في ذاته يكون الجواب بالمميز الذاتي وان سئل باي شيء هو في عرضه يكون الجواب بالمميز العرضي وان سئل باي شيء هو من غير تقييد يكون الجواب على الاطلاق اي يجوز ان يجاب بالذاتي او بالعرضي مثلا اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته يكون الجواب بالناطق واذا سئل باي شيء هو في عرضه يكون الجواب بالمضاحك واذا سئل باي شيء هو يكون الجواب بالناطق فقط او المضاحك هذه هي القاعدة الممهدة في هذا المقام * بحسب الشركة المحضة * الباء متعلق بالسؤال المفهوم من ما الاستفهامية تقديره في جواب السؤال بحسب الشركة المحضة وهذا وان كان بعيدا لفظا لكنه قريب معنى ويجوز ان يتعلق بمقول والحسب يحكي لمعنيين احدهما بمعنى النسب وانيهما بمعنى القدر والمراد ههنا هو الثاني على تقدير تعلقه بمقول اي يقال ويجاب بقدر الشركة من غير زيادة ولا نقصان وعلى تقدير تعلقه بالسؤال المقدر فالظ ان يكون بمعنى القدر ايضا ويجوز ان يكون بمعنى النسب وهو بعيد والشركة مصدر على وزن السركة كما سبق وهو الفصيح ويجوز ان يكون على وزن نشدة والمحضة بمعنى الخالصة عن الخصوصيات وفي بعض النسخ وقع

فقط بدل المحضة ومؤداهما واحد وقد اتفقا في بعض النسخ
ولا خلل فيه اذا حصر يستفاد بمعونة المقام وبمعونة المقابلة
فان قيل ان النوع ايضا مقول بحسب الشركة المحضة مثلا الانسان
مقول في جواب ما زيد وعمر ووكرو خالد ووليد بحسب الشركة
المحضة فيكون الانسان جنسا مع انه نوع فبطل التعريف
او التقسيم لانه يلزم تداخل الاقسام قلنا لانم انه تعريف بل المراد
التقسيم والتعريف ضمني فلا يشترط فيه المنع ولا الجمع واما التقسيم
فيجوز ان يكون اعتباريا فلا يضر التداخل والصواب ان هذا السؤال
لا يرد حتى يحتاج الى الجواب لان قوله المحضة يفيد الحصر فيقول
المعنى الى ان الجنس يقال بحسب الشركة فقط لا غير والنوع ليس
كذلك لانه كما يقال بحسب الشركة كذلك يقال بحسب الخصوصية
فلا اشكال والسؤال غافل عن هذا القيد * كالحوان بالنسبة الى
الانسان والفرس * فالحيوان جنس لانه مقول على الانسان والفرس
بحسب الشركة المحضة وكل ما هو شأنه كذلك فهو جنس فالحيوان
جنس * وهو الجنس * اي المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة هو الجنس * ويرسم * اي الجنس وانما قال ويرسم ولم يقل
ويحد او يعرف لما سيأتي تفصيلا بعيد هذا عند تمام الكليات الخمس
على وجه اتم ونهج اكل فانه نظر * بانه * انه الجنس * كلي * جنس
للجنس فان قيل الكلي جنس الجنس وجنس الجنس اخص
من مطلق الجنس لان المقيده اخص من المطلق فالكلي اخص
من مطلق الجنس وكما كان اخص فلا يجوز تعريف العام به فالكلي
لا يجوز التعريف به قلنا الكلي اعتبارا ان احدهما اعتبارا ذاته ومفهومه
وهو بهذا الاعتبار عام شامل لجميع الكليات الخمس وثانيهما

اعتبار

اعتبار عارضه وهو كونه جنسا للجنس وهو بهذا الاعتبار مفيد
وخاص من مطلق الجنس فح ان اريد ان الكلي بالاعتبار الاول
اخص من مطلق الجنس فلانم صغرى القياس الثاني لانه بهذا
الاعتبار عام ومعرف كما عرفت وان اريد ان الكلي اخص من مطلق
الجنس بالاعتبار الثاني فالمقدمات باسرها مسلمة لكنه غير مفيد
لانه بهذا الاعتبار ليس جزءا من التعريف وانما جزئ منه من التعريف
بالاعتبار الاول فلا اشكال * مقول على كثيرين * فان قيل قوله
مقول على كثيرين هو الكلي بعينه لانه تعريفه والتعريف عين
المعرف وان تفاسيرا اجمالا وتفصيلا فيكون احدهما مغنيا عن
الآخر ويكون مستدركا فالاولى القصصر على احدهما واجب بان
الكلي جنس والمقول ذكر ليتعلق به قوله على كثيرين وذكر قوله
على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين وبانه يجوز ان يكون ذكره
للتفصيل بعد الاجمال او التصريح بما علم ضمنا ويؤيده ما يقال
ان قبود التعريفات لا يجب ان تكون احترازية بل قد تكون
لتحقيق الماهية وكشفها ولذلك قيل ان التعريفات وقبودها
لكشف الماهية والاحترازات تابعة ويمكن ان يجاب بحمله على
الناس كيد لدفع توهم ان يكون المراد من الكلي الكلي
الطبيعي او العقلي بل المنطقي وسيجيء الفرق بينهما ان شاء الله
تعالى واما الجواب عنه بان احدهما محمول على الفعل والاخر على
القوة ففيه نظر لانه يلزم ان لا يكون التعريف جامعيا بل المراد
منهما القوة سواء خرج الى الفعل او لا يشمل الكليات الفرضية
وغيرها تدبر وقوله مقول مع قطع النظر عن وقوعه في تعريف
الجنس وعن قيد الكلي يشمل الكلي والجزئي ايضا فان الحمل يجري

فيهما على ما صرح به الشيخ في الشفاء وقال السيد السند قدس سره ان الجزئي الحقيقي لا يحمل على شيء أصلاً لان حمله على نفسه ممنوع اذ لا بد فيه من امرين متغايرين وحمله على غيره بطريق الانجاب ممنوع ايضا اذ شرط الحمل الاتحاد الخارجي وقال الجمهور الجزئي الحقيقي يحمل على جزئي آخر متحد معه بالذات متغاير بالاعتبار كقولنا هذا الضاحك هذا الكاتب فانهما متحدان بالذات لان ذاتهما زيد بعينه مثلاً ومتغايران بالاعتبار وكذا يجوز حمله على كلي آخر في قضية جزئية كما في قولنا بعض الانسان زيد والحق هو هذا مع ان مخالفة الجمهور في قوة الخطأ (فان قيل هذا التعريف لا يشمل كثير من الافراد لان لفظ كثير بن جمع مذكر سالم وهو مختص بالذكور والعقلاء فلا يشمل التعريف مثل الحيوان لانه جميع افراده ليس بمذكور ولا عاقل وكذا الكليات الغرضية لان ليس لها افراد فضلاً عن التذكير والعقل بل لا يشمل لغرد من افراد المعرفة اذ لا يوجد جنس يكون جميع افراد مذكور او عقلاء وايضا ان كثير بن جمع كثير واقل الكثرة اثنان واذا جمع فعند العربية يتحقق ستة لان اقل الجمع عندها ثلاثة وعند المنطقيين باربعة فلا يشمل تعريف الكلي وكذا هذا التعريف يادون الستة او مادون الاربعة فلا يكون جامعاً قلنا اما السؤال الاول فيندفع بحمله على التغليب واما الثاني فيجمله على مسامحات المشايخ وبهذا يندفع الاول ايضا * مختلفين بالحقايق * يخرج به الانواع الحقيقية وفصولها وخواصها والحقايق جمع حقيقة وهي ههنا بمعنى الماهية من قبيل ذكر المقيد واردة المطلق ليشمل الكليات الغرضية والفرق بينهما وبين الهوية قد سبق آنفاً واما الفرق بين الاختلاف

والخلاف

والخلاف فلا يجري ههنا * في جواب ما هو قولاً ذاتياً * يخرج به الفصول البعيدة والعرض العام وخواص الاجناس فانطبق المعرفة على المعرفة * واما مقول في جواب ما هو بحسب الشريعة * والكلام فيه كالكلام فيما سبق * والخصوصية * في الصحاح فتح الخاء فيه افصح من ضمها وكان وجهه ان الخصوص بفتح الخاء صفة مشبهة فيد خول الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وضمها مصدر فلا يلحق الخاق الياء المصدرية به وانما يصح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة او يكون الياء المبالغة دون المصدرية كذلك قال الخطائي في شرح المختصر * معاً * منصوب على الحالية اذ كلمة مع اذا استعملت مفردة تنون وتكون من الاحوال المؤكدة الاجتماع المستفاد من الواو (فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون النوع جواباً للسؤالين في وقت واحد وليس كذلك عادة وان كان كذلك في بعض الصور فلا يصح قوله معاً (قلنا انما يريد هذا السؤال اذا كان المراد من المعية الزمانية واما اذا كان بمعنى جميعاً كما هو مذهب البعض او كان المراد من المعية المعية في الوجود بمعنى انه يكون جواباً عنهما ويجمع في الجوابية وان لم يكن في زمان واحد فلا يريد هذا السؤال ويؤيده ما قال في الاتقان اصل كلمة مع لمكان الاجتماع او وقته نحو (ودخل معه السبحان فتيان) ونحو (ارسله معاً غداً) وقد يراد به مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان نحو كونواع الصادقين واركعوا مع الراكعين انتهى وههنا محمول على هذا المعنى سواء كان حقيقة كما هو عند البعض او مجازاً كما هو عند بعض آخر (فان قيل النوع المتعدد الاشخاص في الخارج مقول بحسب

الشركة والخصوصية كذلك واما النوع المنحصر في شخص
كالشمس فهو مقول بحسب الخصوصية فقط لا غير فلا يشمل
التعريف على هذا القسم قلنا اولان كونه تعريفام ولوسلم
فيكني الاشتراك في الافراد الفرضية ولا يلزم الافراد الخارجية
فلا اشكال فعلم منه انه لا حاجة الى حذف المعطوف في كلام المص
اعني قوله او بحسب الخصوصية فقط كما فعله بعض المحشين ههنا
* كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو * فان الانسان نوع لانه جواب
بحسب الشركة والخصوصية وكل ما هو شأنه كذلك فهو نوع
فالانسان نوع * وهو * اي ذلك المقول * النوع * اي الحقيقي لانه
المتبادر عند الاطلاق وبقرينة المقابلة بالجنس * ويرسم * اي
النوع الحقيقي * بانه * اي النوع * كل مقول على كثيرين * والكلام
فيه كالللام فيما سبق في جمع ما ذكرنا عدا السؤال الوارد على
كونه جنس الجنس * مختلفين بالعدد * سواء كان الاختلاف
خارجيا او ذهنيا ليشمل النوع المنحصر في شخص كالشمس والنوع
المعدوم كالنعق * دون الحقيقة * احتزبه عن الجنس مطلقا
قريبا كان او بعيدا وعن خواص الجنس مطلقا وعن العرض
العام وعن الفصول البعيدة وما قبل ان هذا التعريف صادق
على الجنس وامثاله لانها مقولان على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا
فان الحيوان يكون جوابا عن السؤال بما زيد وعمرو وهذا الفرس
وذلك الفرس فلا يكون التعريف مانعا عن اغباره ففاسد
لان الجنس وامثاله تخرج بقوله دون الحقيقة وان لم تخرج بقوله
مختلفين بالعدد وهو ظاهر مستغن عن البيان فيكون التعريف مانعا
* في جواب ما هو قولنا * احتزبه عن الفصل القريب وخواص

النوع

النوع الحقيقي فانها مقولان في جواب اي شيء هو واعلم ان هذا
التعريف للنوع الحقيقي واما النوع الاضافي فهو كل ماهية يقال
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالحيوان فانه نوع
اضافي يقال عليه وعلى الشجر الجسم النامي فيكون الحيوان
والشجر نوعين بالنسبة الى الجسم النامي والفرق بين النوع
الحقيقي والاضافي عموم وخصوص من وجه فادة افتراق الاضافي
عن الحقيقي كالانواع الاضافية مثل الجسم النامي والجسم المطلق
ومادة وجود النوع الحقيقي ممتازا عن الاضافي كالحقايق البسيطة
كالعقل والنفس والواحدة والنقطة ومادة الاجتماع كالنوع السافل
وهو الانسان فانه نوع حقيقي ونوع اضافي بالنسبة الى ما قبله
واعلم ايضا ان الترتيب في الانواع الحقيقية محال حتى يكون نوع
حقيقي فوق نوع حقيقي والا لكان النوع الحقيقي جنسا واما ترتيب
الانواع الاضافية فمكن فراتبه اربع اعم الانواع كالجسم المطلق
واخصها كالانسان او اعم من البعض واخص من البعض الآخر
كالجسم النامي والحيوان والاربع النوع المفرد ولم يوجد له مثال
في الوجود وقد يمثل بالعقل ففيه نظر مذكور في حاشية الشمسية
للقطب * واما غير مقول في جواب ما هو * الفذ انه عطوف على
البعيد دون القريب فتأمل وجهه * بل مقول * اعلم ان كلمة بل
اما ان يكون ما قبلها مثبتا او منفيان كان مثبتا فتفيد ثبوت الحكم
للتابع مع السكوت عن ثبوته للتبوع ونفيه وهو معنى الاضراب
عند الجمهور وعند ابن الحاجب تفيد ثبوت الحكم للتابع مع نفي
الحكم عن التبوع وهو معنى الاضراب عنده فعني جاءني زيد
بل عمروان مجيء عمرو ثابت قطعا مع الشك في مجيء زيد وعدمه

عند الجمهور وعند ابن الحاجب تقتضي عدم مجيء زيد قطعا
ايضا وان منغيا فتفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته
ونفيه في المتبوع كالثبت عند الجمهور فعني ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل
تفيد نفي الحكم عن المتبوع قطعا ايضا فعني المثال المذكور مجيء
عمرو وعدم مجيء زيد كلاهما قطعي (وقال المبرد انها تفيد في صورة
النفي نفي الحكم عن التابع والمتبوع فعني ما جاءني زيد بل عمرو
بل ما جاءني عمرو وهو المعبر عنه ببل الترتي وقال بعضهم مذهب
المبرد صرف النفي الى التابع وجعل المتبوع مسكوتا عنه فعني المثال
المذكور عدم مجيء عمرو مقطوع ومجيء زيد مشكوك وههنا ما قبلها
منني فكلام المص اما محمول على المذهب الثاني في صورة النفي واما
محمول على مذهب الجمهور لكن نفي المتبوع قطعا يستفاد بقرينة
المقام ودلالة الحال * في جواب اي شيء هو في ذاته * لكلمة اي
معان كثيرة مبينة في علم النحو وههنا للاستفهام وانما يستل بها
عما يميز احد المشاركين في امر يعبر بهما نحو (اي الغريقتين خير مقام)
اي نحن ام اصحاب محمد (والشيء عند اهل السنة هو الموجود
الخارجي سواء كان واجبا او ممكنا وعند الحكماء ما يصح ان يعلم
ويخبر عنه وهو يعبر الموجود والمعدوم والممكن والممتنع والمراد ههنا
المعنى الثاني والذات قد يكون مؤنث ذومعني صاحب ووح يكون
التاء للتأنيث وقد يكون بمعنى الحقيقة وبمعنى الهوية كذات
الانسان وذات زيد ووح يكون التاء من نفس الكلمة وفيه نظر نظرا
الى اللفظة تدبر * وهو الذي يميز الشيء * اي الحقيقة والماهية * عما اي
عن ماهية اخرى يشاركه في الجنس فاحد الضميرين لما والاخر للشيء

اي يشارك احدي الماهيتين بالآخرى وهذا التعريف مبني
على مذهب المتقدمين فانهم قالوا ان كل ماهية لها فصل فلها
جنس كما هو المشهور في الالسنسة من ان كل تعريف لابد فيه
من جنس يشمل الافراد والاعيان ومن فصل يخرج الاغيار واما
المتأخرون فقسموا الفصل الى قسمين الفصل في الجنس والفصل
في الوجود ولم يأخذوا في التعريف قوله في الجنس ليشمل كلا
القسمين وهذا الاختلاف مبني على اختلاف اخر من ان تركيب
الماهية من امرين متساويين ممتنع عند المتقدمين وجازع عند
المتأخرين والحق ان النزاع والخلاف انما هو في الجواز دون
الوقوع لان عدم الوقوع متفق عليه بينهما * وهو الفصل * اي
الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس هو الفصل وهو قريب
ان مير عن جميع المشاركات في الجنس القريب * كالباطق بالنسبة
الى الانسان * وبعبارة اخرى عن بعض المشاركات في الجنس القريب
او عن كلها في الجنس البعيد او المتوسط كالخماس بالنسبة الى
الانسان فانه يميز الانسان عن الحمار والشجر دون الفرس والبغل
وغيرهما من الحيوان والفرق بين الجنس القريب والبعيد والمتوسط
ان اقرب ما يكون فوقه جنس ولا يكون تحته جنس ويقال له
الجنس السافل والاخر كالحيوان فان فوقه جنسا وهو الجسم النامي
لا تحته لانه نوع وان البعيد ما يكون تحته جنس ولا يكون فوقه
جنس ويقال له الجنس العالي وجنس الاجناس كالجواهر فان
تحت جنسا وهو الجسم المطلق لا فوقه وفيه نظر وتأمل فلا تغفل
واما المتوسط فهو ما يكون فوقه جنس وتحت جنس فيكون نوعا
بالنظر الى ما فوقه وجنسا بالنظر الى ما تحته كالجسم النامي والجسم

المطلق وهذا مأل ما قال القوم الجنس القريب ما يكون الجواب
عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن جميع
ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان والجنس البعيد
ما يكون الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها
وعن البعض وما بينهما متوسط وهما بحث نفيس وهوانه كيف
يكون الناطق فصلا والضاحك خاصة للانسان مع ان الملك
ينطق ويضحك وبكى والجن ايضا كذلك فلا يكون الناطق فصلا
والضاحك خاصة ويمكن ان يجاب عنه ان هذا المثال مبني على
مذهب الحكماء وهم ينكرون الملك والجن كما هو المناسب لكون
الناطق من الحكمة ويمكن ان يجاب بان الفصلية والخاصية انما
هو بالنظر الى الجسم الكثيف لا اللطيف كما هو الظاهر من نساء
الحيوان تدبر واما نطق بعض الطيور فليس بطبيعي بل تعليمي
خذ هذا * ويرسم * اي الفصل فان قلت لاحاجة الى هذا التعريف
لانه قد سبق تعريفه مرتين فيكون مستدركا قلت لانما استدراكه
لانه مراعاة للطبائع الثلاثة للناس اعني الذكي والغبي والمتوسط
كما قال الفاضل الجامي في تعريف الاسم والفعل والحرف ونقول
الاول ليس بتعريف بل تفسير على تقدير الفرق بينهما كما هو مذهب
البعض والثاني مبني على مذهب المتقدمين والثالث على مذهب
المتأخرين على ما فهم من قول الفارابي في الوجه الثاني بانه كلي يقال
انما عدل عن الاسم الى الفعل اما التفتن واما التنبيه على الفرق بينه
وبين ما قبله لانه جواب عن السؤال بما هو وما بعده جواب عن السؤال
بأي شيء * على الشيء * انما عدل عن لفظ كثيرين الى الشيء المناسبة
بين السؤال والجواب لان السائل سئل بأي شيء اول التفتن كما مر

* في جواب اي شيء هو * خرج به الجنس والنوع كما فصله الفارابي
* في ذاته * يخرج به الخاصة قدم الجنس على النوع لان الجنس جزء
منه والجزء مقدم على الكل وقدم النوع على الفصل مع انه جزء
منه ايضا لان الجنس والنوع مشاركان في الجواب بما هو بخلاف
الفصل وقوله في ذاته في موضع الحال عن هو اما على التأويل
او بدونه على اختلاف رأي النحاة في جواز وقوع الحال عن المبتدأ
وعدمه ومعناه اي شيء هو معتبرا او ملاحظا في ذاته اي مع قطع
النظر عن عوارضه اعلم ان الفصل بالنسبة الى المميز على صيغة
المفعول مقوم اي داخل في قوامه كالناطق بالنسبة الى الانسان
وبالنسبة الى المميز عنه مقسم اي محصل للقسم له كالناطق بالنسبة
الى الحيوان والمقوم للعالي مقوم للسافل لان جزء الجزء جزء
ولا عكس كليا والمقسم بالعكس وتفصيله في المظولات وانما
ذكرنا على الاجمال استيفاء لحق المقام * واما العرضي * معطوف على
قوله والذاتي وعدل له فيكون كلمة اما محذوفة فيما سبق بقرينة
ما لحق * فاما ان يمتنع انفكاكه * اي العرضي * عن الماهية وهو
العرض اللازم * وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية من حيث هي هي اي في كلا الوجودين فهذا يسمى
بلازم الماهية كلزوم الفردية للثلاثة والزوجية للاربعة او يمتنع
انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود الخارجي فيسمى بلازم
الوجود كلزوم السواد للحبشي او عن الماهية من حيث الوجود
الذهني فيسمى باللازم الذهني كلزوم البصر للعمى لا يقال هذا
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية
انما هو لازم الماهية وقد قسمه الى لازم الماهية ولى لازم الوجود

فيكون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فهو بطلان قول الماهية ثلثة
 احدها الماهية لا بشرط شيء وثانيها الماهية بشرط شيء وثالثها الماهية
 بشرط لا شيء والمراد ههنا المعنى الاول فيشمل الكل لان الماهية المجردة
 يجوز تحققةها بكل خاص فلا اشكال * ولا يمنع انفا كما عن الماهية *
 بل يمكن * وهو العرض المفارق * وهو اما مفارق بالقوة ولا يخرج
 الى الفعل كال فقر الدائم لمن يمكن غناءه وكالفراق الدائم لمن يمكن
 وصاله واما مفارق بالفعل اما سريرا كحجرة الخجل وصفرة الوجه
 او بظيها كالشيب والشباب فان الشباب اذا عرض لشخص فلا يزول
 مدة مدينة كخمسة وعشرين سنة او ثلثين واما الشيب ففيه
 نظر لانه يزول مع زوال المعروض والحال ان الشرط في المفارق
 بقاء المعروض مع زوال المعارض الا ان يقال تحققة في الخضر
 والالياس يكفي في المثال * وكل واحد منهما * اما خاصة او عرض عام
 فان قلت يلزم من هذا التقرير ان يكون الكلبيات سبعة لا خمسة
 فان العرض اللازم خاصة وعرض عام والعرض المفارق ايضا
 قسمان فيكون المجموع اربعة وهذه الاربعة مع الثلاثة السابقة
 سبعة فيكون حصر الكلبيات في خمسة بط قلت العرضي ينقسم
 اولا وبالذات الى الخاصة والعرض العام واما اللازم والمفارق
 فقسمان منهما ولا اعتبار في هذا المقام بهما لانهما قسمان القسم
 ولا اعتبار لقسم القسم ههنا ولو اعتبر قسم القسم لكان الاقسام
 اكثر من ان يحصى لكن المص تسامح في العبارة فنشر اولاً ثم ضم
 فالعبارة الواضحة واما العرضي فاما ان يختص بحقيقة واحدة
 وهو الخاصة واما ان يعم حقائيق فوق واحدة وهو العرض
 العام وكل واحد منهما اما لازم او مفارق اه * اما ان يختص بحقيقة

واحدة * الاختصاص والخصوص والتخصيص يستعمل بالباء
 والباء التي تكون صلة للاختصاص قد تدخل على المقصور
 وح يكون الاختصاص بمعنى الامتياز نحو قوله تعالى والله يختص
 برحمته من يشاء ونحو قول ابن الحاجب واختص المتدوبوا
 وقد تدخل على المقصور عليه نحو خص المال بزيد ونحو قول
 الكشاف واما الله فاختص بالمعبودية لكنهم اختلفوا هل الاصل
 الدخول على المقصور عليه او المقصور فقال الجمهور الاصل
 الدخول على المقصور عليه الا ان اكثر في الاستعمال ادخال الباء
 على المقصور صرح به السيد السند في حاشية الكشاف وقال
 بعض المحققين الاصل الدخول على المقصور واستدل بكثرة
 الاستعمال والشيوع ورجح الطرسوسي هذا المذهب في بعض
 حواشيه * وهو * اي المختص بحقيقة واحدة * الخاصة * اذ خاصة
 الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره * كالضاحك بالقوة والفعل
 بالنسبة الى الانسان * الضاحك بالقوة مثال للعرض اللازم
 والضاحك بالفعل مثال للعرض المفارق فاستبان منه ان الخاصة
 تنقسم الى قسمين شاملة وغير شاملة فان خاصة الشيء ان وجد
 في جميع افراد الشيء فهي الخاصة الشاملة وان لم توجد في جميعها
 بل في بعضها فهي الخاصة الغير الشاملة والمعتبر في الرسوم
 الخاصة مطلقا حقيقة كانت او اضافية شاملة او غير شاملة
 عند المتقدمين والخاصة الحقيقية الشاملة عند المتأخرين ولذا
 اختلفوا في جواز التعريف بالاسمى بالاختصاص وعدمه على ما سيجي
 ان شاء الله تفصيله * وترسم * اي الخاصة * بانها * اي الخاصة كلية
 جنس شامل للأفراد والاختيار فان قلت لا يتم شمولها لما عدا الخاصة

حتى يكون جنسا كذلك لان كل واحد مما عداها كلي لا كلية
فكيف يدخل المذكور تحت المؤنث بل يخرج بلفظ الكلية جميع
الاغيار اعني الجنس والفصل والنوع والعرض العام فيكون
باقى التعريف مستدر كما قلت التأنيث بالنظر الى لفظه الخاصة
على مقتضى القواعد العربية والجنسية بالنظر الى المفهوم
ومفهوم الكلية يشمل جميع الاغيار ولا اعتبار للتأنيث في العدول
لان مفهومهما واحد والحال ان المنطقي لا ينظر الى اللفاظ
بل الى المعاني والمفهومات * تقال * اى تحمل والنكته في العدول
ما مر ويمكن ان يكون وجه العدول هنا خاصة التنبيه على التجدد
والعروض لان الاسم يشعر الثبات والدوام والذاتى ثابت دائم
والفعل بشمر التجدد والعروض والعرضى كذلك * على ما تحت
حقيقة واحدة * اى على افراد كائنه تحت حقيقة واحدة فواحدة
صفة مؤكدة هنا وفيما سبق من قبيل تفخمة واحدة * فقط * يخرج به
الجنس وفصله وخاصته والعرض العام * فولا عرضيا * مفعول
مطلق نوعى لتقال يخرج به النوع والفصل فان قلت ما عدا النوع
والفصل يخرج بقيد فقط فلم ذكر قواه تحت حقيقة واحدة مع انه
لا دخل له في الاخراج قلت لا يخرج بقيد فقط الامع الانضمام
الى ما قبله فلامساغ اتركه فيكون ذكره ضروريا بتدبر واورد على
هذا التعريف بانه غير جامع لافراد لان الخاصة وعان احدهما
خاصة حقيقية وتسمى مطلقة ايضا وهى ما يختص الشئ
بالقياس الى جميع ما عداه كالاذاحك للانسان وثانيهما خاصة
اضافية وهى ما يختص الشئ بالقياس الى بعض اغياره كالاشئ
للانسان وتعريف المص لا يتناول القسم الثانى اعني الخاصة

الاضافية

الاضافية لانها تشمل الحقيقتين او الحقائق والتقييد بالحقيقة
لواحدة ينال فيه واجيب بتحرير المعرف وتخصيصه بالحقيقة
بقريته المقابلة لان المقابل للكليات الاربع الخاصة الحقيقية
لا الاضافية ولا الاعم منهما واطلاق الخاصة لكلا القسمين
بالاشتراك اللفظى * واما ان يعم حقايق * معطوف على قوله
اما ان يختص وتقدير الكلام وكل واحد من العرض اللازم
والمفارق اما ان يعم حقايق ومواهى كثيرة * فوق واحدة * اشارة
الى ان المراد من الجمع جمع منطقي اى ما فوق الواحد لانه جمع ذكر
في تعريفات هذا الفن وكل جمع ذكر في تعريفات هذا الفن فالمراد به
ما فوق الواحد فهذا الجمع المراد به ما فوق الواحد واما عند العربية
فالاصح عندهم ان اقل الجمع ثلاثة وقيل اقله اثنان كالمنطقي لقوله
عليه السلام الاثنان وما فوقهما جماعة ورد بان المراد من الحديث
بيان الجماعة الشرعية في بعض الاحكام كصححة الجمعة على قول
والأخر عن الامام وفى باب الموارث والوصايا والنزاع انما هو فى لفظ
الجمع اللغوى وما قيل ان واحدا من العلماء رأى النبي عليه السلام و
سئل عن اقل الجمع اثنان ام اثنان فقال النبي عليه السلام اخطأ من قال
انه ثلاثة مطلقا واخطأ ايضا من قال انه اثنان مطلقا بل ان سئلت عن
اقل الجمع للفرد فهو ثلاثة وان سئلت عن اقل الجمع للزوج فهو اثنان
فرويا وتخيلا محض لا يثبت بها اللغة * وهو * اى العام لحقائق
فوق واحدة * العرض العام * وجه التسمية ظاهر * كالتنفس
بالقوة * مثال للعرض العام اللازم فان قلت هذا التمثيل لبس
بصحح لان الحيوان يتنفس دائما اما الى الظواهر الى الباطن فالتنفس
ثابت للحيوان بالفعل دائما بالقوة قلت انما يردها السؤال لو كان

المراد من التنفس اعم من اخراج النفس وادخاله اما لو كان المراد منه اخراج النفس فالمثال صحيح وينقطع النفس عند ادخاله والفعل * مثال للعرض العام المفارق * للانسان وغيره من الحيوانات هذا متعلق اكلهما وفيه لطيفة فتدبر * ويرسم بانه كلي اي العرض العام * يقال على ماتحت حقائق مختلفة * يخرج النوع والفصل والخاصة لانها تحمل على ماتحت حقيقة واحدة فقط * قولا عرضيا * يخرج الجنس وفصله فان قلت هذا التعريف غير مانع لاغياره لانه صادق على خواص الاجناس مع انها من افراد الخاصة دون العرض العام قلت خواص الاجناس وان كانت خواص بالنسبة اليها لكنهما بالنسبة الى الانواع اعراض عامة فدخولها في التعريف بهذا الاعتبار مطلوب فلا يضر واما بالنسبة الى الاجناس فلا تدخل لان كل واحد من الاجناس حيثئذ حقيقة واحدة فيخرج بقوله حقائق فتدبر فان قلت يفهم من هذا التعريف ان العرض العام يحمل وقدم مرارا ان العرض العام لا يحمل اصلا وهما متافيان فما لتوفيق قلت المراد بما سبق انه لا يحمل في جواب ما هو ولا في جواب اي شيء هو واما المراد من التعريف فهو ان العرض العام يحمل مطلقا فلا تنافي بينهما اذ في الاختصاص لا تنافي اثبات الاعم ولك ان تقول ان ههنا مذهبين احدهما ان العرض العام لا يكون جزءا من التعريف اصلا وهو مذهب المتأخرين وثانيهما انه قد يكون جزءا من التعريف وهو مذهب المتقدمين والنفي مبني على المذهب الاول والاثبات مبني على المذهب الثاني واعترض على تقسيم الكلي الى اقسام الخمسة بانه بطلانه يلزم فيه تصديق الاقسام على شيء

واحد وكل تقسيم شأنه كذا فهو بطرف هذا التقسيم باطل كالمثلون فانه جنس للأسود والاحمر ونوع للمكيف وفصل للكثيف وعرض عام للحيوان فيلزم تداخل الاقسام ويجوز ايراد هذا السؤال على تعريفات الكليات الخمس بان كلا منها غير مانع لاغياره فيجيب عنه بان هذا التقسيم اعتباري يكفي فيه تغاير الاقسام بحسب المفهوم وان كانت متصادقة في الواقع على شيء واحد وايضا الحثبات معتبرة في التعاريف ذكرت اولم تذكر فبالحيثيات يصح التعاريف ويخرج الاغيار ونحن نقول استيفاء الحق المقام مفهوم الكلي من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد كلي منطقي ومعرضه من حيث انه معروض كلي طبيعي لانه طبيعة من الطبائع والمجموع المركب من المعارض والمعروض كلي عقلي اذ لا تحقق له الا في العقل واورد على هذا بان المنطقي ايضا كذلك واجيب بان وجه التسمية لا يجب اطراده فعلم من هذا التقرير ان الكلي المنطقي والعقلي ليسا بموجودين في الخارج بل انزع وانما النزاع في ان الكلي الطبيعي من حيث هو هو هل هو موجود في الخارج ام لا ومحل النزاع ليس في الكلي الطبيعي مطلقا اذ منه الكليات الفرضية كشريك الباري تعالى شأنه والمفهومات العدمية كالعمى وهذه ليست بموجودة في الخارج بالاتفاق بل محل النزاع هو الكلي الطبيعي الذي له افراد موجودة في الخارج كالانسان والحيوان وغيرهما فانهم اختلفوا فيه هل هو موجود بعين وجود افراده او بمعنى وجود افراده او بغير وجود افراده فعلى الاول الوجود واحد والموجود اثنان وعلى الثاني الوجود واحد كالوجود وعلى الثالث كل واحد من الموجود

والوجود انسان مثلاً الانسان الكلي موجود في ضمن زيد الموجود
 بوجود زيد على المذهب الاول وعلى المذهب الثاني الموجود ليس
 هو الا زيد ولا وجود للانسان الكلي الذي في ضمنه وح اسناد
 الوجود الى الانسان محاذ في الاسناد من قبيل اسناد حال الافراد
 الى الكلي وعلى الثالث الانسان الكلي الذي في ضمن زيد موجود
 بوجود مستقل كما ان زيداً موجود بوجود آخر مستقل الاول
 مذهب بعض المحققين والثاني مذهب بعض المتأخرين
 واختاره التفازاني في متن التهذيب وهو الحق لانه يرد على المذهب
 الاول ان الوجود الواحد ان كان قائماً بكل منهما يلزم قيام العرض
 الواحد بمحلين وهو بطل على ما بين في محله وان كان قائماً بمجموعهما
 لا بكل منهما يلزم وجود الكل بدون الاجزاء وهو بطل ايضاً
 فظهر انه قائم بمحل واحد وهو الافراد ثبت وجود الافراد لا الكلي
 واما المذهب الثالث فليس معتمداً به اصلاً وتفصيل المقام
 على الوجه اللائق مفوض الى محله اللائق * القول الشارح *
 لما فرغ من المبادئ التصورية اعني الكليات الخمس شرع في المقاصد
 التصورية اعني القول الشارح وهو باب ثان من الابواب التسعة
 للمنطق والقول هو المركب سمي المعروف بكسر الراء قولاً اما تركبه
 دائماً او تركبه غالباً كما سيجي تحقيقه منا ان شاء الله تعالى والشارح
 هو الموضح سمي المعروف شارحاً لشرح المباحية اما بكتبتها
 وهو الحد او بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم هذا مذهب
 المتأخرين المشتريين للمساواة واما على مذهب المتقدمين
 الغير المشتريين فالتمييز في الجملة كاف في التعريف سواء ميزها
 عن جميع ما عداها او عن بعضها فالغرض من المنطق اما

استحصال المجهولات التصورية وهو انما يكون بالقول الشارح
 واما استحصال المجهولات التصديقية وهو انما يكون بالحجة
 فقدم مباحث القول الشارح على مباحث الحجة لتوقفها عليها
 اذا عرفت هذا فاعلم انهم اختلفوا في انه يجوز تعريف التعريف
 ام لا فالجمهور ذهبوا الى انه يجوز وهو الحق فتعريف التعريف
 عند جمهور المتأخرين ما يكون تصويره سبباً لا كنسباً تصوير الشيء
 اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه ولفظة او اشارة الى قسمي التعريف
 اعني الحد والرسم لان كلمة او الواقعة في التعريف للتقسيم لا للتشكيك
 لان التحديد ينسب في التشكيك لانه للتوضيح والتقسيم للمحدود
 لا للمحد والفاضل التفازاني عرف التعريف بما يقال عليه
 لا فائدة تصويره واعترض عليه بانه يشعر ان يكون بين المعرف
 والمعرف حل مع ان التعريف تصوير محض ليس بينهما حل
 واجيب بان كونه تصويراً لا ينافي الجمل اذا الغرض من حل شيء
 على شيء قد يكون افادة التصديق بحال الموضوع وهو الاكثر
 وقد يكون افادة تصور الموضوع بعنوان المحمول كما في اقسام المقول
 في جواب ما هو واي شيء هو والحاصل انهم اختلفوا في ان بين المعرف
 والمعرف حلاً حقيقياً ام لا فقال سعد الدين التفازاني ان بينهما
 حلاً حقيقياً وانكر السيد الجمل الحقيقي واثبت الجمل الصوري والاول
 مختار المحققين صرح به جلال الدين الدواني وذهب بعضهم الى انه
 لا يجوز تعريف التعريف لانه لو كان للتعريف تعريف لزم الدور
 او التسلسل ورد بانه لاني لزم الدور او التسلسل لم لا يجوز ان يكون
 تعريف التعريف عين التعريف كما ان وجود الوجود عين الوجود
 مثلاً تعريف التعريف ما يكون تصويره سبباً اه وتعرف تعريف

التعريف ايضا ما يكون تصوره اه وتعرف تعريف تعريف
 التعريف ايضا ما يكون تصوره اه فلا يلزم دور ولا تسلسل
 ورد هذا الرد باننا لان وجود الوجود عين الوجود لم لا يجوز
 ان يكون غيره واقول هذا الرد منع سند المنع ومنع المنع
 وسنده لا يفيد واو قررت الرد استدلالا بحمل المنع على المعنى الاعم
 لكان اثبات عدم العينية اصعب من خرط القناد والاولى في الجواب
 ان يقال لان لزوم الدور والتسلسل وانما يلزم لو لم ينته الى تعريف
 بديهي التصور بجميع اجزائه وعدم الانتهاء ممنوع ولو سلم
 فبطان النس في مثل هذا المقام ممنوع لانه تسلسل في الامور
 الاعتبارية وهو غير محال كما حقق في محله * الحـد *
 في اللغة المنع وفي اصطلاح العربية والاصول يستعمل
 الحـد بمعنى التعريف مطلقا سواء كان حدا او رسما
 كما في قول ابن الحساج وقد علم بذلك حد كل واحد
 منها وفي اصطلاح المنطق * قول دال على ماهية الشيء *
 اي مركب دال على حقيقة الشيء وذاتياته فان قلت هذا التعريف
 لا يشمل التعريف بالمفرد مع انه من افراد المعرف كالناطق مثلا وكل
 تعريف شأنه كذا فهو بط فهذا التعريف بط قلت هذا التعريف
 اما مبنى على مذهب من لم يجوز التعريف بالمفرد وهو الصحيح كما
 حققه جلال الدين الدواني في شرح التهذيب والفاضل القناري هنا
 وما يكون في صورة المفرد كالناطق فهو ايضا مركب من الوجه
 المعلوم للمحدود ومن ذلك المفرد او من الذات والصفات اذا كان
 بالمستقاة او من القرينة المحضة ومن ذلك المفرد واما مبنى على
 مذهب من جوز لكن التعريف بالمفرد ندر خداج والمعرف مقيد

بالمشهور

بالمشهور هذا فان قلت ان اريد بالدلالة في هذا التعريف الدلالة
 بالجملة يخرج الحد الناقص من التعريف مع انه من افراد المحدود
 لانه لا يدل على الماهية والذاتيات بالجملة بل في الجملة وان اريد
 الدلالة في الجملة يدخل في تعريف الحد الرسم التام لانه يدل على
 الذاتيات في الجملة لان الجنس البعيد مذكور فيه على ما سبأني مع
 انه ليس من افراد المعرف فلا يكون مانعا لا غباره قلت فنختار
 الشق الثاني فالمراد من التعريف قول دال على ماهية الشيء فقط
 لان السكوت في معرض البيان يفيد الحصر فتح يخرج الرسم التام
 لانه لا يدل على الذاتيات فقط بل يدل على الذاتي والعرضي جميعا
 كما سنحققه ان شاء الله تعالى وقد يجاب عنه باختيار شق الاول
 وتخصيص المعرف بالحد التام بقرينة ما بعده وبان المطلق ينصرف
 الى الكمال لكنه بعيد كما لا يخفى * وهو الذي * الضمير راجع الى المقيد
 في ضمن المطلق اعني الحد التام لان مرجع الضمير لا يلزم ان يكون
 مصرحا على ما حققناه وان خصص التعريف السابق بالحد التام
 فالضمير محمول على ظاهره لكن تكرير التعريف يحتاج الى التأويل
 واعله مراعاة للذكي والمتوسط اول التأكيد * يتركب من جنس الشيء
 وفصله القريبين * وهو صفة الجنس والفصل وكلمة من اذا وقعت
 صلة لمادة التركيب فالقاعدة انها داخلية على المادة كما يقال الجسم
 مركب من الهبولى والضورة وقد اشترنا فيما سبق الجنس
 القريب هو الذي يكون جوابا عن الماهية وعن جميع مشاركتها
 في ذلك الجنس كالحبوان فانه يكون جوابا عن الانسان وعن جميع
 المشاركت له في الحيوانية كالفرس والبغل وغير ذلك واما الجنس
 البعيد فانه يكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك

الجنس لا عن جميعها كالجسم النامي فانه يقع جوابا عن السؤال
من الانسان والشجر والحجر ولا يكون جوابا عن الانسان والفرس
والبغل لان الجواب ح حيوان والجنس والفصل القريبان والبعيدان
قد مر تفصيلهما آنفا تذكر وقوله وفصله عطف بالواو الكاشنة
للمجمع المطلق دون الفاء الدالة على الترتيب اشارة الى ما قال الشيخ
في الشفاء من انه لا يجب في الحد التام تقديم الجنس على الفصل
حتى لو قيل ناطق حيوان كان حدا تاما كالحیوان الناطق لكن الاولى
ان يكون الاعم مقدما على الاخص وما يقال من انه يجب في الحد التام
تقديم الجنس على الفصل حتى لو قيل ناطق حيوان كان حدا ناقصا
فليس بشئ اذ ليس للجزء الصوري الخارجي مدخل في الحد التام وانما
هو اجزاء ذهنية * كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان * لا يقال
هذا التعريف غير مانع عن اغباره لان الملك والجن ايضا كذلك
لانا نقول قدم الجواب عنه بوجهين ولنا ان نجيب بوجه آخر وهو
ان الناطق يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما النفس
الناطقة الانسانية وثانيهما النفس الناطقة السماوية والاولى
هي العقل بالقوة والثانية هي العقل بالفعل والمراد ههنا المعنى الاول
فلا نقض بالملك والجن لان نطقهما غير نطق الانسان * وهو * اي
المركب المذكور * هو الحد التام * اما كونه حدا فلكونه مانعا عن
اغباره واما كونه تاما فلكونه مشتملا على جميع الذاتيات لان جميعها
داخل في الجنس والفصل القريبين وهذا القول يدل على
ان المراد مما سبق اعم كما يتا آنفا * والحد الناقص * سمي حدا لما مر
وناقصا لعدم اشتماله على جميع الذاتيات * وهو * في كثير النسخ وقع
بالواو وهو غير جيد لان حرف العطف لا يدخل بين مبتدأ والخبر

الا ان يقال ان هذا الواو واو لصوق يدخل بين المبتدأ والخبر
للدلالة على كمال لصوق واتصال بينهما * الذي يتركب عن جنسه *
اي الشئ * البعيد * وقد مر تفسيره * وفصله القريب * وقد عرفت
كالجسم الناطق * بالنسبة الى الانسان * وهذا التعريف ايضا مبني
على المذهب المختار من ان التعريف مركب دائما لا غالبا ولذا عبر
بالواو الواصلة دون او الفاصلة وما وقع في تعريف الانسان
من الالفاظ المفردة كالناطق فهي في الحقيقة مركبة فان قدر
ان معناه جسم له النطق او جوهر له النطق كان حدا ناقصا
وان قدر شئ له النطق كان رسما تاما على ما سيجي لان الشبهة عارضة
واما ان نفي هذا التعريف على المذهب الغير المختار اعني مذهب
من يجوز التعريف بالمفرد حلت الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة
التي لمنع الخلو لا لمنع الجمع لان الجمع جائز بالاتفاق فعلى هذا المذهب
يكون الناطق فقط بلا اعتبار التركيب حدا ناقصا كما يكون
الجسم الناطق حدا ناقصا واعتراض على هذين التعريفين بانهما
غير جامعين لافرادهما لان المركب من حدى الجنس القريب
والفصل القريب مثل جسم نام حساس متحرك بالارادة موصوف
بالنطق حدا تام وكذا المركب من حدا احدهما ونفس الاخر مثل
جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وكذا المركب من حدى
الجنس البعيد والفصل القريب مثل جوهر قابل للابعاد الثلاثة
ذات ثبت له النطق حدا ناقصا وقس عليه مع انه لا يصدق التعريف
على امثال هذه الصور فلا يكونان جامعين اجيب بان المراد من
الجنس والفصل اعم من نفسيهما ومفصلتهما لان المعروف بمحمل
والتعريف مفصل فيشمل امثال هذه الصور فيكون جامعيا

واعترض ايضا بان تعريفى الحد لا يشمل كل واحد منهما المركب
من غير الجنس والفصل كحد المركب الخارجى كالببت مثلا فان كنهه
الجدران مع السقف والهبة المخصوصة فهذا حد تام للببت مع
ان التعريف لا يشمله لان الجنس والفصل من الاجزاء الذهنية
وهذه اجزاء خارجية واجيب بان هذا المركب وامثاله وان كان
حدا حقيقيا لكن المنطقيين لم يبحثوا عنه اذ ليس للصناعة
مدخل في تحصيل الاجزاء الخارجة المباشرة بخلاف الاجزاء
الذهنية المحمولة وحاصل الجواب ان المعرف مقيد بالمعتبر عند اهل
هذا الفن ومادة النقص ليست كذلك فيخرج من المعرف والتعريف
فيكون جامعا فان قلت كل واحد من تعريفى الحد لا يشمل على
ما يتركب من النوع والفصل كما يقال الرومى انسان ولد في بلاد
الروم والنبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام مع انه
من اقسام المعرف اعني الحد لانه مركب من الذاتيات قلت المشهور
ان النوع غير معتبر في التعريفات عند المنطقيين مطلقا وذكره
في مباحثهم استطرادى اتفاقا واما ما ذكر من المنايا فالنوع فيهما انما
ذكر من حيث انه جنس مذكور في تعريف الصنف لا من حيث انه نوع
حقيقى والنزاع انما هو فيه فلا اشكال * والرسم التام * الرسم في اللغة
الاثر والعلامة ورسوم الدار آثارها وعلامتها والعلامة للشيء خارجة
عن حقيقته كما لو قلت دار زيد قبالة دار الامير فان هذه علامة لها
ولا يعلم منه حقيقة الدار * وهو الذى يتركب عن جنس الشيء *
القريب * وخواصه اللازمة * فسمى التعريف باللوازم المعارضة
رسما لذلك واما كونه تاما فلمشابهته للحد التام باعتبار ذكر الاعم
والاخص فان قلت فواجه تقييد الخواص باللازمة قلت وجهه

انه لو لم يقيد للزم ان يكون بعض الرسم التام غير جامع لافراد
لان تعريفه ح يشمل مثل الحيوان الكاتب بالفعل مع انه
غير شامل لكثير من الافراد فيلزم ان يكون من افراد الرسم التام
وهو بط بالاتفاق لان المنع والجمع لازم في الحد التام والرسم التام
وانما النزاع في الناقصين كما سيجى عن قريب تفصله * كالحیوان
المضحك في تعريف الانسان * بالنسبة الى الانسان فان قلت
لدلالة الضاحك على الانسان التزامية ولدلالة الالتزامية مبهجورة
في التعريفات كما بين في محله فهذه الدلالة مبهجورة لاعتبارها
قلت ان كان العلم بالشيء بالوجه علما بذلك الشيء يلزم ذلك
لان الضحك يستلزم الانسانية فيكون الدلالة التزامية لكن الصواب
ان العلم بالشيء بالوجه علم بذلك الوجه لا علم بذلك الشيء فح لا يلزم ذلك
لان المعرف عين التعريف اذ معناه ذات ثبت له الضحك وهو عين
المعرف على ذلك التقدير اذ هو الوجه فلا يكون الدلالة التزامية
بل مطابقة * والرسم الناقص * فهم وجه التسمية مما سبق * وهو
الذى يتركب عن عرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة * التركب
وجمع العرضيات ولفظ الجملة يدل على ان الرسم الناقص لا يجوز
بالمفرد ووح يحمل هذا التعريف على مذهب غير المجوزين او يبنى
على الاغلب على مذهب المجوزين على ما بيناه وقد وقع في اكثر
النسخ عن الصواب من ك كما سبق والعرضيات جمع عرضي
لا عرضية كما عرفت والمراد به ما فوق الواحد لانه جمع ذكر في تعريفات
هذا الفن وكل جمع شأنه كذا فالمراد به ما فوق الواحد وقوله تختص
بجلتها بحقيقة واحدة يدل على انه يلزم في الرسم الناقص
ان يكون كل واحد من العرضيات مختصا بالرسوم بل اللازم فيه

اختصاص المجموع من حيث هو مجموع سواء كان كل واحد منها
مختصا أولا فان قلت ههنا اقسام اخر غير داخله في التعريفات
مثل المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم الضاحك وكذا
المركب من العرض العام والخاصة والمركب من العرض العام
والفصل القريب والمركب من الفصل القريب والخاصة كالماشى
الضاحك او الماشى الناطق او الضاحك الناطق وكذا المركب
من الجنس والفصل والخاصة وكذا المركب من العرض العام
والفصل القريب والجنس الى غير ذلك قلت ما ذكرت من المركب
من الجنس البعيد والخاصة اختلفوا فيه فقبل انه رسم تام فعلى هذا
فتعريف المص للرسم التام غير جامع لافراده الا ان يبنى على
ما هو غالب الوقوع وقال الجمهور انه رسم ناقص واختاره الفنارى
فعلى هذا فتعريف الرسم الناقص غير جامع لافراده الا ان يجاب
بمثل ما سبق او يجاب بان المركب من الداخل والخارج خارج
فيكون المركب من الذاتى والعرضى عرضيا فيدخل في التعريف
فيكون رسمانا قاصا او يحتمل التعريف على التغليب وهذا وان كان
مجازا في التعريف لكنه موجه في مقام المنع تأمل واما المركب
من العرض العام والخاصة ومن العرض العام والفصل والمركب
من العرض العام والجنس والفصل فغير صحيح عند المتأخرين لان
العرض العام لا يكون جزءا من التعريف عندهم فإدانة النقض
ليست بمتحققة عندهم فتعريف المص مبنى عليه وان كان الاصح
خلافه واما المركب من الفصل القريب والخاصة وكذا المركب
من الجنس والفصل والخاصة فقال الاصفهاني حذناقص وقال
المحققون رسم تام اكل وقال بعضهم رسم ناقص غير سمينها من

سقيها وعلى هذا فقص ويرد على تعاريف المص بهذه المادة
النقض ويجاب عنه بمثل ما احبب فيما سبق ويمكن ان يورد هذا
السؤال على تقسيم المص لكن الجواب يكون ايضا بما سبق * كقولنا
في تعريف الانسان انه * اى الانسان * ماش على قدميه * فقط
لئلا يشمل لذوات القوائم الاربع لانها ايضا ماشية على قدميها عريض
الاطفار * جمع ظفر وفيه لغات كثيرة والعريض من العرض
خلاف المطول لا غير * يادى البشرة * من البدو بمعنى الظهور
لامن البدأ بمعنى الابتداء والمراد من البشرة البدن * مستقيم القامة
ضحاك بالطبع * لا بالتعليم فان قلت القيد الاخير اعني الضحاك
بالطبع معنى عما سبق لانه شامل لافراد الانسان وما نفع عن اغيابه
فيكون ما عداه مستدر كافي لزم اشتغال التعريف على المستدر
قلت لانهم لزوم الاستدراك وانما يلزم ذلك لو لم يذكر التعميم
الماهية وتوضيها وههنا ذكرت للتعميم لا للجمع والمنع فلا محذور
ويمكن ان يجاب بان المراد التمثيل وغنية البعض عن البعض غير
ملتزم في مثله فان قلت هذا التعريف غير جامع لافراده لانه لا يشمل
رجل ذى رجل واحد ولا انسان ذى شعر كثير ولا شخص محدوب
الظهر ولا رجل عبوس الوجه بالطبع وكل تعريف شأنه كذا فهو
بط فهذا التعريف بط قلت هذا التعريف للانسان المشهور
المعتد به ومثل هذا الانسان خارج عن المعرفة لانه غير مشهور
وليس بمعتد به كما هو خارج عن التعريف فلا نقض ويمكن
ان يجاب بحمله على التمثيل كما سبق فتوجه اعلم ان التعريف
اما ان يكون حقيقيا كتعريف الماهية التي لها تحقق وثبوت في الخارج
مع قطع النظر عن اعتبار العقل واما ان يكون اسميا كتعريف

المساهبة الاعتبارية التي يكون اجزاؤها باعتبار تركيبها ثم وضعنا
لهذا المركب اسما كالصرف والنحو والاول اما ان يكون مركبا
من جميع الذاتيات اعني الجنس والفصل القريبين او يكون مركبا
عن بعض الذاتيات فقط طبدون مخا لطة العرضي او يكون
مركبا من الذاتي والعرضي او يكون مركبا من العرضيات الصرفة
فقط والاول حد تام حقيقي والثاني حد ناقص حقيقي والثالث
رسم تام حقيقي على بعض المذاهب والرابع رسم ناقص حقيقي
ايضا كما هو الملايم لكلام المص واما الثاني اعني التعريف الاسمي
فهذا ايضا ربعة لانه اما ان يكون مركبا من جميع الذاتيات او بعضها
فقط او يكون مركبا من الذاتي والعرضي او يكون مركبا
من العرضيات الصرفة والاول الحد التام الاسمي والثاني الحد
الناقص الاسمي والثالث الرسم التام الاسمي والرابع الرسم الناقص
الاسمي وهذا عند البعض وملايم لكلام المص وقد عرفت تفصيله
فهذه ثمانية اقسام تسمى بالتعاريف الحقيقية لان لفظ الحقيقي يطلق
على ثلثة معان عند النظر احدها ما يقابل الاسمي كما في الاول
وثانيها ما يقابل اللفظي والتنبيهي كما في الثاني وثالثها ما يقابل
الرسمي يقال هذا التعريف حقيقي اي مركب من الذاتيات الصرفة
واما التعريف الغير الحقيقي فانه ان تعريف لفظي وتعريف تنبيهي
فالتعريف اللفظي ما ينبأ عن الشيء بلفظ اظهر عند السامع
من اللفظ المسؤل عنه مرادف له كقولنا القصفير الاسد لمن يكون
الاسد عنده اظهر من القصفير فهو من قبيل التصديقات لان المق
منه تعيين الصورة من بين الصور الحاصلة في الذهن ليعلم ان اللفظ
موضوع ازانها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي

والتعريف التنبيهي فهو احضار صورة حاصلة في الخزانة بازالة
العقلة نحو المبني ما ناسب مبني الاصل لمن عرف المبني قبله والتعريف
لازالة العقلة فهذه عشرة اقسام للتعريف اربعة حقيقي واربعة
اسمي وواحد لفظي وواحد تنبيهي فراد المص من المقسم التعريف
الحقيقي المقابل لللفظي والتنبيهي فلا يرد السؤال بهما على الحصر
لانهما خارجان عن المقسم ايضا واما التعريف التثني فهو
التعريف بالشبه كقولك العلم كالثور والجهل كالظلمة وكذلك
الاسم كزيد والفعل كضرب فهو داخل في الرسم الناقص لان
ذلك الشبه خاصة من خواص المسؤل عنه فليس التعريف
بالمثال قسما على حدة فلا ينقض الحصر به وكذا التعريف بالتقسيم
راجع الى احد الثمانية لان الحاصل اما ذاتي واما عرضي فيدخل
فيه فلا ينقض به ايضا واعلم ان التعريف الحقيقي المقابل لللفظي
والتنبيهي يجب ان يكون مساويا للمعرف عند المتأخرين على معنى
انه يجب ان يصدق المعرف على كل ما يصدق عليه المعرف وهو
الاطراد والمنع وبالعكس اي يجب ان يصدق المعرف على كل
ما يصدق عليه المعرف وهو الجمع والانعكاس واما عند المتقدمين
فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن لا على اطلاقه فالحد التام
والرسم التام لا يجوز ان يكونا اعم واخص بل يجب ان يكونا مساويين
للمعرف واما الحد الناقص فيجوز ان يكون اعم ولا يجوز ان يكون
اخص والارم ان يوجد الشيء قبل وجوده واما الرسم الناقص
فيجوز ان يكون اعم واخص فلا يجب الاطراد والانعكاس فيه
عندهم فاحفظ فانه ينفعك صرح به السيد السند وسعد الدين
التفتازاني في حاشية المفتاح وههنا مباحث نفيسة تركناها

مخافة للاملال ولما فرغ من طرف التصور شرع في طرف التصديق
فقال * القضايا * وهذا اولى بما قاله القطب في اوائل التصديقات
حيث قال لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في مباحث
الحجة لانه يرد عليه منع الملازمة وان اجاب البعض بتعميم مباحث
الحجة عن المباحث المتعلقة بنفس الحجة وبما يتوقف عليها وهو
الصواب في الجواب لاما قيل معنى شرع اراد الشروع لانه
لا يدفع الشبهة ولا ما قيل ان الشرطية اتفاقية لازومية لانه
لا اتفاق كما لازم فتدبر ولو قيل لما فرغ من مباحث المفرد وما
في حكمه لان المعرف في حكم المفرد شرع في المركب المحض لكان له
وجه ايضا والقضايا جمع قضية كطايا جمع مطية اما خبر مبتدأ
محذوف اي هذا باب القضايا او مبتدأ خبره محذوف اي منها
للقضايا ويطلق عليها الخبر ايضا اما تسميته خبرا فلما بليته
الصدق والكذب واما تسميته قضية فباختيار الحكم الذي تضمنت
القضية اياه لان القضية مأخوذة من القضاء بمعنى الحكم فيكون
تسمية الكل باسم الجزء وقدم القضايا على القياس مع انه المقي الاصل
لانها جزء والجزء مقدم وانما اورد الجمع ابتداء للتنبيه على كثرتها
وتعدد هافى نفسها في الوهلة الاولى مثل الجمالية والشرطية والموجبة
والسالبة والمنفصلة والمنفصلة والحقيقية وممانعة الجمع والخلو
والعنادية والاتفاقية الى غير ذلك والمراد بقولنا هذا باب القضايا
ان يجعل انواع القضايا موضوعات ذكرية في هذا الباب ويحمل
عليها احوالها مثل ان يقال الجمالية كذا والشرطية كذا والموجبة
كذا والسالبة كذا الى غير ذلك كما سيأتي وكذا معنى قولنا الباب
الاول في الوضوء وقولنا كتاب الصلوة وغير ذلك ان يجعل الوضوء

موضوعا

موضوعا ذكريا وكذا انواع الصلوة تجعل موضوعات ذكرية فان قلت
كما يبحث في هذا الباب عن القضايا كذلك يبحث عن احكامها
ايضا مثل العكس المستوي والتناقض فلم يخص عنوان الباب
بالقضايا ولم يقل القضايا واحكامها كما قال القطب مع انه الاولى
قلت احكام القضايا قضايا ايضا فلذا اختصر في العبارة * القضية
حرف التعريف الجنس كما سبق تحقيقه في اللفظ وتأوها للنقل
من الوصفية الى الاسمية فان قلت لم اورد المفرد بعد الجمع ولم يقل
القضايا قول بصحاه قلت اورده تنبيها على ان التعريف للماهية
دون الافراد لان الجمع للافراد فان قلت ان هذا المقام مقام
الضمير فلم اورد المص الاسم النظم في مقام الضمير ولم يقل هي قلت
لوقال هي احتمل ان يرجع الضمير الى القضايا فيوهم خلاف المقصود
فاورد الظ مقام الضمير دفعا للالتباس واما قول ابن الحاسب
في الكافية المرفوعات هو اه فلا التباس هناك لان رجوع الضمير
الى المرفوع في ضمن المرفوعات متعين وهي في اللغة معلومة وفي
الاصطلاح * قول * اي مركب ملفوظا كان او معقولا واطلاقها
على الملفوظ او المعقول اما بالاشتراك او في المعقول حقيقة
وفي الملفوظ مجاز فان اخذ منها المعقولة اخذ من القول المعقول
وان اخذ منها الملفوظة اخذ من القول الملفوظ لكن ظاهرا قوله
لقائله يدل على ان المراد الملفوظ وان كان الانسب للفن ان يكون
المراد المعقول ولا يجوز ان يؤخذ المعقول والملفوظ معا لانه يلزم
جمع معني اللفظ المشترك في آن واحد اوجع المعنى الحقيقي والمجازي
فيه وذا لا يجوز فان قلت لم لا يجوز ان يراد المنيان بطريق
عموم المجاز بان يراد من القضية ما يطلق عليه لفظ لقضية

ومن القول ما يطلق عليه لفظ القول كما قال الفاضل الجامي في المستثنى قلت مثل هذا في التعريفات بعيد جدا لانه مجاز بلا قرينة فان قلت من شرائط التعريف الاحتراز من الالفاظ المشتركة او المجازية وفي هذا التعريف لم يوجد اذا القول مشترك او مجاز قلت الاحتراز عن المشترك انما يلزم اذا لم يصح ارادة كل واحد من معني المشترك واما اذا صح ارادة كل واحد فيجوز استعمال المشترك بلا قرينة وايضا الاحتراز عنه انما يلزم اذا لم يدل قرينة على احد معنييه واما اذا دل فلا صرح به في انكتب الا داية وكذا الاحتراز عن المجاز انما يلزم اذا لم يدل قرينة على المعنى المجازي وقوله لقائله قرينة دالة على تعيين احد معني المشترك او المعنى المجازي كما سبق وقوله في التعريف قول جنس يشمل الاقوال التامة والناقصة فان قلت الفرق بين الجنس والفصل متعذر او متعسر فن اين يعلم انه جنس قلت التعذر والتعسر انما هو في الماهيات الحقيقية واما في الماهيات الاعتبارية فالفرق واضح لان اعم جنس والاخص فصل لانه حد اسمي او الكلام محمول على التشبيه اى كالجنس يصح ان يقال اه فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائات فان قلت كيف يكون هذا القول فصلا مع انه مركب والفصل من اقسام المفرد قلت اطلاق الفصل عليه ليس بالحقيقة بل بالمجاز وما يكون من اقسام المفرد هو الفصل حقيقة او الكلام محمول على التشبيه اى كالفصل من قبيل زيد اسد ونقول يجوز ان يكون الفصل السابق شاملا للفصل المفرد والمركب وح يكون الفصل المركب فصلا حقيقيا كالمفرد ونحو قوله يصح اه من قبيل الفصل المركب فالكلام محمول على حقيقته فان قلت كيف يكون

الفصل اعم من المفرد والمركب والحال ان المقسم هو المفرد الكلى فكيف يجوز ان يكون القسم اعم من المقسم مع وجوب اخصية القسم منه قلت فح لا يكون الفصل قسما بل يكون قيد القسم وقيد القسم يجوز ان يكون اعم من المقسم من قبيل قولنا الحيوان اما ابيض واما اسود فالايض والاسود قيدان للقسم لا قسمان بل هما حيوان ابيض وحيوان اسود وهما اخص من مطلق الحيوان وهذا يحمل ما قال سعد الدين التفتازاني في المطول ان القسم يجوز ان يكون اعم من وجوده من المقسم لان مراده من القسم قيده لا ظاهره فلا يرد عليه التشنيع المشهور فان قلت لم لم يكتف بقوله قول يقال لقائله بل زاد قوله يصح قلت المتبادر من قوله يقال القول بالفعل فلوا كتنى به لم يكن التعريف جامعا لافراده لانه لا يشمل القضايا التي لا يقال لقائلها انه صادق فيها او كاذب بالفعل بل بالقوة مع انها من افراد المعرف فلما قال يصح صار التعريف جامعا لان معنى يصح يمكن سواء خرج الى الفعل ام لا فيشمل الجميع * لقائله * الضمير راجع الى القول واللام متعلق يقال فان قلت اذا كان القول موصولا باللام كان القول بمعنى الخطاب يقال قال له اى خاطبه وح يجب ان يقال انك صادق فيه او كاذب فيه بالخطاب قلت اللام ليس صلة للقول بل بمعنى عن التي للبعد والمجازة ويكون المعنى يقال بعيدا عن قائله ومجاوزا عنه فيكون غائبا فلذا قال لقائله بالغيبة دون الخطاب وهو الجواب المشهور او اللام للاجلية او بمعنى في كافي قوله تعالى وقولوا لالاخوانهم او الكلام محمول على الانتفات على مذهب السكاكي لان مقتضى الظ ان يقول انك بالخطاب فلما عدل عنه الى الغيبة كان التفاتا عنده وان كان غير مناسب في هذا المقام

لان الفصاحة والبلاغة غير ملزم في كلام المصنفين بل هو ملحق
بطنين الذباب وصداء الباب * انه صادق فيه * والضمير في ته راجع
الى الفائل فان قلت يلزم تفكيك الضمير وهو غير جائز قلت امر
التفكيك سهل لمن هو اهل الانالام بطلان التفكيك في كل مقام
بل الاعتماد انما هو بالقرينة المعنوية او الحالية ويجوز
ان يكون الضمائر كلها راجعة الى القول فلا يلزم فيها التفكيك
ولا فساد المعنى فتأمل حق التأمل * او كاذب فيه وحاصل التعريف
قول يحتمل الصدق والكذب ولذا قيل الاولى في تعريف
القضية ان يقال قول يحتمل الصدق والكذب لانه لا شهر
والاخصر فان قلت فلم يعدل المصنف عنه الى هذا التعريف مع انه
لبس باخصر ولا شهر ولا اولى لانه تعريف الشيء بحال متعلقه
اعني المتكلم والتعريف الاخصر تعريف الشيء بحال نفسه قلت
لانه يلزم في التعريف المشهور الدور لان معرفة القضية والخبر
حينئذ موقوف على معرفة الصدق والكذب ومعرفة الصدق
والكذب موقوف على معرفة الخبر لان المشهور في تعريفهما
مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته له فلذا عدل بخلاف هذا
التعريف فانهما فيه صفتا المتكلم لاصفتا الكلام لانهما بمعنى الاخبار
عن الشيء على ما هو عليه والاخبار عنه لا على ما هو عليه وبهذا
يندفع النقص باستدراك قيد لقائله لانه مبنى على معنى الصدق
والكذب الذين هما صفتا الكلام لا المتكلم تأمل في المقام تصل الى
المرام فان قلت هذا التعريف لا يشمل قضايا صادقة لا تحتمل الكذب
مثل الله واحد والسماء فوقنا والارض تحتنا وقضايا كاذبة لا تحتمل
الصدق مثل السماء تحتنا والارض فوقنا واجتماع النقيضين

جائز

جائز فان قلت هذا التعريف غير مانع عن اغياره لان هذا التعريف
يصدق على المركبات الناقصة باعتبار انها مشتملة على الحكم
الضمني كالحيوان الناطق وغلام زيد لا قلت المراد من احتمال
الصدق والكذب الاحتمال صريحا لا ضمنا والالزام دخول
الانشائيات ايضا باعتبار استلزامها الحكم وهو بط لا اتفاق
فان قلت هذا التعريف صادق على القياس مع انه ليس من افراد
القضية قلت لان عدم كونه من افراد القضية لان التعريف للقضية
مطلقا واحدة كانت او متعددة واوسلم عدم كونه من افراد القضية
فهو خارج عن التعريف بقوله صادق فيه اي في ذاته مع قطع النظر
عماعده واحتمال الصدق والكذب في القياس باعتبار جزئية لا باعتبار
ذاته فان قلت المقدمات الشرعية الخيالية لا تحتمل الصدق والكذب
لانه لاحكم فيها حتى يتصور مطابقته للواقع فتكون صادقة
وعدم مطابقته له فتكون كاذبة مع انهم عدوها قضايا واجزاء
القياس الشرعي قلت اطلاق القضية عليها والقياس على ما يتركب
منها مجاز لا حقيقة والمراد من القضية المحدودة القضية الحقيقية
فلا خير في خروجها ولو سلم فقطع النظر عما عداها والنظر الى نفسها
يدخلها في التعريف ثم اعلم ان في الصدق والكذب مذهب احدها
مطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقته له وهو مذهب الجمهور وهو
الحق وثانيها مطابقته للاعتقاد وعدمه هاله وهو مذهب النظام
وثالثها مطابقته لهما وعدم مطابقته لهما وتفصيل هذا والفرق
بينهما مفصل في شرح النخب من هذا غاية توضيح المقام وتبيين المرام
بعون الملك السلام وبعد ذابقي في التعريف اشكال يتخير فيه
عقول الانام ويعتزك فيه العلماء الاعلام فضلا عن العوام وهو

٧ قلت ان معنى قوله قول يصح
ان يقال انه على ما قال به بعض
الفضلاء انه بمجرد مفهومه
مع قطع النظر عن خصوص
المادة ونفس الامر والادليل
يحتمل الصدق والكذب فلا يريد
السؤال بما ذكر من القضايا
الصادقة التي لا تحتمل الكذب
والكاذبة التي لا تحتمل
الصدق

المغالطة المشهورة بجذر الاصم وهي ان قول القائل كلامي هذا كاذب مشيرا الى نفس هذا الكلام من افراد المعرف اعني القضية مع انه لا يصدق عليه تعريف القضية لان هذا الكلام ان كان صادقا يلزم ان يكون كاذبا لان الاشارة الى نفس هذا الكلام وان كان كاذبا يلزم ان يكون صادقا فيلزم اجتماع التقيضين وهو محقق في هذا القول لا يحتمل الصدق والكذب مع انه قضية فلا يكون تعريف القضية جامعا واجيب بانه خارج عن المعرف ايضا لانه ليس صادقا ولا كاذبا ولا خبرا ولا حكاية فيه من امر واقع اذا اشارة الى نفس هذا الكلام ولا واقع له ولا بدل الخبر من الحكاية من امر واقع واورد عليه انه لو لم يكن خبرا لكان انشاء ضرورة انه مركب تام لكنه ليس داخل في شيء من اقسام الانشاء لانه ليس بامر ولا نهي ولا استفهام ولا تمن ولا عرض واجيب عن هذا الرد بانه داخل في التنبيه وهو من اقسام الانشاء ايضا والتنبيه ليس منحصرا في الاقسام الاربعة وهي التمني والترجي والقسم والنداء بل كل كلام يشتمل على ايجاد معنى بلفظ يقارنه ولم يكن من الطلبي فهو تنبيه هذا واجاب مير صدر الدين عن هذه المغالطة بان هذا القول في قوة قولنا كلامي كاذب كاذب فهناك كلامان احدهما جزء والآخر كل ولا استحالة في كون احدهما كلامين صادقا والآخر كاذبا واعترض على هذا التعريف ايضا بانه صادق على المركب من المحكوم عليه والحكم من وقوع النسبة او لا وقوعها وعلى المركب من المحكوم به والحكم والمركب من النسبة الحكمية والحكم والمركب من كل اثنين منها والمركب من الثلاثة والحكم لانه يقال لقائل كل منها انه صادق فيه او كاذب فيه لاشتماله الحكم الذي

هو مدار الصدق والكذب مع ان القضية من تلك الاحتمالات السبعة هي الاخير لا غير فيكون تعريف القضية غير مانع لاغياره فالصواب ان يعرف القضية بمركب من المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم يقال لقائله او ويمكن ان يجاب عنه بان تلك المذكورات احتمالات صرفة ومادة نقض التعريف يجب ان تكون محققة تأمل في التي قلنا نجد فيها المطالب * وهي * اي القضية مطلقة اما حلية * لان القضية ان كان طرفاها مفردين فهي حلية وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية وفيه تنبيه على ان هذا التقسيم باعتبار الطرفين ولها تقسيم آخر باعتبار النسبة والرابطة ايضا فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود وقولنا زيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم حلييات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقض التعريفان طردا وعكسا كما قال القطب في اوائل التصديقات قلت المراد بالمفرد اعم من المفرد بالفعل ومن المفرد بالقوة والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة مع بقاء النسبة الجمالية واقلها هذا اذ ان اوهو هو او الموضوع محمول بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة مع بقاء النسبة الشرطية فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية لزوال النسبة الشرطية بل ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية وهذه الاطراف ليست بالفاظ مفردة وبقولنا مع بقاء النسبة الشرطية اندفع سؤال القطب في اوائل التصديقات المصدر بقوله بقي شيء اخره وحاصل السؤال الباقي اننا لم نتمكن عن اطراف الشرطيات التعبير بالفاظ مفردة

كيف ويمكن ان يعبر عنها بها بان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك
معاند لذلك فبقى انتفاض التعريفين طردا وعكسا وحاصل
الدفع ان هذا التعبير ليس مقارنا ببقاء النسبة الشرطية والحال
انه مشروط به والسؤال مبنى على الغفول عن بقاء النسبة الاولى
حلية كانت او شرطية واجاب بعض المدققين بانه لا يمكن
التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بالمفردين ايضا لان
الانحلال الى ما منه التركيب ولا يخفى ان طرفيها قبل التحليل
مفصل فيكون بعده ايضا كذلك فمح لا يمكن التعبير عنها
بمفردين بعد التحليل ايضا فان قلت القضية التي احدث طرفيها
مفرد والاخر غير مفرد داخل في الشرطية بناء على ان نفي
المجموع يتحقق بنفي فرد ايضا مع انها حلية وليست بشرطية
فانتقض التعريفان طردا وعكسا قلت نعم المفرد عن المفرد
بالقوة وعن المفرد بالفعل يقتضي دخول هذه القضية في الحلية
لا الشرطية لان مثل قولنا زيد ابوه قائم وان كان احدث طرفيها حلية
صورة وبالفعل لكنه مفرد حقيقة والقوة لان ما في موقع المبدأ
او الخبر مفرد كما بين في محله واما كون احدث طرفي القضية قضية
حقيقة فلا يكاد توجد والحال ان مادة النقص في التعريفات يجب
ان تكون محققة فلا اشكال وتوضح هذا المقام على هذا الموال من
مواعب تلك المتعالم قدم الحلية على الشرطية لبساطتها والبسيط
مقدم على المركب طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع اعلم ان
البسيط يستعمل على ثلاثة معان احدها ما لا جزؤه اصلا وهو البسيط
الحقيقي وثانيها ما يكون له جزء لكنه اقل بالنسبة الى شيء اخر وهو
البسيط الاعناني وثالثها ما لا يكون مركبا من الاجسام المختلفة وهو

البسيط

البسيط العرفي والمراد ههنا المعنى الثاني ويمكن ان يقال قدم
الحلية على الشرطية لان مفهوم الحلية وجودي ومفهوم الشرطية
عدمي والوجودي مقدم لكونه اشرف من العدمي لكونه اخس
* كقولنا زيد كاتب * قد عرفت ان الكاتب تجب لمعنيين احدهما
الخط بالقلم وثانيهما التكلم بالكلام المنشود اعني مقابل الشعر وكل
منهما محتمل ههنا اعلم ان القضية مطلقا حلية كانت او شرطية
مركبة من اجزاء اربعة الموضوع والحمول والنسبة بين بين التي هي
الثبوت في موجبة الحلية وسالبتها والنسبة التامة الخيرية التي هي
الوقوع واللاوقوع وهذا في الحلية وكذا الشرطية تتركب من المقدم
والتالي والنسبة بين بين التي هي الاتصال في موجبة المتصلة
وسالبتها والانفصال في المفصلة مطلقا والنسبة التامة الخيرية
التي هي الوقوع واللاوقوع ولا بد لكل من هذه الاجزاء من افظ
دال لكن النسبتين مدلولتان بلفظ واحد ويسمى هذا رابطة
ولذا قسم القضية باعتبار الرابطة الى ثنائية وثلاثية باعتبار
حذفها وذكرها واعلم ايضا انه على هذا المذهب ان النسبة
التامة الخيرية صفة للنسبة بين بين واردة عليها لاصفة لا محمول
وان اختلاف القضية بالايجاب والسلب باعتبار الجزء الرابع هذا عند
المؤخرين واما عند المتقدمين فاجزاء القضية ثلثا لموضوع والحمول
والنسبة التامة الخيرية وهم ينكرون النسبة بين بين ويقولون
ان هذه النسبة صفة للمحمول بمعنى اتحاد المحمول بالموضوع
لا صفة للنسبة بين بين فانها اذا كانت صفة لها تكون بمعنى مطابقة
النسبة وعدم مطابقتها للواقع واعلم ايضا ان التصديق بسط لاجزاء
له عند الحكماء وهو ادعا للنسبة اي ايقاعها في الموجبة وانقاعها

في السالبة وعلى هذا يكون التصورات الثلاث شرطا لا شطرا وهذا هو المذهب الحق ومركب من اجزاء اربعة عند غيرهم وهي عند السلف الادراكات الاربعة اعني تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بين بين والتصور الذي هو ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعها اعني الايقاع والانتزاع هذا عند المتأخرين القائلين بان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق فيكون عندهم اجزاء المعلوم والعلم اربعة واما عند المتقدمين القائلين بانه لا حجر في التصورات فينتقل التصور بما يتعلق به التصديق فيكون المتصور والتصديق به النسبة التسامية التجريدية فيكون عندهم اجزاء المعلوم ثلاثة واجزاء العلم اربعة وعند الامام الادراكات الثلاثة والحكم وهو عنده من قبيل مقولة الفعل وعند الجمهور من قبيل العلم وهو من مقولة التكيف على الاصح كما سبق لكن مذهب الامام بط قطعا لان المركب من الداخل والخارج خارج فيكون التصديق خارجا من العلم فلا يصح تقسيم العلم اليه تدبر * واما شرطية متصلة * فيه بحث لان الشرطية المتصلة والمنفصلة ليستا من الاقسام الاولى للقضية بل من الاقسام الثانوية وكلام المص يشعر انهما من الاقسام الاولى لهما فيكون الاقسام الاولى لهما ثلاثة فهذا خرق الاجماع لانهم اتفقوا على ان القضية تنقسم اولا الى الجملية والشرطية ثم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة والاولى ان يقول اما جملية واما شرطية والشرطية اما متصلة واما منفصلة الا ان يقال كلام المص محمول على الايجاز احالة الى فهم الطالب فالشرطية ان كان الحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او سلبه عنه كانت القضية متصلة وان كان

الحكم فيها بمعاندة مفهوم لمفهوم آخر او سلبها عنه كانت القضية منفصلة واعترض على هذين التعريفين بان التعريف الاول يشعر بان الحكم في طرفي التالي والمقدم قيد وظرف له وهو خلاف ما عليه الميرانيون بل مذهب جميع العربية ايضا واجيب عنه بانه مبني على مذهب سعد الدين التفتازاني فانه زعم انه مذهب العربية وان كان مخالفا للواقع او مبني على المسامحة وح فمضى الثبوت عند الثبوت اتصال احدهما بالآخر فالحكم بينهما لافي التالي والمراد من الثبوت اعم من الثبوت بنفس الامر والغرضي لئلا يرد عليه انه يفهم من هذا التعريف ان طرفي الشرطية يجب ان يكونا صادقين وثابتين في نفس الامر مع انه ليس كذلك لان الشرطية تصدق مع كذب الطرفين او ككذب احدهما وصدق الآخر ايضا وبان التعريف الثاني ايضا يصدق على سوابب المتصلة لان نفي الاتصال حكم بالمنافاة واجيب عنه بانه لا بد في المنفصلة ان يكون الحكم بالتباين مفهوما صريحا ومطابقة وفي هذه المادة بالالتزام سميت شرطية لاشتمالها على حرف الشرط ومتصلة لدلالاتها على اتصال التالي للمقدم وكذا المنفصلة سميت بها لدلالاتها على الانفصال فان قلت تسمية موجبات تلك القضايا جملية ومتصلة ومنفصلة موجهة لاشتمالها على الجمل والاتصال والانفصال واما سواببها فليس فيها حل والاتصال والانفصال بل فيها سواببها فكيف تسمى جملية ومتصلة ومنفصلة قلت هذا السؤال انما يرد لو اجري هذه الاسامي عليها بحسب مفهوم اللغة واما اذا كان الاجراء بحسب الاصطلاح فلا يرد لان مفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوابب

ايضا مع ان الاطراد والانعكاس ليسا بشرطين في وجه التسمية
واجيب ايضا بان معنى الجملة المنسوب الى الحمل لاما ثبت فيها
الحمل والجملة السالبة لها نسبة الى الحمل بطريق السلب فيصح
اجزاء اسم الجملة بحسب اللغة على السالبة والمتصلة والمنفصلة
محمولتان عليهما او اسم الفاعل فيها للنسبة من قبيل تامر ولان
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود* واعلم ان المنطقيين
اختلفوا في ان الحكم في الشرطيات بين المقدم والتالي ام في التالي
فقط والمقدم قيد له فجمهور المنطقيين ذهبوا الى الاول وقالوا
ان معنى ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود ان وجود التهار
متصل بطلوع الشمس واتصاله واقع وذهب سعد الدين
النفذازاني والمحقق الثاني الى الثاني وقال ان معنى هذا القول
ان وجود التهار ثابت وواقع على تقدير طلوع الشمس وهذا المذهب
مرجوح بل انكر السيد السند والفاضل الخسروفي مرأته الاختلاف
بينهما بل هو متفق عليه* واما شرطية منفصلة* ووجه التسمية ظ
* كقولنا العدد اما زوج واما فرد* فالعدد ما يكون نصف مجموع
حاشيته كالاثنتين لان احدي حاشيته واحد والاخرى ثلث
ومجموعهما اربعة فالاثنتان نصف الاربعة فلا يكون الواحد
عددا اذ ليس له حاشيتان بل حاشية واحدة وقبل ما يدخل في العدد
فعلى هذا يكون الواحد عددا والعددان انقسم الى المتساويين
فهو زوج وان لم ينقسم فهو فرد واختلف هل العدد مركب
من الاعداد ام من الوحدات والاصح انه مركب من الوحدات
لان الاعداد ثلثا يلزم التكرار ومثال المص مبنى على المذهب الاول
تأمل واعترض على هذا المثال بانه غير صحيح لانه غير مطابق

للمثل

للمثل له لان الكلام المصدر باما واما ان يكون ما بعدهما قضية
او مفردا فان كان قضية فهو قضية منفصلة وان كان مفردا فاما
ان يشتمل الكلام الحكم ام لا فان كان مشتملا للحكم فقضية جملة
شبيهة بالمنفصلة مرددة المحمول وان لم يكن مشتملا للحكم فهو التقسيم
فعلى هذا لا يكون المثال مثالا للمنفصلة بل هي اما تقسيم واما جملة
شبيهة بالمنفصلة فلا يكون مطابقا للمثل له واجيب بانه مبنى
على المسامحة والمناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا
عن الفاضلين واعترض على التقسيمات كلها بمغالطة عامة الورود
وهي انه ان اريد بالمقسم ما يكون متحققا في ضمن بعض الاقسام
لزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان اريد به ما يكون متحققا
في ضمن جميع الاقسام يلزم تقسيم الشيء الى مباينين وقسيمه
لان المقسم ح مباين لكل واحد لان المجموع من حيث هو مجموع
مباين لكل واحد واجيب بان المراد بالمقسم في كل موضع الماهية
لا بشرط شيء اى غير مقيد بواحد من الاقسام ولا بالمجموع فلا يلزم
المحذور وقال الامام الرازي ان كل واحد من تعريف المتصلة
والمنفصلة غير مانع عن اغباره لان تعريف المتصلة يصدق على
قولنا طلوع الشمس يلزمه وجود التهار وتعريف المنفصلة يصدق
على قولنا طلوع الشمس بعائده وجود الليل لانه حكم في الاول
بالاتصال والثاني بالانفاد مع ان الاول ليس بمتصلة والثاني ليس
بمنفصلة وجوابه ظ مما سبق من ان طرفي الشرطية ليسا بمفردين فلا
محذور والجزء الاول من الجملة الى المقدم طبعيا وان اخرجوا ليشمل
مثل في الدار زيد ومثل قال زيد وضرب زيد اذ صرح السيد السند
في الحاشية الصغرى ان الجملة الفعلية قضية جملة قدم فيها المحمول

على الموضوع والتقدير في الامثلة السابقة زيد كان في الدار
وزيد قائل في الماضي وزيد ضارب في الماضي وقوله من الجملة
طرف مستقر حال من الضمير المستتر في يسمى احوال من الجزء الاول
على مذهب من يجوز الحال من المبتدأ * يسمى موضوعا * لانه
وضع ليحمل عليه شيء * والثاني * اي المتأخر طبعاً وان قدم وضعاً
اي ذكر كما عرفت * محمولاً * لانه يحتمل على الموضوع فان قلت
هذا من قبيل عطف الشئيين على معمولي عامدين مختلفين
لان قوله والثاني معطوف على الجزء الاول والعامل فيه معنوي لانه
مبتدأ ومحمولاً معطوف على قوله موضوعاً والعامل فيه لفظي
اي قوله يسمى وهذا لا يجوز قلت هذا السؤال انما يرد او كان العطف
عطف المفرد على المفرد واما اذا كان عطف الجملة على الجملة
بتقدير يسمى فلا يرد ويمكن ان يحسب بان هذا العطف مني
على مذهب من يجوز وهو مذهب ابي علي الفارسي * والجزء الاول
من الشرطية يسمى مقدماً * تقدمه دائماً على مذهب البصريين
وما يرى في صورة تقديم الجزاء على الشرط فهم يأولون بان المقدم
دليل الجزاء وهو نفسه محذوف بهذا الدليل عندهم او غالباً
عند الكوفيين لانهم يجوزون تقديم الجزاء على الشرط لكن الغالب
التأخير * والثاني تالياً * لتلوه وتبعيته للمقدم في الذكر دائماً او غالباً
فهو من التلوا من التلاوة وقد يعبر عن الموضوع والمقدم عندهم
بالحكوم عليه وعن المحمول والتالي بالحكوم به فيكون المحكوم عليه
والمحكوم به اعم من الموضوع والمحمول لا يقال الكون محكوماً عليه
من خواص الاسم والمقدم ليس باسم فكيف يصح ان يكون المقدم
محكوماً عليه لاننا نقول لانم ان الكون محكوماً عليه من خواص الاسم

عند المنطقيين مطلقاً بل هو من خواصه في ضمن الجملة واما
في الشرطية فالكون محكوماً عليه ليس من خواص الاسم عندهم
فان الحكم على مقتضى قواعدهم بالارتباط بين المقدم والتالي
فيكون المقدم محكوماً عليه والتالي محكوماً به هذا انهم المشهور
عند العربية انه من خواص الاسم لان الحكم عندهم في التالي
والمقدم طرف وقيد له لكن الحق ان العربية توافق المنطقية
في هذا اصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع ولو كان الحكم
في التالي لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق
انتفاء المقيد وفيه بحث مذكور في شرح التهذيب * والقضية
اماموجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب *
لان القضية ان كانت مشتملة على نسبة صحيحة لان يقال الموضوع
محمول فاقضية موجبة وان كانت مشتملة على نسبة صحيحة لان يقال
الموضوع ليس بمحمول فهي سالبة فعلم من هذا التقرير ان مدار
الايجاب والسلب على وقوع النسبة او لا وقوعها لا على الطرفين
وسياتي تفصيل ما يتعلق بالطرفين واعتراض على هذين التعريفين
بانهما لا يشملان القضايا الكاذبة مع انها داخلية في المعرفين مثلاً
الانسان حجر موجبة مع انه لا يصح ان يقال الموضوع محمول وكذلك
الانسان ليس بحيوان سالبة مع انه لا يصح ان يقال الانسان ليس
بحيوان فالتعريفان منتهقان طرداً وعكساً واجيب بان الصحة
اعم من الصحة بحسب نفس الامر وبحسب الزعم والصحة بحسب
الزعم اعم من الزعم الحقيقي والصوري ليشمل الكذب القصدى
ايضاً فان قلت تقسيم القضية الى الموجبة والسالبة بطلانه غير
حاصر لا قسامة اذ المعادلة والقضية السالبة المحمول

من اقسامها قلت كون حرف السلب جزءاً من احد الطرفين
او منهما جميعاً لا يتأني كون القضية موجبة او سالبة لانه ان سلط
النفي على النسبة فهي السالبة والافهي الموجبة سواء كان
حرف السلب في الصورتين جزءاً من الموضوع او من المحمول او من
كليهما جميعاً والاول معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول
والثالثة معدولة الطرفين فهي داخلية في القسمين فلا اشكال
واما سالبة المحمول فهي اما ان تكون سالبة سالبة المحمول
او موجبة سالبة المحمول فالاول في حكم الموجبة حتى يجوز ان تكون
صغرى للشكل الاول والثانية في حكم السالبة حتى لا يجوز ان تكون
صغرى للشكل الاول ولذا قال المحققون كل موجبة يقتضي وجود
الموضوع الا الموجبة السالبة المحمول لانها في حكم السالبة وكل
سالبة لا يقتضي وجود الموضوع الا السالبة السالبة المحمول فانها
في حكم الموجبة فهذه ايضا داخلية في القسمين فلا اشكال والفرق
بين معدولة المحمول وسالبة المحمول ان حرف السلب خارج
عن المحمول الاول في سالبة المحمول داخل في المحمول الثاني
وفي المعدولة داخل فلهما وقس عليه معدولة الموضوع
وسالبة الموضوع * وكل واحد منهما * اي الموجبة والسالبة * اما
مخصوصة كما ذكرنا * اي زيد كاتب وزيد ليس بكاتب سميت
مخصوصة لمخصوص موضوعها وتسمى شخصية لان موضوعها
شخص معين والحاصل لما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع
كان المعبر في كل قسم حال الموضوع فان كان شخصاً معيناً كانت
القضية شخصية وان كان كلية فان بين كمية الافراد كلا او
بعضاً كانت القضية محصورة ومسورة وان لم يبين كمية الافراد

كانت

كانت القضية مبهمة * واما كلية مسورة * اما تسميتها كلية فلان
موضوعها كلي واما تسميتها مسورة فلا شتمال لموضوعها
السور وهو مأخوذ من سور البلد فكلمة انه يحصر البلد ويحيط به
كذلك هذا السور يحصر افراد الموضوع ويحيط بها * كقولنا كل
انسان مكاتب ولا شيء من الانسان يكاتب * في الموجبة
والسالبة وهذا مبني على التمثيل او على اختلاف المحمول بالقوة
والفعل فلا يتوهم التناقض * واما جزئية مسورة * ووجه التسمية
يعلم مما مر * كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس
بكاتب * اي بالفعل وهذه هي القضايا المحصورة الاربع التي هي
اشرف القضايا احديها الموجبة الكلية وهي اشرف من السالبة
الكلية والجزئيتين لاشتمالها على الشرفين اعني الايجاب والكلية
ثم السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكلية
من وجوه وشرف الموجبة الجزئية من وجه ثم الموجبة الجزئية
لشرف الايجاب والسالبة الجزئية لاشرفها لاشتمالها على الحسنين
السلب والجزئية * واما ان لا يكون كذلك * اي لا يكون موضوعها
شخصاً معيناً ولا مسوراً * تسمى مبهمة * لاهمال السور فيها ظاهراً
واعلم ان المتقدمين والمتأخرين اتفقوا في ان الحكم في الشخصية على
الذات والفرد دون المفهوم وايضا اتفقوا في ان الحكم في الطبيعية
على المفهوم دون الافراد ولكنهم اختلفوا في ان الحكم في المحصورة
والمبهمة هل هو على الافراد ام على المفهوم من حيث يسرى الى
الافراد دون المفهوم كما هو اللفظ فقال المتقدمون الحكم فيهما على
المفهوم من حيث يسرى الى الافراد والحاصل ان الحكم فيهما على
الافراد اولاً وبالذات وعلى المفهوم ثانياً وبالعرض عند المتأخرين

وبالعكس عند المتقدمين وايضا يختلف المتأخرون في ان الحكم على الافراد الشخصية فقط سواء كان الموضوع نوعا او جنسا قريبا او جنسا بعيدا او على الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعا سافلا وعلى الافراد الشخصية والنوعية ان كان الموضوع جنسا قريبا وعلى الافراد الشخصية والنوعية والجنسية ان كان الموضوع جنسا بعيدا فذهب الجمهور الى الثاني والمحققون الى الاول مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان كان معناه كل شخص من اشخاص الانسان حيوان بالاتفاق واما اذا قلنا كل حيوان جسم نام كان معناه عند الجمهور كل فرد من الافراد الشخصية والنوعية من زيد وعمرو وغيرهما من الانسان والفرس وغيرهما جسم نام وعند المحققين كل فرد من الافراد الشخصية من زيد وعمرو وبكر وهذا الفرس وذلك الفرس الى غير ذلك جسم نام وقس عليه الخاصة والعرض العام وايضا اختلفوا في ان اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه بالفعل ام بالامكان فقال الشيخ ابو علي سبنا ان الاتصاف بالفعل وقال ابو النصر الفارابي انه بالامكان فغنى قولنا كل انسان حيوان كل فرد من افراد الانسان المتصف بوصف الإنسانية بالفعل حيوان اي كل ما يكون انسانا بالفعل ماضيا كان او مستقبلا او حالا حيوان هذا عند الشيخ وعند الفارابي معناه كل ما يمكن ان يكون انسانا فهو حيوان فاذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكيم كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الروميين عند الفارابي لامكان اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم اتصافهم بالسواد والمراد بالامكان الامكان المقابل للضرورة لا الامكان المقابل للفعل حتى يرد عليه دخول النطفة في افراد الانسان وايضا المراد به امكان اندراج

ذات الموضوع تحت الوصف العنواني لا امكان اندراج الموضوع تحت نفس الامر واللام يصح الحكم على اللاممكن بالامكان العام والاشي والممتنع والظمن الفعل عند الشيخ الفعل النفس الامر لا الاعم منه ومن الفرضي وان عمم البعض هذا واما انصاف ذات الموضوع بعقد الحمل فقد يكون بالامكان وقد يكون بالفعل وقد يكون بالدوام وقد يكون بالضرورة وتفصيل هذا المقام محال الى حاشية الطقب في تحقيق المحصورات فان قلت تقسيم المص بط لانه غير خاصر لا قسامه لان الطبيعة داخلية في المقسم مع انها خارجة عن الاقسام قلت كما انها خارجة عن الاقسام كذلك هي خارجة عن المقسم لانه هي القضية المعتبرة في العلوم الحكيم والطبيعة ليست بمعتبرة في العلوم لانها لاتقع كبرى للشكل الاول بخلاف الشخصية فانها لاتقع كبرى له مثل هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان فلا يضر خروجها عن الاقسام واجاب بعضهم بتعميم المقسم اعني القضية من المعتبرة وغيرها وادخال الطبيعة في المهمة لانه لم يبين فيها كمية الافراد **ك**لا او بعضا مع ان موضوعها كلي فتدخل في تعريف المهمة وهذا جواب فاسد لمخالفته عرف الفن كفساد جواب من قال انها داخلية في الشخصية تدبر * كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب * واعترض على هذا المثال بانه لا يطابق للمثل له لان الالف واللام فيه ان حمل على الاستغراق فالقضية كلية مسورة لان لام الاستغراق من اسوار الكلية كما صرح به الشيخ وان حمل على الجنس فالقضية طبيعية وان حمل على العهد الخارجي فالقضية شخصية وان حمل على العهد الذهني فالقضية مسورة جزئية ولذا قال الشيخ اذا كان الالف واللام

يفيد العموم والثبوت يفيد الخصوص فلا مبهمة في كلام العرب
فهذا المثال لا يصلح للمثالية اللهم الا ان يقال ان الالف واللام
زائدة لتحسين اللفظ فلا اشكال صرح به الجيد راني واعلم ايضا
ان الشرطية تنقسم الى شخصية ومحصورة ومبهمة لان الحكم ان كان
على وضع معين وشخص معين في زمان معين فالقضية شخصية
نحو ان جاء زيد الا ان راكبا فاكرمه وان كان على جميع الاوضاع
والتقارير فالقضية مسورة كلية نحو كلما كانت الشمس طالعة
فالتهار موجود وان كان الحكم على وضع غير معين فالقضية جزئية
نحو قد يكون اذا جاء زيد فاكرمه وان كان الحكم على الاوضاع
والازمان مطلقا فالقضية مبهمة نحو ان جاء زيد فاكرمه واعلم
انهم اختلفوا هل يوحى الطبيعية في الشرطية ام لا والحق انه
لا وجود لها في الشرطية وان احتمل وجودها عقلا * والمتصلة اما
لزومية * وهي التي يكون المقدم علة للتالي * كقولنا ان كانت الشمس
طلعة فالتهار موجود * او يكون التالي علة للمقدم كقولنا ان كان
التهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولى علة واحدة كقولنا
ان كان التهار موجودا فالارض مضيئة او يكون بينهما تضاد
وهو الشبثان اللذان لا يتعقل احدهما بدون الآخر كقولنا ان كان
زيد ابيا لعمره فعمروا به فان الابوة لا تنصور بدون البنوة وكذا عكسه
فان قلت على صورة التضاد يلزم الدور وهو محال قلت استحالة
مثل هذا الدور ممنوع مطلقا كيف والدور عندهم نوعان احدهما
تقدمى وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب
توقفا تقدميا وهو مح لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه وثانيهما
دور معى وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه في آن واحد وهو

جائز كما في نطاق القبة واللازم في صورة التضاد الثاني دور
الاول * واما اتفاقية * وهي ما لا يكون كذلك كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالخمار ناهق اى خلق الانسان والخمار على هذين الحالين
فالمراد بالنطق والنهق الباطنان دون الظاهرين فلا يرد ما قيل
انه كما لا لزوم بينهما كذلك لا اتفاق بينهما لان منشأ الحمل على
الظاهرين فان قلت تقسيم المتصلة الى قسمين بطلانه تقسيم الشيء
الى نفسه والى غيره لان كل متصلة لزومية ولا اتفاقية في الوجود
لان طرفيها معلول علة واحدة وهو الباري تعالى والى العقل
العاشر وكل ما هو شانه كذا فهو لزومية فالاتفاقية لزومية فالتقسيم
غير صحيح ولذا قيل ان بين الضرورية والدائمة والازومية والاتفاقية
تلازم تعاكس قلت مدار الفرق ان الحاكم بالا اتصال بينهما
ان لاحظ العلة حين الحكم فهي متصلة لزومية وان لم يلاحظ
فهي متصلة تفاقية وان كانت العلة في نفس الامر موجودة
فالتقسيم صحيح بهذا الاعتبار مع ان التلازم لا ينافى صحة التقسيم
لجواز كونه تقسيما اعتباريا يابى كفى فيه التباين الاعتبارى فان قلت
يلزم من هذا التقسيم ان يكون اجزاء القضية زائدة على اربعة
على مذهب المتأخرين او على ثلاثة على مذهب المتقدمين
لان للزوم والاتفاق زائد على الاربعة او على الثلاثة التى هي اجزاء
القضية ووارد على النسبة الثلاثة الخيرية فيكون اجزاء القضية
زائدة على الاربعة والثلاثة فلا يصح حكمهم على الاطلاق قلت
نعم يلزم ان يكون الاجزاء زائدة لكن الزيادة جارة بالاتفاق لانها
فوضيحتان موجهتان من الشرطية المتصلة لا مطلقتان والتزاع
انما هو في المطلقات دون الموجهات اذ الاجزاء زائدة في الموجهات

على ما ذكر بالاتفاق فعلم من هذا ان القضية الشرطية موجهة
كالجمالية فان قلت هذا التقسيم غير حاصر لاقسامه لان المتصلة
المطلقة خارجة عن القسمين وهي لم يقيد الحكم فيها بالازوم
ولا بالاتفاق قلت يجب ان يكون مادة النقص متحققة في الحصر
الاستقرائي وههنا ليست بمتحققة لان القضية الجمالية
عن الازوم والاتفاق غير موجودة فتدبر واعلم ان الاتفاقية معنيين
احدهما ما يحكم فيه بصدق التالي على تقدير صدق المقدم كالمثال
المذكور في المتن وثانيهما ما يحكم بصدق التالي سواء صدق المقدم
اولم يصدق كقولنا كلما كان الانسان جادا فالجوارح تاهق ومنه
اما بعد الواقعة في اوائل الكتاب فعلى هذا ينقض حصر المص
بالاتفاقية العامة لانها داخلية في المقسم اعني المتصلة مع انها خارجة
عن القسمين لان المراد من الاتفاقية الخاصة لا العامة على ما هو
اللفظ والموافق للمثال اللهم الا ان يقيد المقسم بالمشهور فتخرج عن
المقسم ايضا او يراد بالاتفاقية المطلقة اعم من الخاصة والعامة
* والمنفصلة اما حقيقة * وهي القضية التي يحكم بين جزئيهما
بالتنافي صدقا وكذبا * كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة
الجمع والخلو معا * وهذا القول اشارة الى تعريفها سميت حقيقة
لان التنافي بين جزئيهما اشد فهي احق باسم المنفصلة يعني ان الحقيق
بمعنى الجدير في اللغة فنسبة المنفصلة اليه من قبيل نسبة الخاص
الى العام كما يقال للفرد انساني او المقي منها المبالغة لاحقيقة النسبة
اي جدير ولائق كمال الولاية باسم المنفصلة كاحرى اي مبالغ
في الحمرة او المنسوب الى الحقيقة الاصطلاحية بمعنى مقابلة المجاز
يعني انها منفصلة حقيقة بخلاف غيرها فانها مجاز باسم المنفصلة

وقد

وقد عرفت ان المثال المذكور محمول على المسامحة على ما سبق
تفصيل المردد * واما مانعة الجمع * وجه التسمية ظاهري ما يحكم فيها
بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط * كقولنا هذا الشيء اما حجر او
شجر * فانه حكم فيها بالمنافاة بين حجرية الشيء وشجرية فلا يجتمعان
وان كانا مرتفعين في بعض الصور وهذا المثال ايضا مسامحة
كما سبق آنفا * واما مانعة الخلو فقط * اي ما يحكم فيها بالمنافاة بين
جزئيهما في الكذب اي لا يكذبان معا * كقولنا زيد اما ان يكون
في البحر واما ان لا يغرق * فانهما لو كذبا معا يلزم الفرق في البر وهو بطل
لكنهما صادقان في بعض الصور فقد علمت مما سبق ان المراد
بالمنافاة بين الجمع ان لا يجتمع الجزآن في التحقق والوجود في نفس
الامر لانهما لا يجتمعان في الصدق والحمل على شيء واحد كما قال به
البعض واستدل عليه بانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود
لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد والكثير يجتمعان
في الوجود والتحقق لكن التالي بطل لان الشيخ نص على منع
الجمع بينهما وهذا القول بطل لانه لو كان المراد عدم الاجتماع
في الصدق والحمل على شيء واحد لم يكن القضية منفصلة
بل تكون جمالية شبيهة بالمنفصلة مرددة المحمول هذا خلف
واما المنافاة بين الواحد والكثير في الجمع فليس بين مفهوميهما حني
يصح الاستدلال به بل بين هذا واحد وبين هذا كثير فان القضية
القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة للجمع
لا متاع اجتماع جزئيهما في الوجود والتحقق واعلم ان لمانعة الجمع
معنيين احدهما اخص وهو ما يحكم بالمنافاة في الصدق
دون الكذب وثانيهما ما يحكم بالمنافاة في الصدق سواء كان

المنافاة في الكذب ام لا والاول مبين للحقيقة والثاني اعم منها وكذا لمانعة الخلو معنيين احدهما ما يحكم بالمنافاة في الكذب فقط اي دون الصدق وهو المعنى الاخص ومباين للحقيقة ايضا وثانيهما ما يحكم بالمنافاة في الكذب سواء كان المنافاة في الصدق ام لا وهو اعم من الحقيقة والمراد مما في المتن الاخصان لا الاعمال قال المعصم في حاشية التصديقات اعتبر المنطقي المعنيين الاخصين لما عني الجمع والخلو في مقام التقسيم الذي نحن بصدده والاعمين في باب القياس وهذا يحكم محض غير ظاهر وجهه اقول وجهه انه لو اعتبر المعنى الاعم في باب التقسيم لزم تداخل الاقسام ووجه اعتبار الاعم في باب القياس الاشتمالية تكميلا للفائدة خذ هذا ولا تغفل واعلم ايضا ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة صدق وسالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة صدق وسالبة منع الجمع وعلى هذا الكلام من جانب سالبتيهما فنفظن واستخرج الامثلة وان كل شيئين يصدق بين عينيتهما منع الجمع يصدق بين تقيضيهما منع الخلو وبالعكس اذا توافقا في الايجاب والسلب واما اذا اختلفا فيهما فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فتبصر واستخرج الامثلة ثم ان المنفصلات الثلاث اما عنادية واما اتفاقية لان الحكم بالتنافي اما ان يكون امانة اولى والاول العنادية والثاني الاتفاقية وتفصيل هذا في المطولات واعلم ايضا ان المنفصلة الحقيقية اذا كانت واقعة في القياس ينتج صور اربع استثناء عين كل ينتج تقيض الآخر واستثناء تقيض كل ينتج عين الآخر واما مانعة الجمع فينتج استثناء العين تقيض الآخر ولا ينتج استثناء تقيض العين واما مانعة الخلو

فبالعكس

فبالعكس فانه تطبيق عليك في الامثلة السابقة المذكورة وسيجيء تفصيله في بحث القياس وذكره ههنا استطرادى * وقد يكون المنفصلات ذوات اجزاء * الواو اما عاطفة على مقدر تقديره كثيرا ما يكون المنفصلات ذات جزئين وقد يكون ذوات اجزاء او استثنائية اي جواب سؤال مقدر تقديره كانه قيل يفهم من الامثلة السابقة ان المنفصلة لا تتركب الا من جزئين وهـ لتركب من اكثر من جزئين ام لا فاجاب بذلك والمراد بالمنفصلات الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو والذوات جمع ذات والجمع اذا قوبل بالجمع ينصرف الاحاد الى الاحاد والمعنى قد يكون كل منفصلة ذات اجزاء فلا يرد ما قال المحشي المدقق في حاشية الفساري من ان العبارة الصحيحة ان يقال وقد يكون المنفصلة بالافراد والمراد من الاجزاء الجمع العربي لا المنطقي فانه لا يصح ههنا فان قلت الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تكون الا بين جزئين وما يكون بين اجزاء ثلثة فهو نسبتان مثلا النسبة بين الاجزاء في قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو نسبتان لان نسبة واحدة كانه قيل العدد اما زائد او لا الثاني اما ناقص او مساو وما يكون بين اجزاء اربعة فهو نسبة ثلثة وهكذا الى غير انتهائية بشرط ان يكون عدد النسب ناقصا بواحد عن عدد الاجزاء قلت نعم الامر كما قلت لكن المصنعي كلامه على ظاهر الحال تقريبا الى افهام المبتدئين فان قلت هل فرق بين الحقيقية وبين مانعة الجمع والخلو في التركيب من الاجزاء الثلثة واكثر حيث فرق حسام كافي وقال الحقيقة بمتع تركبها من اكثر من جزئين لانها لو تركبت يلزم اجتماع التقيضين وارتقا عهما مثلا يستلزم في المثال المذكور

كون العدد زائدا كونه غير ناقص لان عين احد الاجزاء يستلزم
نقيض الاخر في الحقيقة ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا
لان نقيض احد الاجزاء فيها يستلزم عين الاخر ويتبع من هذا
انه يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وهذا اجتماع النقيضين
واستلزام احد النقيضين الاخر وهو بطل وايضا يستلزم
كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو
لما ذكر فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو فيلزم
ارتفاع النقيضين وهو بطل وامامانعه الجمع والخلو فيجوز تركبهما
من اكثر من جزئين كما قال به الجمهور وان خالف حسام الدين
في مانعة الخلو والحقق بالحقيقة فان قلت فهذا الفرق صحيح
ام لا قلت هو غير صحيح لانه قد عرفت ان المراد بالانفصال
ان كان انفصالا واحدا فلا تحقق الا بين جزئين سواء كانت
حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو وان كان مطلق الانفصال
فتحقق بين جزئين او اكثر في الاقسام الثلاثة والظان المراد ههنا
الانفصال الواحد لان الكلام في القضية المنفصلة الواحدة نعم
يجوز تكثير الاجزاء الى غير النهاية اذا قبست الى شيء واحد فتح
لانكون منفصلة بل حلية تدبر * كقولنا العدد اما زائد او ناقص
او مساو * والمراد من العدد المنطق لا المطلق ولا الاصم فلا نقض به
هذا مثال التركيب من الثلاثة ومثال التركيب من الاربعة كقولنا
العنصر اما نار او هواء او تراب او ماء ومن الخمسة كقولنا الكلبي
اما جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام ومن الستة الفعل
اما صحيح واما مثال واما مضاعف واما ناقص واما مهموز
واما اجوف والمراد من الزيادة والنقصان والمساواة مصطلح

اهل الحساب لا المعاني اللغوية كما ظن فان العدد اذا اجتمع
كسوره الموجودة فيه الحاصلة من الكسور التسعة فان كان المجتمع
زائدا على اصل العدد فهذا زائد في الاصطلاح كاثني عشر
فان الكسور الموجودة فيه اعني النصف وهو الستة والثالث
وهو الاربعة والرابع وهو الثلاثة والسادس وهو الاثنان
اذا اجتمعت كانت خمسة عشر وهو زائد على اصل العدد
وهو اثني عشر وان كان المجتمع ناقصا من اصل العدد يسمى
ناقصا فيه كالاربعة فان فيه نصف واحد وهو اثنان وربع واحد
لا غير فالمجتمع ناقص من اصل العدد اعني الاربعة وان كان المجتمع
مساويا يسمى مساويا فيه كالستة فان فيه نصف واحد وهو الثلاثة وثلاثة
وهو الاثنان وسدس واحد وهو الواحد فمجموعه مساو لاصل العدد
وهو الستة ايضا فعلم ان ليس المراد ما ظنه الكاتب وان كان صحيحا
في الجملة توجه توجيه وهذا مثال الحقيقة المركبة من اكثر
من جزئين ومثال مانعة الجمع اما ان يكون هذا الشيء شجرة او شجرا
او حيوانا ومثال مانعة الخلو اما ان يكون هذا الشيء لاجرا او لاجرا
او لحيوانا خذ هذا وكن من الشاكرين * التناقض * اي هذا بحث
التناقض او من احكام القضايا التناقض على ما عرفت قدم
التناقض على العكس لتوقف بحث العكس عليه اذا دلة باب
العكس لا تعرف الا بعرفة التناقض واحكام القضايا اربعة
ثلاثة منها يجري في الجليات والشرطيات وهي التناقض
والعكس المستوي وعكس النقيض وواحد منها مختص
بالشرطيات وهو تلازم الشرطيات سميت احكاما لانها تحصل
بالقياس الى قضايا اخرى كما ان الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وبه

والتناقض تفاعل من النقص المشاركة بين الاثنين * وهو * في
 الاصطلاح * اختلاف * وهو جنس بعيد يشمل الكل * انقضيتين
 وهو فصل من وجه يخرج الاختلاف بين المفردين كالسواد
 والاسود والسماء والارض وبين قضية ومفرد كزيدوزيد قائم
 واعتراض عليه بان الاختلاف بين المفردين وبين مفرد وقضية
 يخرج بقوله * بالاجاب والسلب * ولا حاجة الى قوله قضيتين
 بل لا حاجة اليه ايضا لخراج الاختلاف الواقع بين انقضيتين
 الغير المختلفتين بالاجاب والسلب لانه يخرج بقوله * بحيث يقتضي
 لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة * لان الاختلاف
 بغير الاجاب والسلب من العدول والتحصيل والحصر والاهمال
 وغير ذلك ليس بحيث يقتضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى
 فلو قصر تعريف التناقض وعرف بانه الاختلاف المقتضي
 لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى لكفى وما عداه مستدرك
 واجيب عنه بان هذا من قبيل اغناء القيد الثاني عن الاول وهو
 مخالف لقانون النظر وقيل ان الارلى ان لا يجعل القيدان
 الاولان احترازاً يابل لتتم المساهمة وتكمل الحقيقة فان قلت
 هذا التعريف لا يشمل تناقض المفردات مع انه من افراد المعرفة
 على ما صرح به السيد السند في حاشية التجريد بان مفهوم الانسان
 والا انسان ان لم يعتبر صدقهما على شيء لم يكونا متناقضين
 بل متباعين اشديابعد وان اعتبر صدقهما على شيء كانا
 متناقضين فيكون هذا التعريف غير جامع لافراده فالاولى
 ان يقال نقض كل شيء رفعه بل يقال رفع كل شيء نقضه لينحل
 الكل قلت اختلف العلماء في التناقض بين المفردين فقال بعضهم

لاتناقض بين المفردين حقيقة وانما التناقض بينهما باعتبار
 الارجاع الى قضيتين مثلاً السواد نقض الاسود باعتبار
 ان هذا اسود وهذا ليس باسود فلا اشكال وقال بعضهم بتحقيق
 التناقض بينهما مع قطع النظر عن الارجاع فعلى * اذا يجاب اما
 بتقييد المعرفة وتخصيصه بتناقض القضايا واما بترك التناقض
 بين المفردات بالمقاسية الى تناقض القضايا لكن فيه بحث لان
 المقايسة لا تجرى في التعاريف * بالاجاب والسلب * الباء متعلق
 بالاختلاف وهذا فصل ايضاً من وجه آخر يخرج الاختلاف
 بالعدول والتحصيل كزيد قائم وزيد لا قائم على ان افظ لاجزء
 من المحمول والمحمولة والشرطية كزيد كاتب وقوله ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود والانفصال والاتصال والحقيقة وممانعة
 الجمع الى غير ذلك لكن بقي فيه شبهة وهي انه هل يتحقق بين
 الموجبة وسالبة المحمول تناقض بحسب الاصطلاح ام لا فقبل
 السلب اعم من سلب النسبة وسلب المحمول فيتحقق التناقض
 بين الموجبة وسالبة المحمول ايضاً وقبل لاتناقض بينهما فيخرج
 من التعريف بقوله لذاته تدبرفانه من محار الافهام * بحيث * متعلق
 بالاختلاف ايضاً اما طرف لغو فيكون من قبيل اكلت من ثمرة
 من تفاحه او طرف مستقر وقد عرفت ان الحقيقة تستعمل على
 ثلاثة اوجه التقييد والتعليل والاطلاق وههنا للتقييد * يقتضي * اي
 ذلك الاختلاف * لذاته * اي يقتضي ذات الاختلاف صدق
 احديهما وكذب الاخرى ومعنى لذاته اي بلا واسطة فيخرج
 ما يقتضي بواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناسط لان
 صدق احديهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد انسان في قوة

قولنا زيد ناطق اولان قولنا زيد لبس بنا طلق في قوله قولنا زيد
لبس بانسان او بخصوص المادة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء
من الانسان بحیوان فان صدق احدهما وكذب الاخرى انما هو
من خصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين وهو بهذا قولنا
كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كاذبتان مع كونهما
كليتين وهما بحث لانه ان اريد بالاقضاء لذاته ان الصورة
علة تامة له ولا مدخل لخصوص المادة فيه حيث صرح به السيد
السند في حاشية التجرید وقال ان الاختلاف بالايجاب والسلب
يكون مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يحتاج الى امر آخر لزم
ان لا يتحقق التناقض بين قولنا كل انسان حيوان ولبس كل انسان
بحیوان لان صورتيهما اعني الموجبة الكلية والسالبة الجزئية ليستا
علة مستقلة لذلك الاقتضاء والالزم ان يتحقق التناقض في كل مادة
يتحقق فيها هاتان الصورتان لكن التالي بطل فان قولنا كل انسان
حيوان ولبس كل حيوان بانسان ليستا بمتناقضتين مع ان تترك
الصورتين متحقق فيهما وان اريد به ان لتلك الصورة مدخلا في ذلك
الاقتضاء لزم ان يتحقق التناقض في قولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان بحیوان لان الصورة مدخلا في هذا الاقتضاء
كما لا يخفى كما قيل ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول بان يراد من
السلب سلب مورد ذلك لا يجاب ولبس المثال المذكور كذلك فلا
اشكال * ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة * فصل اخر
يخرج الاختلاف بين زيد ساكن وزيد لبس بمحرك * كقولنا زيد
كاتب وزيد لبس بكاتب * فانهما متناقضان مع اعطاء الشروط
الآية ولا يتحقق ذلك اي التناقض والاختلاف المذكور لموصوف

بهذه الصفة فهذا الانتقال الى الشروط بعد تيم ماهيته وحقبة
* الابدان اتفاقهما في الموضوع * اذ لو اختلفتا فيه لم يتحقق التناقض
بينهما نحو زيد كاتب وعمر ولبس بكاتب والمراد بالموضوع الموضوع
في الذكر لا الموضوع الحقيقي كما سيجي في تحقيقه ان شاء الله تعالى
* والمحمول * اذ لو اختلف المحمولان لم يتحقق التناقض بينهما مثل
زيد كاتب وزيد لبس بنائم قيل الاولى ان يقال المحكوم عليه وبه
لبنساول المقدم والتالي ايضا واجيب بوجهين احدهما بتخصيص
المعرف بتناقض الحملات على ما يشير اليه الامثلة وبفهم تناقض
الشرطيات منه والثاني بتعميم الموضوع والمحمول المقدم والتالي
بان يراد بالموضوع اعم من الحقيقي والحكمي وبالمحمول ايضا كذلك
فلا اشكال * والزمان * اذ لو اختلفتا في الزمان لم يتحقق التناقض
كقولنا زيد نائم اي ليلا زيد لبس بنائم اي نهارا * والمكان *
اذ لو اختلفتا في المكان لم يتحقق التناقض مثل زيد قائم اي في السوق
زيد لبس بنائم اي في الدار واعلم ان المراد من اتحاد الزمان والمكان
اتحاد زمان الواقعة والحادثة ومكانهما بمعنى اتحاد زمان نسبة
المحمول الى الموضوع واتحاد مكان نسبته اليه لا اتحاد زمان
التكلم حتى لو كلم احدي القضيتين في هذه السنة في اليوم الفلاني
في وقت الظهيرة ثم كلم الاخرى بعد الف سنة مع مراعاة الشروط
المذكورة يتحقق التناقض وكذا لو كلم احدهما في المغرب والاخرى
في المشرق معهما يتحقق التناقض بينهما اذا كان زمان النسبة
ومكانها متعديين * والاضافة * اي النسبة لا الاضافة التحويلة
كقولنا زيد اب اي لعمر وزيد لبس باب اي لبكر ونحو زيد عالم اي
بالعلوم الشرعية زيد لبس بعالم اي بالعلوم الفلسفية * والقوة *

* والفعل * اذلو اختلفتا في القوة والفعل لم يتحقق التناقض بينهما
 مثل الخمر في الدن مسكر اى بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر
 اى بالفعل * والجزء والكل * اذلو اختلفتا فيهما لم يتحقق التناقض
 مثل الزنجى اسود اى بعضه الزنجى ليس باسود اى كله والاولى
 ان يقال والجزئين اذلو اخذ من احدهما جزء ومن الاخر جزء اخر
 لم يتحقق اتناقض مثل الزنجى اسود اى بعضه كجده الزنجى ليس
 باسود اى بعض اخر منه كسنة وظفره الا ان يقال ان هذا راجع
 الى الاختلاف في الموضوع وستطالع على جواب اخر فانتظر
 * والشرط * اذلو اختلفتا في الشرط لم تتناقضا مثل الجسم مفرق
 للبصر اى بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى
 بشرط كونه اسود ولو جعل احدهما مشروطا بشرط والاخر
 غير مشروط بل جعل مطلقا لم يتحقق التناقض مثل الجسم
 مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى
 مطلقا بمعنى لا بشرط شئ لا غير ولو تعرض لذلك لكان اولى اللهم
 الا ان يجعل الاطلاق تقييدا تأمل واعلم انهم اختلفوا في ان شرط
 التناقض اثنائية ام اثنان ام واحد فقال المتقدمون اثنائية وهى
 المذكورة في المتن وقال المتأخرون اثنان وادرجوا وحدة الشرط
 والجزء والكل في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة
 والقوة والفعل في وحدة المحمول وقال ابو النصر على الفارابى
 هو واحد وهو وحدة النسبة الحكمية والمحاكمة بين المذاهب الثلاثة
 ان مذهب القدماء مختل لان حصرهم في اثنائية غير صحيح
 لان التناقض قد يرتفع باختلاف الآلة ايضا مثل زيد كاتب اى
 بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب اى بالقلم التركى وباختلاف الغاية

مثل

مثل التجار عامل اى جلوس السلطان التجار غير عامل اى لغيره
 وباختلاف المفعول به مثل زيد ضارب اى عمرو زيد ليس بضارب
 اى بكر او باختلاف الحال والتمييز والمفعول فيه وله ومعها والمطلق
 والصفة الى غير ذلك فالحصر في اثنائية غير صحيح اللهم الا ان يقال
 ان تخصيص اثنائية تخصيص ذكرى لا واقعى وهو مبنى على التمثيل
 لا على التحقيق وان مذهب المتأخرين مختل ايضا لان ارجاع
 البعض الى الموضوع والبعض الى المحمول مع امكان ارجاع الكل
 الى كل واحد ترجيح بلا مرجح وايضا اذا كان الارجاع للاختصار
 فالارجاع الى النسبة اخصر والحق مذهب الفارابى لانه متى اتحدت
 النسبة اتحد الكل ومتى اختلف واحد منها اختلفت النسبة واعلم
 ايضا ان الوحدات اثنائية شرط لجنس التناقض لالكل واحد
 منه يعنى ان شرط تحقق التناقض مطلقا الوحدات اثنائية لان
 كل واحد منه يوجد فيه هذه اثنائية بل يوجد ما يمكن ان يوجد
 مثلا زيد كاتب زيد ليس بكاتب يوجد فيه اتحاد الموضوع والمحمول
 والزمان والمكان ولا يوجد فيه الكل والجزء والشرط مثلا هذا
 هو التحقيق وبالقول حقيق * ونقيض الموجبة الكلية * واعترض
 عليه ان هذا القول ليس بوارد في محله لان محله اللائق ان يكون بعد
 قوله فالمحصورات اه لان هذا من تناقض المحصورات واجب
 بانه لما ذكر ان اتحاد الموضوع من شروط التناقض زعم زاعم
 ونوهم متوهم ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الكلية ونقيض
 الموجبة الجزئية السالبة الجزئية اذ لو لم يكن كذلك لم يتحد الموضوع
 فاجاب عن هذا التوهم اولا اهتماما فقال ونقيض اه قالوا واستينافية
 ويمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف بالانجساب والسلب لما كان

من شروط التناقض ناسب ان يذكر في اثناء باقي الشروط فلذا ذكره ههنا فان قلت كيف يكون الاختلاف من الشروط والحال انه داخل في التعريف قلت هذا التعريف من الرسوم على ما عرفت وهذا مبني على ما في بعض النسخ من قوله والمحصورات بالواو واما اذا كان بالفاء على ما في بعضها فلا يرد الاعتراض السابق لان الفاء تفرعية على ما تقدم تدبر ولفظ النقيض اما مبني على اصطلاح المنطق فيكون من قبيل الاعلام فالاضافة معنوية واما صفة مضافة الى معمولها فالاضافة لغظية وفيه شيء فشيء * انما هي السالبة الجزئية * المحصر حقيقي وضمير هي راجع الى النقيض والتأنيث اما باعتبار المضاف اليه واما باعتبار الخبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فالتناقض من الطرفين فكما ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية كذلك نقيض السالبة الجزئية الموجبة الكلية * ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان وقد عرفت * والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما * وفي بعض النسخ والمحصورتان كما هو المألوف لضمير التثنية بينهما على ما في اكثر النسخ ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى المحصورتين في ضمن المحصورات وقد وقع في بعض النسخ بينهما بتأنيث الضمير وهو ظ في صورة الجمع واما في صورة التثنية فبني على ان اقل الجمع اثنان اي كل محصورتين من المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما * الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية * وفي بعض النسخ في الكمية بدل الكلية والجزئية والمأل واحد ومراد المص ان شروط تناقض المحصورتين ثمانية على ما عرفت

واما

واما شروط تناقض المحصورتين فتسعة وهي الاختلاف في الكلية والجزئية مع الشروط الثمانية السابقة في المحصورتين فظهر من هذا لتقرير ان الاولى ان يقول المص بعد قوله في الكلية والجزئية ايضا ليكون اشارة الى الشروط الثمانية السابقة فان قلت اذا اختلفت الكمية فلا يتحد الموضوعان فلا يتحقق شرط التناقض وماله ان اشتراط الاختلاف بالكمية ينافي الاشتراط باتحاد الموضوع قلت هذا انما يرد ان لو كان المراد بالموضوع الموضوع الحقيقي اي ذات الموضوع او ما صدق عليه اما لو كان المراد بالموضوع الذكري اعني وصف الموضوع وعنوانه فيتحد الموضوعان لان الموضوع مدخول السور وهو خارج عن الموضوع فلا اشكال لابقال هذا مناف لقول النجاة في مثل كل انسان حيوان لان لفظ كل مبتدأ مضاف الى الانسان وهو مضاف اليه وكذا بعض الانسان فعلى هذا يكون الموضوع هو السور فلا يتحد الموضوعان فلا يوجد شرط التناقض لان نقول هذا من قبيل تخالف الاصطلاحين اذا اصطلاح المنطق ان السور خارج والموضوع مدخوله واما اصطلاح العربية فالموضوع هو السور على ان عصام الدين قد صرح في الاطول ان التحقيق عند العربية ان السور خارج وان المبتدأ مدخوله وقول المعربين ان كل وبعض مبتدأ قول ظاهرى مبني على المسامحة لا تحقيق لان لكليتين قد تكذبان * هذه صفري وكبرها مطوية وتقديره وكل ما شانه كذا فلا يتحقق التناقض بينهما يتح ان الكليتين لا يتحقق التناقض بينهما فان قلت قد ادخلت على المضارع تفيد الجزئية فتفيد ان التناقض يتحقق بينهما في بعض العصور قلت قواعد المطلق يجب ان تكون مطردة وما لا اطرا فلا اعتبار في المنطق اصلا وما يكون

احديهما صادقة والاخرى كاذبة في بعض الصور فهي من
 خصوص المادة * والجزئيتين قد تصدقان * وقياسه كما سبق كقولنا
 بعض الانسان كاتب وبعض انسان ليس بكاتب * فان قلت
 لم ترك بيان التناقض بين المهمتين وبين الطبيعيتين قلت اما
 المهمتان فراجعتهما الى الجزئيتين فشرطهما شرطهما واما
 الطبيعيتان فلا تستعملان في العلوم على ما عرفت ولذا ترك
 التناقض بينهما واما تناقض الشرطيات فتزول اما بالمقايسة الى
 الجمليات واما بالا حالة الى المطولات فاعرف ومن امثلة التناقض
 في المحصورات قوله عز وجل ردا على اليهود (اذ قالوا ما انزل الله
 على بشر من شيء قبل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا
 وهدى للناس) وهم يعترفون به فيتناقض السلب الكلي بالاجاب
 الجزئي ومنها كل حادث مخلوق لله تعالى وتقبضه بعض الحادث ليس
 فعلا لله تعالى ومنها ايضا لاشي من الممكن بواجب وتقبضه
 بعض الممكن واجب * العكس * قد عرفت ربطه اى العكس
 المستوى الظ ان العكس يطلق بالاشتراك على معنيين ويميز
 بالتمييز بالمستوى عن عكس التقبض وتما وصف بالمستوى لانه
 طريق مستولامت فيه ولا عوج بخلاف عكس لتقبض وقيل
 لمساواته مع الاصل في الصدق والكيف * وهو ان يصير * اقول
 العكس يطلق على المعنى المصدري وهو اللفظ ههنا ويطلق ايضا
 على الحاصل بالمصدر اى القضية الحاصلة من العكس فيقال
 عكس الموجبة الكلية جزئية وكلما صدق الاصل صدق العكس
 وما هو من احكام القضايا هو هذا الا غير ولهذا يكون حله على
 هذا المعنى اولي وح يحمل قوله ان يصير على الحاصل بالمصدر

اي القضية الحاصلة من التصيير ليصح حل ان يصير عليه وهو
 يجوز ان يكون مضارعا مخاطبا من التفعيل او غائبا مجهولا منه
 ويجوز ان يكون مضارعا معلوما من الشاى لكن الاولين اولي
 الموضوع محمولا والمحمول موضوعا * فان قلت كيف يكون الموضوع
 محمولا والمحمول موضوعا مع ان المراد من الموضوع ان ذات
 ومن المحمول الوصف كما تقرر فمتنع ان يكون الذات وصفا
 والوصف ذاتا لانه قلب الحقايق وهو ممتنع والحاصل ان هذا
 التعريف مستلزم للعمال وهو قلب العرض بالجواهر وبالعكس
 وكل مستلزم للمع بط فلهذا التعريف بط قلت هذا انما يريد
 لو كان المراد من الموضوع والمحمول الحقيقيين واما لو كان المراد
 الذكر بين فلا يريد اذ لا يلزم قلب الحقايق وانما يلزم لتبديل الذات
 وصفا والوصف ذاتا وليس كذلك لان المتبديل هو العنوان لا الذات
 كتبديل الاشخاص قلنسوتهم فان قلت هذا التعريف غير جامع
 لافراده لانه لا يشمل عكس الشرطيات مطلقا مع انه من اقسام
 المعرف قلت يجوز ان يكون المراد تعريف عكس الجمليات
 بتخصيص المعرف وترك عكس الشرطيات مقايسة واحالة ويجوز
 ان يكون المراد تعريف مطلق العكس ويحمل الموضوع والمحمول
 على الاعم من الحقيقي وما في حكمه فيشمل عكس الشرطيات
 ايضا فان قلت يفهم من هذا التقرير ان المقصودات ايضا عكسا
 مع ان القوم صرحوا بان لا عكس لها اذ لا تمايز بين جزئياتها بحسب
 الطبع وان وجد بحسب الذكر قلت لانها لا عكس لها كيف
 والمفهوم من قوائم العدد اما زوج واما فرد غير المفهوم من عكسه
 وهو ظ لكن نفي القوم عكسها من قبيل تنزيل عديم النفع منزلة

شيء عديم الوجود كما يقال لمن لا تنفع له وجوده وعدمه سبيل
وتفصيله في شرح الشمسية * مع بقاء السلب والايجاب بحاله *
الاصل في كلمة مع ان تدخل على المتبوع يقال جاء الوزير مع الامير
ولا يقال عكسه وقد تدخل على التابع نحو ان الله مع الصابرين
وهنا داخل على التابع لان بقائهما من قبيل الشروط والاصل
هو التصيير المذكور والاولى ان يقال بحالهما الا ان يأول بكل واحد
اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان
سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم
تبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة
الاموافقة لها في الكيف * والتصديق والتكذيب بحاله * اي ان كان
الاصل صادقا كان العكس ايضا صادقا لان الاصل ملزوم والعكس
لازم وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم لان الملزوم امان يكون
اخص او مساويا وايا ما كان يلزم صدق اللازم وان كان الاصل
كاذبا كان العكس ايضا كاذبا كما هو اللفظ من العبارة ومن القرائن
واعترض عليه بان هذا بطلان كذب الملزوم لا يستلزم كذب اللازم
لجواز ان يكون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص لا يوجب
انتفاء الاعم واجيب بوجهين احدهما يجوز ان يكون معنى قوله
والتكذيب ان كان العكس كاذبا كان الاصل كاذبا لان كذب اللازم
وانتفائه يستلزم كذب الملزوم وانتفائه وهذا خلاف السوق مع ان
لفظ البقاء يأبى عنه لان المتبادر منه ان الكذب الذي وجد قبل
التصيير يوجد ايضا بعده وفي الفرض المذكور ليس كذلك على
ما بينه برهان الدين في حاشية الفناري وثانيهما يجوز ان يكون
ذكر التكذيب استطراديا من قبيل قولهم فقره وغناؤه سواء

في مقابلة قول القائل ما حال زيد اذا كان زيد فقيرا في الاصل ولم يتبدل
حاله ومراوده انه فقير لكن ذكر الغناء استطراديا كذا هنا وهذا ايضا
خلاف الظاهر في مقام التعريف هذا توضيح ما في الفناري مع
عناية ما واذ قال حسام الدين والتكذيب لا يكون الا خطأ فالاولى
ان يكتفى بقوله والتصديق ويترك قوله والتكذيب كما فعله صاحب
الشمسية او يحتمل الكلام على الفرض والتقدير كما فعله الطرسوسي
ثم ان هذا التبديل لما لم يكف في عكس المحصورات بل لابد
من اختلاف الكمية في بعضها فصلها المص وقال * والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية * اعلم ان ما يكون عكسا يكون صادقا في كل مادة
يصدق الاصل فيها ولو كذب في مادة واحدة لم يكن عكسا
في اصطلاح المنطق بل العكس عندهم ما يكون صادقا في كل مادة
صدق الاصل فيها حتى لو تخلف في مادة واحدة لم يكن عكسا
عندهم اذ قواعدهم مطردة اذ عرفت هذا علمت ان الموجبة الكلية
لا تنعكس كلية لان العكس في هذه الصورة لا يصدق في مادة عموم
المحمول من الموضوع مع صدق الاصل فينتخلف فلا يثبت عكسا
اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان
لان الاخص لا يحتمل على كل افراد الاعم والاعم يحتمل على كل افراد
الاخص واما ما يكون صادقا في صورة مساواة المحمول للموضوع
فن خصوص المادة فلا اعتبار به كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق
انسان على ما عرفت * بل تنعكس جزئية * بل هذه جمهورية ذهبي
اللازم المنضبط لانا اذا قلنا علة لما بعد بل من انعكاس الكلية الجزئية
* كل انسان حيوان * فانا نجد شيئا معيناموصوفا بالانسانية
والحيوانية وذلك الشيء ذات الموضوع وافراده اذا كان ذلك الذات

معنونا بعنوانين فلنا ان نجعل تلك الذات موضوعا ونحمل
عليها احد الوصفين فيحصل مقدمة ثم نحمل عليها الاخر فيحصل
مقدمة اخرى فينتج المطر هكذا زيد حيوان وزيد انسان فينتج
من الشكل الثالث * فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية
ايضا * اي كالكلمة * تنعكس جزئية بهذه الحجة اعني قوله فاننا نجدها
اعلم ان في اثبات عكوس القضايا ثلث طرق على ما فصل في المطولات
احدها الافتراض وهو المذكور في المتن وهو ان يفرض ذات الموضوع
شيئا معينا ويحمل عليه وصف المحمول تارة ووصف الموضوع
تارة اخرى فيحصل مقدمتان على صورة الشكل الثالث وينتج المطر
مثلا نفرض ذات الموضوع زيدا ويحمل عليه وصف الحيوان تارة
فيحصل زيد حيوان مثلا وتارة وصف الانسان فيحصل زيد انسان
وترتب فنقول زيد حيوان وزيد انسان ونسقط الحد الاوسط فينتج
بعض الحيوان انسان وهو المطر وثانيها الخلف وهو ضم نقبض
العكس مع الاصل لينتج محالا لا فيردد ويقال هل جاء هذا المحال
من الصورة ام من المادة فنقول ليس من الصورة لانها شكل اول
صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها مفروض الصدق فتعين
ان يكون من الكبرى وهي نقبض العكس فهو بط لانه مستلزم
للمح اعني سلب الشيء عن نفسه فيصدق العكس وهو المطر مثلا
اذا صدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان والا
فيصدق لاشيء من الحيوان بانسان لانه نقبضه ونضم هذا
النقبض مع الاصل المفروض الصدق على هيئة الشكل الاول لينتج
محالا هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج
من الضرب الثاني للشكل الاول لاشيء من الانسان بانسان وهذا

سلب الشيء عن نفسه وهو مح وهذا المح ليس بلازم من الصورة
لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها اصل
مفروض الصدق فثبت انه لازم من الكبرى وهي فاسدة وهي
نقبض العكس فيبطل النقبض وصدق العكس مثلا يلزم ارتفاع
النقبضين وثالثها العكس وهو ان تعكس نقبض العكس
ليحصل ما ينافي مع الاصل مثلا اذا صدق كل انسان حيوان
صدق بعض الحيوان انسان والا يصدق نقبضه اعني لاشيء
من الحيوان بانسان ونعكس الى لاشيء من الانسان بحیوان وقد
كان الاصل كل انسان حيوان وهو مخالف له فهو بط واذا بطل
العكس بطل اصله اعني لاشيء من الحيوان بانسان اذ بطلان
العكس يوجب بطلان الاصل فيصدق نقبضه اعني عكس
الاصل اي بعض الحيوان انسان هذا هو التقرير الوافي فاغتنمه
واعلم ان قوله كلية مفعول به صريح لقوله لا تنعكس لامفعول
مطلق له كما ظن اذ يفسد المعنى مع وقوله اذ يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان اشارة الى مقدم قياس
استثنائي وما قبله من قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية تال له
تقريره هكذا الما صدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان
انسان ثبت ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية لكن المقدم حق
والثاني مثله ويجوز ان يجعل قوله اذ يصدق اصغرى وكبراه مطوية
تقريره هكذا الموجبة الكلية لا يكون عكسا للكلمة لان الموجبة الكلية
تختلف في بعض الصور وكل ما شأنه كذا فلا يكون عكسا للكلمة
فالموجبة الكلية لا تكون عكسا للكلمة هذا وكذا اعراب قوله جزئية
* والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك * اي انعكاس السالبة الكلية

كلية * بين * اي بديهي بنفسه اي لا يحتاج الى الدليل لانه فان قلت
هذا دليل الانعكاس مع انه بديهي لا يحتاج الى الدليل فالخاجة اليه
قلت هذا بديهي خفي وهو تنبيه لا دليل او نقول انه بديهي بعد الدليل
لا قبله او نقول انه دليل لحكم البدهة لا لاصل الحكم اذا صدق قولنا
لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والا صدق
نقيضه اعني بعض الحجر انسان وينعكس الى بعض الانسان حجر
وهو نقيض الاصل وهو بط فيبطل بعض الحجر انسان لما عرفت
في صدق العكس وهو المظ وهذا طريق العكس او نضم النقيض
الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الحجر انسان
ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الانسان لبس بانسان وهو
مح وهذا الملح لبس من الصورة ولا من الكبرى لما عرفت فظهر انه من
الصغرى وهي نقيض العكس فبطات في صدق العكس فلا يلزم
ارتفاع النقيضين وهو المظ وهذا طريق الخلف ولا يجري الافتراض
في السوالب وهو ظ على ما بين في محله ووربط هذا الدليل ايضا
اما بكونه مقدما لتال مقدم او كونه قياسا اقترايا بهذا التقرير هكذا
السالبة الكلية تنعكس كلية لان السالبة الكلية لا تختلف في جميع المواد
والصور وكل ما شأنه كذا فينعكس كلية فالسالبة الكلية تنعكس
كلية * والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما * منه صوب مفعول مطلق
لقوله لا عكس اي لا عكس لها عكس لزوم او تميز ويجوز ان يكون
حالا بمعنى لازما وانما قال لزوما لانه ينعكس في بعض الصور مثل
بعض الانسان لبس بحجر وبعض الحجر لبس بانسان ومثل بعض
الحيوان لبس بابيض وبعض الابيض لبس بحيوان فان قيل قوله
لزوما حشو مفسد لانه يشعر ان يتحقق العكس ولا يكون لازما وهو

باطل

باطل لان كونه لازما من لوازم العكس وشرايطه وانتفاء اللازم
والشرط يستلزم انتفاء الملزوم والمشرط واذا انتفى اللزوم
انتفى العكس قلنا يجوز ان يكون النفي راجعا الى القيد والمقيد
جميعا وان كان المشهور ان يكون النفي راجعا الى القيد وحده لا يلزم
وجود العكس بدون اللزوم ويمكن ان يحجب ايضا بانه يجوز ان يكون
العكس محمولا على المعنى اللغوي دون الاصطلاحي وح يحتاج
الى التقييد باللزوم لان العكس اللغوي موجود في بعض الصور
كما في المثالين السابقين فقيده ليخرج امثال هذه وح يكون مجموع
القيد والمقيد عبارة عن العكس الاصطلاحي ويمكن ان يحجب
ايضا بان النفي راجع الى القيد اعني اللزوم ويكون نفي اللزوم كناية
عن نفي العكس لان كل عكس لازم للاصل واذا انتفى اللزوم انتفى
العكس لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم * لانه يصدق
قولنا بعض الحيوان لبس بانسان ولا يصدق عكسه * اعني
بعض الانسان لبس بحيوان لان نقيضه صادق وهو كل انسان
حيوان ولو صدق هذا ايضا لاجتمع النقيضان هذا ولا تصح الى كل
ما سمعت فان قلت من احكام القضاء عكس النقيض وتلازم
الشرطيات فلم لم يتعرض المص اليهما قلت اما عدم تعرضه
لعكس النقيض فان المتعبر منه عكس نقيض المتقدمين وعقد
الرسالة لبيان مذهب المتأخرين ومذهبهم فيه غير مختار ولا
استعماله في العلوم والانتاجات مع ان مذهب المتقدمين ايضا نادر
الاستعمال في العلوم قليل الجدوى فلذا لم يتعرض له واما عدم
تعرضه لتلازم الشرطيات فالمراد من عقد الكتاب بيان الحليات
وبيان الشرطيات استطرادى كما هو الظ من سوجه مع ان عكس

الشرطيات يفهم من بيان عكس الجمليات لان عكسها في حكم عكسها حتى ان الشرطية المتصلة بالضرورة الكلية والجزئية تنعكس جزئية والسالبة المتصلة الكلية تنعكس كعكسها والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما كما في الجملة واما المتصلة الاتفاقية مطلقا والمنفصلات باسرها فلا عكس لها وقد عرفت فتذكر ونحن نبين لك عكس النقيض في الجملة فنقول عكس النقيض عند القدماء عبارة عن جعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني اولا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والصدق بحاله كما اذ عكسنا قولنا كل انسان حيوان قلنا كل ما لبس بحيوان لبس بانسان وهذا على خلاف العكس المستوي في المحصورات حتى ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها والموجبة الجزئية لا عكس لها والسالبة الكلية والجزئية تنعكسان سالبة جزئية ثم ان المختار هو هذا المذهب وعند المتأخرين هو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق والمخالفة في الكيف نحو كل انسان حيوان ولبس كل ما لبس بحيوان بانسان وهذا الحكم مخصوص على المطلقات واما الموجهات فلها احكام مخصوصة لها مخالفة لاحكام المطلقات على ما فصل في المطولات فارجع اليها * القياس * لما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها وهذا هو المقصد الاقصى والمطلب الاعلى اذ به تدرك الاحكام العقلية والشرعية وكيفية استنتاجها واستثمارها وبه يحصل اليقين في المطالب اليقينية خصوصا اليقين بثبوت الواجب تعالى والقياس في اللغة تقدير شيء على مثال شيء آخر من قاس يقبس قياسا على وزن ضرب بضرب

وهو من المصادر الخفية وزنه صرفا كما يدل عليه قول من قال اول من قاس اابس لامن قاييس يقاييس مقاييسه وقياسا لان جعله من المزيدي زائد وفي الاصطلاح * قول * قد عرفت انه ان اريد به القياس المعقول فالمراد بالقول الاخر القول المعقول وان اريد به القياس الملفوظ فالمراد به القول الملفوظ وقد حققنا هذا المقام في تعريف القضية فارجع اليها فان قلت الانسب ان يقال اقوال لان القياس اابس بقول واحد بل هو قولان فصاعدا فلم قال قول بالافراد قلت لعلى التعبير بالافراد للاشارة الى الفرق بين الدليل المنطقي والاصولي فان الهيئة داخلية في الدليل المعقولي فله وان كان اقوالا لكنه صار قولاً واحدا بسبب التأليف وعروض الهيئة له ولهذا قال قول ولم يقل اقوال واما الدليل الاصولي فالهيئة خارجة عنه لانه اما مفرد كالعالم وهو المذهب المشهور منهم واما مقدمات متفرقة واما مقدمات معروضة للهيئة ايضا وهو المذهب التحقيقي منهم فالمشهورى اخص من التحقيقي على ما بين في محله فالهيئة خارجة عن كليهما فان قلت القول هو المؤلف بعينه فيكون ذكر المؤلف بعده مستدركا فالاولى ان يقال قول من اقوال قلت لو قال هكذا لتوهم انه قول واحد من بين الاقوال وقضية من افراد القضايا فتوهم خلاف لمق فلندفع هذا التوهم زاد قوله * مؤلف * ويمكن ان يجاب عنه بان القول ههنا بمعنى ما يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون اسما جامدا فلا يتعلق به حرف الجر اعني من اقوال فزاد قوله مؤلف ليعلم ان حرف الجر فان قلت المؤلف والمركب بمعنى واحد فلم قال مؤلف ولم يقل مركب قلت لانهم انما بمعنى واحد كيف

والمؤلف اخص من المركب لان المؤلف ما يكون بين اجزائه
الفئة ونسبة والمركب اعم كما سبق والقياس من قبيل الاول
دون الثاني ولو سلم فهذا السؤال من قبيل تعيين الطريق وهو
لبس من الوضائف الوجهة * من اقوال * لم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور فان المقدمة ما جعلت جزء قياس اوجبة والقياس
ما اخوذ في تعريف المقدمة ولو اخذ المقدمة في تعريف القياس
لزم الدور فان قلت لم لم يقل من قضايها مع ان القياس مركب منها
لا من الاقوال التي هي اعم منها لان القول هو المركب مطلقا
سواء كان تاما او ناقصا قلت نعم وان كان القول اعم من القضية
لكن المراد به ههنا ما يرادف القضية بقريئة ما بعده من التسليم
واللزوم فتدبر فان قلت القياس قديتر كمن قولين ايضا فالظ
ان يقال من قولين فصاعدا ليشمل القسمين قلت هذا جمع
مستعمل في تعريفات هذا الفن وكل جمع شأنه كذا فالمراد به
ما فوق الواحد فاذا كان المراد به ما فوق الواحد فيشمل القسمين
اعني البسيط والمركب اذ المشهور ان القياس قسمان بسيط
ومركب فالبسيط ما يتركب من قولين فقط كأمثلة المتن والمركب
ما يتركب من ثلاثة فما فوقها سواء كان موصول التام او مفصولها
كما سيجي بيانه وانما قلنا المشهور لان التحقيق ان القياس
لا يتركب من اكثر من قولين وما يتركب صورة من اكثر من قولين فهو
في الحقيقة اقبة متعددة لا قياس واحد فالمركب من الثلاثة قياسان
ومن الاربعة اقبة ثلاثة ومن الخمسة اقبة اربعة وهكذا
وعلى هذا التحقيق فالجمع بمعنى التثنية لا غير من قبيل (فقد صغت
قلوبكما * متى سلمت * لفظ متى من ادوات السور الكلي بمعنى كلما

و بعضهم اورد كلمة اذ بدل متى فاورد عليه بان التعريف لا يكون
مانعا عن اغيابه واجيب عنه بان الابهال هنا بمعنى الكلبة فلذا
عدل المص الى صريح متى وصمير سلمت راجع الى الاقوال المعقولة
سواء كان المراد من ظاهر الاقوال المعقولة او المملفوظ لا يقال
اذا كان المراد من ظاهرها المملفوظة ومن ضميرها المعقولة يلزم
ان لا يكون الضمير عين مرجعه لانا نقول هذا جائز بطريق
الاستخدام كما سبق والمراد من التسليم الاذعان والقبول القاي
فان قلت لم زاد قوله متى سلمت ولم يكتف بقوله من اقوال لزم عنها
اه قلت ليشمل تعريف القياس القياس الصادق المقدمات والكاذب
المقدمات مثال الصادق معلوم ومثال الكاذب كل انسان حمار
وكل حمار حجر فان هاتين القضيتين وان كذبتا الا انها بحسب
لو سلمنا لزم عنهما ان كل انسان حمار ومثال الصادق بعضها
والكاذب بعضها نحو زيد حمار وكل حمار ناطق ينتج ان زيدا ناطق
* لزم عنها * يخرج به الاستقراء الناقص مثل كل حيوان يحرك
فكاه الاسفل عند المضغ لان الحيوان اما انسان واما فرس
واما بغل واما بقرة الى غير ذلك وكل هذا يحرك فكاه الاسفل
عند المضغ فكل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند المضغ لانه لا يلزم
منه النتيجة لان هذا الاستقراء ناقص لان التماسيح يحرك فكاه
الا على عند المضغ وايضا يخرج به التمثيل غير منصوص الغلة
مثل النبيذ كالخمر والحمر حرام لاسكاره فالتبذ حرام فهذا ليس
بقياس لانه لا يلزم منه النتيجة لان عليه الاسكار الحرمه غير معلوم
ولا منصوص وانما قيدنا الاستقراء بالناقص والتمثيل بغير منصوص
الغلة لان الاستقراء التام قياس مقسم داخل في التعريف

مثل العنصر اما نار او هواء او تراب او ماء والنار جوهر والتراب جوهر
والهواء جوهر والماء جوهر فينتج ان العنصر جوهر فهذا قياس
مقسم متحد النتيجة داخل في التعريف والتشبيه المنصوص
العلة ايضا قياس مثل اللواطة حرام لانه اذى وكل ذى حرام
لقوله تعالى (ويستلونك عن المحيض قل هو اذى) فاللواطة حرام
* لذاتها * وضمير عنها وكذا ضمير لذاتها راجعان الى الاقوال
المعقولة فلا يلزم التفكيك والانتشار في الضمائر والظ من كلام
المحقق في شرح الشريعة انهما راجعان الى الاقوال المملوطة
وفي سلمت الى المعقولة وامر التفكيك سهل خرج به مالا يلزم
لذاتها بل بمقدمة اجنبية غريبة كما في قياس المساواة وهو
ما يتركب من قضيتين متعلقين بمجول اوليهما يكون موضوع
الاخري بشرط اتحاد المحمولين كقولنا مساو لب وب مساو
لج فانهما يستلزمان ان مساو لج لكن لا اذاتهما بل بواسطة
مقدمة غريبة وهي ان كل مساو للمساوى للشيء مساو لذلك لشيء
فلذا لم يتحقق هذا الاستلزام الا ببحث يصدق هذه المقدمة
مثل الدرة في الحقبة والحقبة في البيت فالدرة في البيت لان ما في
الشيء الذي هو في الاخر يكون فيه اما اذا لم تصدق تلك المقدمة
لم يحصل منه النتيجة كما اذا قلنا انصف لب وب نصف لج لا ينتج
ان انصف لج لان نصف النصف لا يكون نصف بل ربعا
فان قلت اذ خرج قياس المساواة من التعريف لا يكون التعريف
جاء لانه من افراد القياس كما يظهر من اسمه قلت لان من افراد
القياس وتسميته قياسا مجاز على طريق الاستعارة المصروفة
لانه مشابه للقياس في الصورة والمعرف هو القياس الحقيقي

فلا يضر خروجه من التعريف بل يجب الخروج والالزام
ان يكون التعريف اعم واعلم ان المقدمة الاجنبية تكون دائما كبرى
للتنتيجة الحاصلة من القياس الاول فينتج المط فعمل منه ان قياس
المساواة مركب دائما لا بسيط مثلا ان مساو لب وب مساو
لج قياس اول ينتج ان مساو للمساوى لج فتجعل هذه النتيجة
صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى هكذا مساو للمساوى لج
وكل مساو للمساوى لج مساو لج فامساو لج فان قلت ما الفرق
بين قياس المساواة وبين القياس الغير المتعارف قلت الفرق
بينهما انه ان اتحاد المحمولان فقياس مساواة كما سبق مثاله وان تغايرا
فقياس غير متعارف مثل مساو لب وب ح فينتج ان مساو
لج فهذا قياس قطعي الانتاج بلا احتياج الى مقدمة غريبة
وينعقد منه الاشكال الاربعة وتفصيله في الرسالة الموسوية ووضحنا
في شرحنا عليه فارجع اليها قول اخر * اي مغاير لكل واحدة
من المقدمات والا لكان هذا انا ومصادرة على المطوهر بالبحث سببين
في بحث القياس الاستثنائي واعتراض على هذا التعريف من وجوه
الاول ان ذكر اللزوم بعد قوله متى سلمت مستدرك لانه يفيد مفاده
واجيب بان ذكره تنصيص على كون الشرطية لزومية اشاني ان
قوله متى سلمت يخرج قياس المساواة لان مقدماته كلما سلمت
لم يلزم منها النتيجة بل تارة تلزم وتارة لا تلزم فيخرج قياس المساواة
بكلية متى فلا حاجة الى قوله لذاتها في الاخراج فيكون مستدركا
واجيب ايضا بان الاخراج بها خفي فزاد قوله لذاتها لانه لا يشمل قولنا كل
انسان انسان وهذا التعريف غير جامع لافراد لانه لا يشمل قولنا كل
انسان انسان وكل انسان حيوان ينتج كل انسان حيوان وكذا لا يشمل

قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان يتبع كل انسان حيوان
لان النتيجة فيها عين احدي المقدمتين فيخرج عن تعريف القياس
بقوله قول آخر مع انه قياس واجيب باننا لانم انه قياس كيف وحمل الشيء
على نفسه غير مفيد واولس فالتيجة باعتبار انها مجردة عن القران
تغير نفسها باعتبار القران لمقدمة اخرى فهي بالاعتبار الثاني مقدمة
وجزء القياس وبالا اعتبار الاول قول آخر الرابع ان هذا التعريف غير
مانع عن اغيابه لانه يصدق على القضايا المركبة الموجهة بالنسبة
الى عكوسها فانه يصدق عليها انه قول مواف آه مع انها ليست
بقياس واجيب بان المراد من الاقوال القضايا التفصيلية والقضايا
الموجهة المركبة ليست باقوال تفصيلية بل احدهما تفصيلية
والاخر اجمالية فيخرج الموجهات بقوله اقوال واولس عموم الاقوال
منهما فالمراد من اللزوم اللزوم بطريق النظر وتجشم الاكساب
بان يتحرك الذهن من المطلوب المشهور به من وجه الى مباديه ثم
يتحرك بينهما ويرتب ويصور بصور الاشكال فينتقل منها الى
المط كما ان المراد من الاستلزام الواقع في تعريف التعريف ما يكون
على وجه النظر والاكساب وانما تطلق اللزوم ولم يقيد بقيد بطريق
النظر فيهما اعتمادا على شهرة كون القياس والتعريف من اقسام
النظر فخرج الموجهات بقوله لزم لان استلزامها لعكوسها ليست
بطريق النظر بل بالبداهة فلا اشكال الخامس ان هذا التعريف
لا يتناول الى ما بعد الدليل الاول من الادلة والاقبسة على مطلوب
واحد لانه لما كان الدليل الاول مفيدا للعلم بالمط كان الدليل الثاني
والثالث الى غير ذلك غير مفيد للعلم بذلك المط والالزم تحصيل
الحاصل وهو بط فخرج من تعريف القياس الدليل الثاني

والثالث

والثالث وغيرهما بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر مع انه من افراد
المعرف واجيب بان هذا انما يرد لولم يكن الطرق مشخصة الذي
الطرق اما لو كانت مشخصة فلا يرد لان ما بعد الدليل الاول ح
يفيد العلم الجديد لذلك المط فلا يلزم تحصيل الحاصل فيدخل
في التعريف واولس فلا يضر خروجه لان ما بعد الدليل الاول ليس
بدليل حقيقة بل فرضا ومجازا والمعرف هو الدليل الحقيقي والقياس
الاصلي السادس ان هذا يصدق على القياس المركب من المقدمات
التي لها دخل في الاستلزام ومن غيرها التي لا تدخل لها في الاستلزام
مع انه ليس بدليل وقياس لان المركب من الداخل والخارج
خارج فالتعريف غير مانع واجيب بان المتبادر من لزومه عنها
ان يكون لكل واحد منها مدخل في اللزوم وحمل التعريف على
المتبادر واجب فيكون مادة النقص خارجة عن التعريف لانعدام
مدخلية الواحد منها في اللزوم واولس الدخول فيه فهو من الافراد
والمقدمة المستدركة المضمومة اليه كالحجر المضموم الى جنب زيد
فكما ان هذا الحجر لا يخرج زيدا عن الانسانية فكذا هذه المقدمة
المستدركة لا تخرج الدليل عن الدليلية السابع انه ان كان المراد
من الاقوال القضايا بالفعل خرج القياس الشعري عن تعريف
القياس اذ مقدماته ليست بقضايا بالفعل وان كان المراد منها ما هو
اعم من الفعل والقوة دخل في تعريف القياس القضية الشرطية
المستلزمة لعكوسها واجيب بان المقدمات الشعرية وان لم تكن
قضايا بالفعل وليس فيها حكم في نفس الامر لكنها قضايا بالقوة
ولها حكم على تقدير التسليم فتفيد الجزم على هذا التقدير فيدخل
في تعريف القياس القياس الشعري وبهذا اندفع الاعتراض

مخرج الخطابة والمغالطة عن التعريف الثامن ان هذا
التعريف غير جامع لانه لا يصدق على ما عدا الشكل الاول لان انتاج
ما عداه ليس لذاته بل بطريق الخلف والافتراض والعكس على
ما بين في المطولات فيخرج من تعريف القياس بقيد لذاتها
واجيب بان انتاج ما عداه واستلزام النتيجة ليس الا بالذات لكن
الاستلزام الذاتي لما كان خفيا بين بالطرق الثلاث بخلاف قياس
المساواة فانه لا يستلزم النتيجة بدون المقدمة الغربية فخذ هذه
المباحث وكن من الشاكرين فان امثالها من سوانح الزمان وكثيرا ما
يخل الزمان عن اذهان الانسان واعلم ان استلزام الدليل للنتيجة
بطريق جرى العادة عند اهل السنة والجماعة بمعنى ان عادة الله
تعالى جرت بخلق العلم للنتيجة عند النظر الصحيح واستحضار
مقدمات القياس على السرائط المعتبرة واوشاء الله لم يخلقه وعند
الحكماء انه بطريق الاعداد والاضطرار عند النظر الصحيح وعند
المعتزلة بطريق التوليد بمعنى ان ترتيب المقدمات فعل المستدل
بالمباشرة واستلزام النتيجة اثر مترتب على فعله فيكون فعلا بالتوالي
وعند الامام الرازي انه بطريق اللزوم واعتراض على الامام انه
ان اراد باللزوم اللزوم العادي يرجع الى مذهب اهل السنة وان
اراد به اللزوم الذاتي يرجع الى قول الحكماء ويمكن اختيار الشق
الثاني ودفع المحذور بان الاستلزام الذاتي بين الاشياء لا ينكر
عند الاشاعرة وهذا لا يوجب كونه تعالى مضطرا لانه تعالى
مختار ايضا في اعطاء العلم بالنتيجة وعدم اعطائه بعدم اعطاء
مسببه وهو النظر الصحيح وان لم ان المراد من القول الاخر النتيجة
لكن هذا القول الاخر يسمى قبل الشروع في الاستدلال دعوى

وبعد الشروع فيه وقبل تحصيله يسمى مطلبا باو بعد تكميل
الاستدلال يسمى نتيجة * وهو * اي القياس اما اهترى وهذا شروع
في التقسيم بعد التعريف ليكون اوقع في النفوس قد افترق مع
ان مفهومه عديم ومفهوم الاستثنائي وجودي كاسيائي لان
الافتراضي هو الاكثر الشائع في الاستعمال ولعمومه لانه يتركب من
الجليات والشرطيات عند المحققين بخلاف الاستثنائي والافتراضي
ما لا يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل اي
بصورته وان كان مذكورا فيه بمادته سمي افتراضيا لافتران الحدود
الثلاثة فيه اولانه جمع المقدمتان فيه بحرف دال على الافتزان
والاجتماع بخلاف الاستثنائي فانه فرق بحرف الاستثناء * كقولنا
كل جسم * وهو ما يقبل الانقسام طولا وعرضا وعمقا وهل يكنى
في الجسمية الجزء ان الغير المنجزيان ام لا بد من اثنية او من الاربع
او من الثمانية فلهذا خلاف مشهور في الكتب الكلامية * مؤلف * وقد
عرفت معناه وكل مؤلف يحدث اي بالزمان وهو ما لعدمه سبق وتقدم
على وجوده زمانا او بالذات وهو ما لعدمه سبق وتقدم على وجوده
ذاتا بمعنى احتياج المذخر المتقدم كتقدم الذات على الصفات
في الباري تعالى وهو الملايم * هذا فكل جسم يحدث * وهذه النتيجة
ليست بمذكورة بالفعل في القياس نفسها ولا نقيضها بل بالمادة
على ما لا يخفى * واما استثنائي * سمي به لاشتماله على حرف الاستثناء
وهو لكن فعده المنطقيون من حروف الاستثناء حقيقة لان نظرهم
الى المعاني بخلاف النحويين فان عندهم من حروف الاستثناء مجازا
لا حقيقة وهو ما يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بصورته
وهيئة لا بحقيقته لان ما في القياس عار عن الحكم والنتيجة مشتملة عليه

فلا يكون عينها حقيقة على ما عرفت وسيجيء تفصيله * كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود لكن الشمس طالعة فانهار
 موجود فان النتيجة فيه اعني النهار موجود مذكور في القياس بصورته
 فالمقدمة الاولى اعني ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود مقدمة
 شرطية وقوانا لكن الشمس طالعة مقدمة واضحة فالمراد بالواضحة
 استثناء عين المقدم كما سيأتي والمركب من المقدمتين قياس استثنائي
 * لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة * فان نقبض
 النتيجة مذكور في القياس بالفعل اعني الشمس طالعة فقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود مقدمة شرطية وقولنا
 لمكن النهار ليس بموجود مقدمة رابعة والمراد بالرافعة استثناء
 نقبض التالي والمركب من المقدمتين قياس استثنائي لا يقال ان لم يكن
 القياس الاستثنائي قياسا كما هو المفهوم الموهوم من التعريف
 لان النتيجة فيه ليست قولاً آخر بل هو جزء القياس فالتقسيم بط
 لانه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياسا كما هو اللفظ
 من التقسيم فتعريف القياس بط لانه لا يشمل اليه لانه يخرج بقوله
 قول آخر لانا نقول نخار الشق الثاني ونجيب بان النتيجة فيه
 قول آخر ومغايرة للمذكور في القياس لان النتيجة لا يمكن ان تكون
 بعينها في القياس لا على ان تكون عين احدي المقدمتين
 ولا ان تكون جزء من احديهما والالكان العلم بالنتيجة مقدما
 على العلم بالقياس بمرتبة او بمرتبتين فعلم ان النتيجة غيرها
 حقيقة اذ المذكور في القياس ملاحكم فيه لانه وقع طرفا
 من الشرطية فلا حكم فيه والنتيجة قضية مستقلة فيها
 حكم فتغايرنا بالتعريف والتقسيم صحيح ان فلا اشكال * والمكرر

بين مقدمتي القياس * التكرير اعادة الشيء واحدة كانت او كثيرة
 والمقدمة معان كثيرة كما سبق لكن المراد ههنا ما جعلت جزء قياس
 او حجة لا يقال الحدالا وسط ليس بمكرر بين المقدمتين بل بين
 الموضوع والمحمول وبين المقدم والتالي فلا يصح قوله بين مقدمتي
 القياس بظاهره لانا نقول في الكلام مجاز حذف اي بين طرفي
 مقدمتي القياس او مجاز مرسل بطريق ذكر الكل وارادة الجزء
 بان يراد من المقدمتين الطرفين * فصاعدا * حال وان كان مع الغاء
 اذ هو في الحقيقة داخل على العامل المضمرك كما في قولهم اخذت بدرهم
 فصاعدا اي ذهب الثمن صاعدا اي زائدا على الدرهم والتقدير
 ههنا زاد على المقدمتين صاعدا عليهما او يذهب المقدمتان صاعدا
 فلا وجه لما في شرح الفرائض لان كمال پاشا من ان الغاء لا يناسب
 المقام وقوله بين مقدمتي القياس اشارة الى القياس البسيط وقوله
 فصاعدا اشارة الى القياس المركب كما عرفت وسيجيء تفصيلها
 ان شاء الله تعالى * يسمى حدا اوسط * متوسطه بين طرفي المط
 (فان قلت المتوسط ليس الا في الشكل الاول والرابع دون الثاني
 والثالث قلت يكفي في وجه التسمية وجوده في البعض ولا يجب ان
 يكون موجودا في الكل او نقول الاشكال الباقية راجعة الى الشكل
 الاول فلا شكل الا هو في الحقيقة حتى قصر ابن الحاجب عليه
 في مختصر المنتهى فلا اشكال واعلم ان الغرض من الحدالا وسط
 ارتباط احدي المقدمتين بالآخرى فلولا تكرير بين المقدمتين
 لم يكن بينهما ارتباط ولم يكن النسبة فيهما شيء واحدا فلاجل
 ذلك كان اطراف مقدمتي القياس اربعة في اللفظ وثلاثة في المعنى
 * وموضوع المط يسمى حدا اصغرا * لانه في الغالب اقل افراد من

المحمول فيكون اصغر * ومحموله يسمى حدا كبيرا * لانه في الغالب اكثر
افرادا فيكون اكبر * والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لانها
صاحبة الاصغر * والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى * لانها صاحبة الاكبر
واعلم ان هذه الاسامي مبنية على التشبيه بقليل الافراد لقليل الاجزاء
وكثيرها لكثيرها فيكون استعمال الاصغر والاكبر والصغرى
والكبرى على طريق الاستعارة المصروفة في الاصل ثم صار كل منها
حقيقة عرفية فان قلت بيان المص لا يشمل الاقتراني الشرطي
بل يختص الاقتراني الجملي فالاولى ان يبدل الموضوع والمحمول
بالمحكوم عليه وبه ليعم الجملي والشرطي قلت بين الجملي واحال
الشرطي عليه ويمكن ان يعمم الموضوع والمحمول من الحقيق
والاعتباري على ما سبق تذكر فان قلت هذه الاسامي صيغ تفضيل
وهي مشروطة بالاستعمال باحد الاشياء الثلاثة لانف واللام ومن
والاضافة وهما انتفى الكل فكيف يصح استعمالها ههنا قلت هذه
الاسامي ليست بصيغ تفضيل ههنا بل اعلام فلا ضير في
ترك الشروط واوسلم فيجوز ان يكون كلمة من مقدرة كما في الله اكبر
لكن فيه ضعف تدبر * وهيئة التأليف * اي الهيئة الحاصلة من
التأليف فالاضافة من قبيل سبحانه * من الصغرى والكبرى *
صلة التأليف ومن داخله على المادة * تسمى شكلا فيجوز تدكير ضمير
يسمى وتأتي لانه بين المذكر والمؤنث والشكل في اللغة الهيئة التي
تحصل من احاطة الحد الواحد بالحدود المقدار وفي اصطلاح
المنطق هيئة تحصل من اقتران الصغرى للكبرى شبه الهيئة
المعنوية بالهيئة الحسية استعمال ما وضع للهيئة الحسية في الهيئة
المعنوية على طريق الاستعارة المصروفة الاصلية كما في رأيت

اسدا في الحمام ثم صار حقيقة عرفية والاشكال اربعة فان قلت لم قال
والاشكال ولم يقل وهو مع ان المقام مقام الضمير لسبق مرجعه
بلا فاعلم قلت تنبيهنا على التعدد في الوهلة الاولى وهذا الحصر
عقلي لا يجوز العقل قسما آخر كما ستطلع عليه وقد حققنا الحصر
باقسامه فيما سبق * لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
وموضوعا في الكبرى فهو * هذا الضمير اما راجع الى القياس الحاصل
من كون الحد الاوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى اذ
مرجع الضمير لا يجب ان يكون مصرحا بل يجوز ان يكون ضمنا او
راجع الى الحد الاوسط فمحجب ان يكون المضاف مقدرا اما في طرف
المبتدأ اي قد هو بمعنى صاحب الحد الاوسط او في طرف الخبر اي
فهو ذو * الشكل الاول * واعتز من ابن سينا على الشكل الاول بان
المعتبر عندهم هو هذا الشكل مع ان الاوسط غير مكرر فيه لان الحد
الاوسط لما كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى تغايرا اذ
المراد بالمحمول المفهوم وبالموضوع الذات وما صدق عليه فلا يتكرر
الاوسط فيه فلا ينتج فاستصعب هذا الاشكال غاية الاستصعاب
واجيب بان التكرار في العنوان كاف في الانتاج فلا اشكال وفيه شيء ما
فاستخرج واجيب ايضا بحمله على مذهب المتقدمين لان المراد
بالموضوع ايضا المفهوم عندهم كما سبق فيتكرر الاوسط وهذا الجواب
قريب الى الصواب واقول لو لوحظ معاني القضايا المحصورة
على الوجه الذي حقق في تحقيق المحصورات لم يرد هذا الاشكال
على مذهب المتأخرين فان معانيها ان الافراد التي يصدق عليها
عنوان الموضوع يصدق عليها عنوان المحمول فيتكرر فلا اشكال
وان اردت كمال التوضيح فارجع الى شرح الشمسية للقطب وان كان

بالعكس * اي ان كان الحد الاوسط ملابسا بعكس الشكل الاول
 بان يكون موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فلبس المراد
 بالعكس المنطقي بل اللغوي وهو المعبر في الفارسية بسر تكون * فهو
 الشكل الرابع * توجيه هذا الضمير وما بعده من الضميرين مثل
 ما مر قدمه لطلب الاختصار وقدم الثالث لمناسبتة الرابع كقولنا
 كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق * وان كان
 موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الثالث كقولنا كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق والشكل الثالث
 لا ينتج الاجزيا * وان كان محمولا فيهما فهو الثاني * كقولنا كل انسان
 حيوان ولا شيء من الحجر بحجر ولا شيء من الانسان بحجر فان قلت
 هذه التعاريف الاربعة غير جامع لان الشكل الاول ما يكون
 متعلق بمحمول الصغرى موضوعا في الكبرى فتعريف الشكل الاول
 لا يشمل اليه مثل كل انسان مساو للناطق و الناطق بشرف كل
 انسان مساو للبشر وكذا لا يشمل تعريف الشكل الثاني ما يكون
 متعلق بمحمول الصغرى محمولا في الكبرى مثل كل انسان مساو للناطق
 ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بمساو للحجر وكذا
 لا يشمل تعريف الشكل الثالث ما يكون متعلق بموضوع الصغرى
 موضوعا في الكبرى مثل كل مساو للبشر ناطق وكل بشر انسان
 فبعض المساوي للناطق انسان وكذا تعريف الشكل الرابع لا يشمل
 ما يكون متعلق بموضوع الصغرى محمولا في الكبرى مثل كل مساو
 للبشر ناطق وكل انسان بشر فبعض المساوي للناطق انسان
 مع ان كلامها من افراد المعرف فيكون التعريفات الاربعة باطلة
 لكونها تعريفات بالاختصاص قلت نعم لكن نجب بتخصيص كل

من المعارف بالمتعارف فان الاقبسة والاشكال قسمان متعارف
 وغير متعارف فغرض المص تعريف المتعارف وترك غير المتعارف
 لعدم شهرته كما ينبغي عنه اسمه فيكون التعريفات جامعة ومساوية
 للمعارف وتفصيل غير المتعارف وما يطوى احدى مقدمتين
 من الاقبسة في الرسالة الموسوية وشرحنا عليه فارجع بالبصيرة
 فان قلت لم ترتب الاشكال الاربعة على هذا الترتيب بان يجعل
 ما يكون محمول الصغرى موضوعا في الكبرى اولا وما يكون محمول
 الصغرى محمولا في الكبرى ثانيا وهكذا ولم لم يعكس الترتيب قلت
 اشارة وتنبها الى تفاوت الاشكال الاربعة في القوة والضعف
 فالاول افضلها واقواها فجعل في المرتبة الاولى واقوويته عن
 ما عداه من وجوه احدها انه ينتج المطالب الاربعة اعني الموجبة
 الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية التي هي
 اشرف القضايا وثانيها ان انتاجه قريب من الطبع يكاد الذهن
 الصحيح يدركه باول وهلة من غير احتياج الى تكرور وروية لانه على
 النظم الطبيعي الذي هو الانتقال من موضوع المط الى الحد
 الاوسط ثم منه الى محمول المطلوب فيلزم الانتقال من موضوع
 المطلوب الى محموله وثالثها انه كثير الورد والاستعمال في السنة
 من يعتد به وكلام من يوثق عليه ثم وضع الشكل الثاني لانه
 قريب من الشكل الاول لمشاركتة اياه في صفراء وهي اشرف
 المقدمتين لانها مشتملة على الموضوع الذي هو الذات واما الكبرى
 فهي مشتملة على المحمول الذي هو الصفة والذات اشرف من
 الصفات والمشتلة على الاشرف اشرف فلهذا كان هذا الشكل ثانيا
 للاول ان قيل ان الثالث ينتج الايجاب بخلاف الثاني فانه لا ينتج

الاسلوب قلنا فضل الكلية على الجزئية اكثر من فضل الايجاب على السلب لان من السوالب ماهو في قوة الايجاب كالسالبة السالبة المحمول وليس من الجزئي ماهو في قوة الكلي ثم وضع الشكل الثالث لانه قريبا ايضا لما ركته اياه في كبراه وهي اخس من الصغرى ثم وضع الرابع لمخالفته الاول في مقدمته معا * فهذه هي الاشكال الاربع المذكورة في كتب المنطق * فان قلت لاحاجة الى هذا القول بل زائد لا طائل تحته خصوصا في المتن الموجز المختصر بعد قوله والاشكال اربعة قلت لما وقع الاختلاف في كون الاشكال ثلاثة ام اربعة حيث اسقط اتفاق ابي وابن سينا والعزالي وجالينوس الشكل الرابع وعدوا الاشكال ثلاثة وذكر الامام الرازي ومن تبعه اياه وعدوا الاشكال اربعة كان المقام مقام اثبات كيد فكرر كونها اربعة دفعا لتوهم كونها ثلاثة وان كان هذا مذهب المتقدمين لان هذا المتن للتأخيرين ثم نية المص على انحطاط رتبته وتسفل درجته فقال * والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا * فاشار الى منسأ غلط المتقدمين في الانكار فتر لو بعده عن الطبع منزلة الانكار الحقيقي وليس كذلك واوجمل انكار المتقدمين على المبالغة لارتفع الخلاف وصار النزاع لفظيا وهو غير مناسب لانه ينساق الى تجهيل الطرفين وتحميقهما ووجه بعده انه مخالف للقريب عن الطبع وكل مخالف له فهو بعيد فهذا الشكل بعيد وهذا كانت الاشكال الثلاثة موجودة في القرآن دون الرابع اما وجود الشكل الاول فيه ففي احتجاج ابراهيم خليل الله عليه السلام على نمرود بقوله تعالى فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فان هذا الدليل في قوة قوله انت لا تقدر ان تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر

ان يأتي بالشمس من المغرب فليس برب ينتج من الاول فانت لست برب واما وجود الثاني فيه ففي استدلال الخليل عليه السلام ايضا بالافول على عدم الوهية الجيم والقمر والشمس في قوله تعالى (فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما افل قال لا احب الافلين) فانه في قوة قوله هذا الكوكب آفل وليس ربي بافل ينتج من الثاني هذا الكوكب ليس بربى وقس عليه القمر والشمس في الايتين واما وجود الثالث فيه ففي رد الله تعالى على اليهود القائلين (ما انزل الله على بشر من شيء) وهو سلب كلي بقوله تعالى (قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس) فان نظمه من الثالث بان يقال موسى صلوات الله عليه بشر وموسى صلوات الله عليه انزل عليه الكتاب ينتج من الثالث بعض البشر انزل عليه الكتاب واصل النتيجة بشر انزل عليه الكتاب وهي مهمة في قوة الجزئية ولذا قلنا في النتيجة بعض البشر انزل عليه الكتاب وهي تقيض قول الكفرة ما انزل الله على بشر من شيء * والذي له طبع * الطبع والطبيعة متحدان * مستقيم * اى خال عن الاعوجاج * وعقل سليم * عن شائبة الوهم * لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول * لانه لغاية قرينه من الاول ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع اعلم انهم اختلفوا في الشكل الثاني والثالث هل يحتاج في بيان اتناجها الى الرد الى الاول ام لا فقبل يحتاج لان الاول منتج بنفسه بخلافها وقبل لا يحتاج بل يتبين بذاتهما من غير رد الى الاول وبه قال الشهرورارى واخذ فخر الدين الرازي ويؤيده وجود الثلاثة في القرآن واما الفرق بين الثاني والثالث بان الثاني لا يحتاج بخلاف

الثالث فانه يحتاج الى الرد كما هو في كلام المص فتعكم محض
لا فائل به اللهم الا ان يقال ان التخصيص المذكور لا يوجب الحصر
الحقيقي فذكر المص عدم احتياج الثاني اليه واحال عدم احتياج
الثالث اليه وطريق رد الثاني الى الاول عكس الكبرى وطريق رد
الثالث اليه عكس الصغرى عند من قال بالاحتياج فيهما وطريق
رد الرابع اليه مطلقا اما عكس الترتيب واما عكس المقدماتين
في محل يقبله * وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب * هذا شرطه باعتبار الكيف واما باعتبار الكم فكلية
الكبرى اذ لو لم يوجد الشرط الاول لزم اختلاف الموجب للعقم
وهو صدق القياس الوارد على صورة واحدة مع ايجاب النتيجة
واخرى مع سلبها اما عند ايجاب المقدماتين فكقولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان فالايجاب حق ولو قلنا وكل
فرس حيوان فالسلب حق واما عند سلبهما فكقولنا لا شيء
من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر فالحق السلب ولو قلنا
ولا شيء من الناطق بحجر فالحق الايجاب وكذا لو لم يوجد
الشرط الثاني لزم الاختلاف الموجب للعقم لان الكبرى لو لم تكن
كلية كانت جزئية ولو كانت جزئية فاما ان تكون موجبة او سالبة
وايما ان يتحقق الاختلاف الموجب للعقم اما عند الايجاب فلا صدق
قوله لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق
الايجاب ولو قلنا بديل الكبرى بعض الصاهل فرس كان الصادق
السلب واما عند السلب فلا صدق قولنا كل انسان حيوان وبعض
الحيوان ليس بحيوان والصادق الايجاب ولو قلنا بديل الكبرى بعض
الحجر ليس بحيوان فالحق السلب فذكر المص الشرط الاول والثاني

وترك

وترك الشرط الثاني له لان مقصوده انما هو بيان استيفاء اقسام
الاول وشرائطه دون ما عداه وانما ذكره استطرادا واعتراض
على الشرط الاول بان الشكل الثاني قد ينتج بدون الاختلاف
كما بينه الساجي في المرحشي في اخر تقرير القوانين بان قوله تعالى
(ان خير من استأجرت القوي الامين) اشارة الى قياس من الشكل
الثاني احدي مقدمتيه مطوية تقريره موسى صلوات الله عليه
هو القوي الامين وكل خير من استأجرت القوي الامين ينتج ان موسى
صلوات الله عليه خير من استأجرت فيكون المقدمة المذكورة
في الاية كبرى والمطوية صغرى فالقياس من الشكل الثاني مع
ان شرطه مفقود وهو الاختلاف فاوجهه واجيب بان ما ذكر
في كتب المنطق من الشرط مطلقا انما هو شرط الاطراد لا شرط
اصل الانتاج وضروب الشكل الثاني المنتجة اربعة كالاول الاول
من كليتين والصغرى موجبة مثاله كل غائب مجهول الصفة وكل
ما يصح ببعده ليس بمجهول الصفة ينتج كل غائب لا يصح ببعده
الثاني من كليتين والكبرى موجبة مثاله كل غائب ليس بمعلوم
الصفة وكل ما يصح ببعده فهو معلوم الصفة ينتج كل غائب ليس
يصح ببعده الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
مثاله بعض الغائب مجهول الصفة وكل ما يصح ببعده ليس بمجهول
الصفة فبعض الغائب لا يصح ببعده الرابع من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى مثاله بعض الغائب ليس بمعلوم الصفة وكل
ما يصح ببعده معلوم الصفة فبعض الغائب لا يصح ببعده وهكذا
مثل ابن الحاجب لكن انما يصح على مذهب الشافعي الذي يمنع
بيع الغائب لا غير واما الشكل الثالث فيشترط في انتاجه امران

احدهما بحساب الصغرى والثاني كلية احدى المقدمتين لانه
لو لم يوجد هذان الشرطان لزم الاختلاف الموجب للعقم كما بين
في المطولات وضروبه النتيجة ستة الاول من موجبتين كلتيهما ينتج
موجبة جزئية مثاله كل برمقات وكل ربوى ينتج بعض المققات ربوى
الثاني من موجبتين والصغرى جزئية مثاله بعض البرمقات
وكل ربوى ينتج بعض المققات ربوى وجعل هذا الضرب
ثانيا هو طريق ابن الحاجب وجعالة وجعل الكاظم ومنبعوه
ثاني ضروب هذا الشكل من كلتيهما والكبرى سالبة واختار
بعض الفضلاء ما قاله ابن الحاجب وهو الثالث من موجبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى مثاله كل برمقات وبعض
البرربوى ينتج بعض المققات ربوى الرابع من موجبة كلية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله كل برمقات
وكل برلاياع يحسنه متفاضلا ينتج بعض المققات لا يباع يحسنه
متفاضلا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية مثاله بعض البرمقات وكل برلاياع يحسنه متفاضلا
ينتج بعض المققات لا يباع يحسنه متفاضلا السادس من موجبة
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله كل
برمقات وبعض البرلاياع يحسنه متفاضلا ينتج بعض المققات لا يباع
يحسنه متفاضلا فعلم من هذا ان الشكل الثالث لا ينتج الا جزئية
لكن الثلاثة الاول موجبات جزئية والثلاثة الاخيرة سالبات جزئيات
وانما الشكل الرابع فشروطه وضروبه ففروغ عنه ومحال
الى المطولات لعدمه عند البعض وابعده عند بعض آخر * والشكل
الاول هو الذي جعل معيار العلوم * اى آله العبار والوزن لكونه

على

على النظم الطبيعي كما بين * فنورده * الفاء جواب شرط محذوف
تقديره اذا جعل معيار العلوم فنحن نورده * ههنا * اى في هذه
الرسالة اوفى هذا المقام منها * ليحتمل دستورا * بضم الدال وهو
الافصح والفتح جائز قال الاخترى بمعنى الاصل والقانون
وقد يطلق على الوزير الاعظم والمراد ههنا المعنى الاول ويمكن
ان يحتمل على الثاني مجازا وما قاله الشراح في تفسيره اى مرجعا
يكفى به بيان حاصل المعنى * ويستتبع منه المطلوب وفي بعض النسخ
وينتج والمأل واحد واعترض عليه بان البديهييات لا تكون مسألة
من العلوم اذ المسئلة ما يبرهن عليها في العلم ولا شئ من البديهي
ما يبرهن عليها فيه فانتج من الشكل الثاني لاشئ من المسئلة بديهي
ولا شئ من البديهي بمسئلة ومسئلة انتاج الشكل الاول بديهي
فكيف يجعل مسألة فضلا عن ان يكون دستورا في العلم واجيب
بان هذا مبنى على مذهب من جوز كون البديهي مسألة والتعريف
السابق امامبنى على مذهب من لم يجوز واما مبنى على تخصيص
المعرف بالمسئلة النظرية واما مبنى على حذف القيد والشرط
في التعريف فالخاص ان المسئلة ما يبرهن عليها في العلوم
ان كانت نظرية ويمكن ان يجاب بان هذا ليس بمسئلة من العلم
وانما ذكرتم هذا الماعدا لتوقف الاشكال الباقية عليه وتوضيحا
لها واعترض عليه ايضا بان هذا الشكل لا يلاحق فضلا عن ان يكون
اصلا ومرجعالا لواتج لزم الدور يسانه ان العلم بالنتيجة موقوف
على العلم بالكبرى اذ المدلول موقوف على العلم بالدليل واجزائه
والحال ان العلم بالكبرى موقوف على العلم بالنتيجة لانه مالم
يعلم ان زيدا حيوان لم يعلم صحة ككل انسان حيوان

واجب عنه ايضا بان تغاير جهتي التوقف يدفع الدور لان الموقوف
على العلم بالكبرى وهو العلم بالنتيجة التي هي ثبوت الاكبر لذات
الاصغر من حيث هو ذات الاصغر موقوف على ثبوت الاكبر لجميع افراد
الاطراف من حيث انها افراد الاوسط وهذا موقوف على ثبوت الاكبر
لذات الاصغر من حيث انها من افراد الاوسط لان حيث انها ذات
الاوسط والحاصل ان النتيجة من حيث ذاتها مع قطع النظر عن
الدخول تحت وصف الاوسط موقوفة على الكبرى وهي موقوفة
على الجزئيات الداخلة فيها من حيث الاوسط لان حيث ذاتها
فلا يلزم الدور لاختلاف جهتي التوقف * وشروطه * اى الشكل
الاول بحسب الكيف * ايجاب الصغرى وبحسب الكم * كلية الكبرى
وبحسب الجهة فعليه الصغرى بان تكون ممكنة بل من القضايا
الاحدى عشر من الضرورية والدائمة والمشرطة العامة
والخاصة الى غير ذلك مما بينت في المفصلات ولم يتعرض المصنف
للشروط بحسب الجهة لان هذه الرسالة مختصة على بيان
المطلقات فان قلت من شروط المطلقات ايضا تكرار الحد
الاطراف اذ لو لم يتكرر لم يتعد الحكم من الاصغر الى الاكبر فلا يحصل
الانتاج قلت نعم الا ان هذا الشرط مشترك بين جميع الاقضية
والاشكال ومنفهم من تعريف القياس ومن قوله والمكرر
بين مقدمتي القياس يسمى حد الاوسط ولهذا لم يتعرض له واراد
بيان الشرائط الحاصلة لكل شكل فان قلت شريك البارى
متصور في الذهن وكل متصور في الذهن موجود فيه فشريك
البارى موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج لان النفس
وجميع قواها من الموجودات الخارجية فينتج بعد اسقاط الحد الاوسط

ان شريك البارى موجود في الخارج وهو بطل مع ان شرائط
القياس موجودة فيه قلت لان جميع الشرائط موجودة فيه كيف
ومن الشرائط تكرار الحد الاوسط كما عرفت ولم يوجد ههنا
لان الموجود المذكور في الصغرى الموجود الذهني وفي الكبرى
الموجود الخارجي وهما غيران فلم يتكرر الحد الاوسط فلذا لم ينتج
وفيه ضعف اذا الموجود ليس بحد الاوسط لكن دفعه سهل لمن هو
اهل فان قلت الطلاق موقوف على النكاح والنكاح موقوف
على اذن العاقدين فينتج بعد توسط المقدمة الاجنبية ان الطلاق
موقوف على اذن العاقدين وهو بطل لان الطلاق ليس بموقوف
على اذن الزوجة بل الزوج مستقل فيه قلت اجيب عنه بوجوه
احدها ان الحد الاوسط غير مكرر اذ المراد بالنكاح المذكور
في الصغرى وجود النكاح وفي الكبرى صحة النكاح وهما متغايران
فلم يتكرر الحد الاوسط وثانيها انه قياس مساواة وليس المقدمة
الاجنبية فيه بصفا دقة فتأمل جدا وثالثها ان كبراهم والسند
جواز نكاح الفضولي وفيه تأمل اما شرطية ايجاب الصغرى
فلانها لو كانت سالبة لا يندرج الاصغر تحت الاوسط فلا يتجاوز
الحكم بالاكبر عليه الى الاصغر فلا يحصل الانتاج نحو لاشي
من الانسان بفرس وكل فرس سهال واما شرطية كلية الكبرى
فلانها لو كانت جزئية لاحتمال ان يكون البعض المحكوم عليه
بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر فلا يحصل الانتاج
ايضا كقولنا لكل انسان حيوان وبعض الانسان فرس
* وضروبه المنتجة اربعة * قيد بالنتيجة لان الضروب المطلقة
مائة لان في صغرى الشكل الاول عشرة احتمالات وهي الموجبة

الطبيعية والسالبة الطبيعية والموجبة المهمة والسالبة المهمة
والموجبة الشخصية والسالبة الشخصية والموجبة الكلية والسالبة
الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذا في كبراه عشرة
احتمال هكذا لكن الطبيعية مطلقا غير معتبرة في العلوم والانتاجات
ففي في الصغرى والكبرى ثمانية والمهمتين راجعتان الى الجزئية
ففي فيهما ستة والشخصيتين راجعتان الى الكلية لانتاجهما
في كبرى هذا الشكل نحو هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان
ففي فيهما اربعة فضررنا الاربعة في الاربعة فحصل ستة
عشر احتمالا لكن اشتراط ايجاب الصغرى اسقط الثمانية
وهي ما يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى احدى المحصورات
الاربعة وما يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى ايضا احديها
واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى وهي ما يكون الكبرى
موجبة جزئية والصغرى احدى الموجبتين وما يكون الكبرى
سالبة جزئية والصغرى ايضا احديها فبقي ضرر اربعة
هي النتيجة الاولى هو المركب من موجبتين كلتين ينتج موجبة
كلية والثاني من موجبة كلية وصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة كلية لان النتيجة تابعة لآخر المقدمتين والثالث
هو المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
ينتج موجبة جزئية لماسبق والرابع هو المركب من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لاجتماع
الخيرتين وترتيب الضرر ناظر الى ترتيب التسايج في الشرافة
ونتيجة الضرب الاول اشرف لاجتماع الشرفين فيها ونتيجة
الضرب الثاني اشرف من نتيجة الثالث لان شرف الكلي من وجوه

وشرف

وشرف الايجاب من وجه واحد ونتيجة الضرب الثالث لها
شرف لايجابها ولاشرف في نتيجة الضرب الرابع فقدم الاشرف
فالاشرف ويجوز في التقديم اعتبار شرف المقدمات والى
هذا اشار المصنف بقوله * الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فكل جسم محدث الضرب الثاني كل جسم مؤلف
ولاشي من مؤلف بقديم فلاشي من الجسم بقديم الضرب الثالث
بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث
الضرب الرابع بعض الجسم مؤلف ولاشي من المؤلف بقديم
فبعض الجسم ليس بقديم * فقد علم بهذا التقرير ان الطبيعية لا تنتج
في كبرى هذا الشكل لكن قال بعض المحققين ان الشرطين
انما يلزمان في الاقضية المعبرة المركبة من المحصورات واما اذا كان
القياس مركبا من الطبيعيات فالشرط انما هو ايجاب الصغرى فقط
لاكلية الكبرى كقولنا الانسان نوع والنوع كلي فالانسان كلي
وفيه نظر لانت قد عرفت ان الشروط المذكورة في جميع الباب
انما هي لاطراد الانتاج لا لاصلا فلا وجه لقوله اصلا هذا ثم لما فرغ
من بيان الاشكال الاربعة شرع في بيان مامنه تركيبها فقال
* والقياس الافتراضي اما مركب من حليتين كما * مثاله وضروبه
وشروطه فلا يرد عليه ان الافتراضي قد يتركب من اكثر من حليتين
كما في الاقضية المركبة لان هذا اما مبني على المذهب التحقيق
من ان القياس لا يتركب من اكثر من مقدمتين واما مبني على الاكتفاء
بالاقل دون قوله * واما من متصلتين * اي ازوميتين كما هو المتبادر
لان الظان القياس المركب من الاتفاقيتين ليس بمنتهج وكذا المركب
من اللزومية والاتفاقية اذ لا فائدة في الاتفاقيات فان قلت اذا كان

الامر كذلك فالفائدة في البحث عنها وتطويل مباحثها بحيث لا تنضب قلت لان الاشياء تنكشف باضدادها والشركة بينهما اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى لكن القريب الى الطبع هو الاول ومعنى غير المطبوع انه ينتج مع الكراهة لانه لا ينتج اصلا فمثال الشركة في جزء تام منهما قول المص * كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة * لان ملزوم الملزوم ملزوم ومثال الشركة في جزء غير تام منهما كقولنا كلما كان اب فج د وكلما كان د ه فوز ومثال الشركة في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى كقولنا كلما كان ج د فكلما كان اب فج ط وكلما كان ج ط فوز ولا يستعمل في الكتب الا القسم الاول وينعقد فيه الاشكال الاربعة وان انكر البعض لان الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول كما ذكرنا له في المتن وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان اب فج د وليس البتة اذا كان د ه فوز فليس البتة اذا كان اب هز وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج د فاب وكلما كان ج د هز فقد يكون اذا كان اب هز وان كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د فاب وكلما كان د هز فقد يكون اذا كان اب هز وشرائط انتاج هذه الاشكال كما كان في الحملات من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى وفي الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدي مقدمتيه وفي الرابع احدا الامرين

اما

اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافيهما في الكيف مع كلية احديهما وكذلك عدد ضروريهما الا في الشكل الرابع فان ضروريه ههنا خمسة بالاتفاق واعترض على القياس المركب من المتصلتين على هيئة الشكل الاول بان قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا) قياس شرطي مركب على هيئة الشكل الاول مع ان النتيجة فاسدة لان الله تعالى لو علم فيهم خيرا لم يتولوا بل يقبلون الحق واجيب عنه بوجوه الاول ان المقدمتين مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ففساده لانتفاء شرطه والثاني انه لو سلم انهما كليتان لكن لانم انهما لزوميتان والاتفاقيات لا تنتج كما عرفت ولو سلم انهما ازوميتان كليتان لكن لانم ان النتيجة فاسدة بل صحيحة كالمقدمتين لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمجاز ان يستلزم المح فيكون مثل قولنا لو كان زيد حارا لكان ناهقا وهذا صحيح فكذلك هذا وكل هذا غلط لانه كيف يصح ان يعتقد في كلام الحكم ان قياس اهملت فيه شرائط الانتاج مع ان كلمة لو لا تستعمل في فصيح الكلام الا في الاستثنائي دون اقتزائي بل الصواب في الجواب لانم انه قياس بل هو وارد على قاعدة اللغة من ان كلمة لو لا انتفاء الثاني لانتفاء الاول يعني لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لكن لم يعلم خيرا في الاسماع فلم يسمع ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا وهو كلام آخر على طريق لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان لو في الثاني وصلة يعني انهم يتولون اسمعهم اولم يسمعهم فلا يكون قياسا وان اوهم صورته فكلام الله برى عن مثل هذا القياس فسبحان الله عما يقولون ونقض ايضا بقولنا كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة

موجودة وكلما كانت الثلاثة موجودة فهي فرد ينتج كلما كانت الاربعة
موجودة فهي فرد فالنتيجة فاسدة مع ان القياس صحيح بمادته
وصورته فاوجه ذلك واجيب بان ضمير هي في كبرى القياس راجع
الى اثنان فيكون معنى الكبرى كلما كانت الثلاثة موجودة فالثلاثة
فرد ينتج كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد وهذا حق ثابت
واما من منفصلتين * اى عناديتين كلزم اللزوم في الاتصال وشرط
انتاج ايجاب المقدمتين وكلية احديهما وصدق منع الخلو عليهما
وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين
المشاركين ويعتبر فيهما شرائط الانتاج المعتبرة في الجمليتين واقسامه
ايضا ثلاثة لان الشركة اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام
منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع
من هذه الاقسام ما يكون الشركة في جزء غير تام منهما * كقولنا
كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج
الفرد * لانه اما ان ينقسم الى المنقسم بمنساويين او لا ينقسم * ينتج
كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد * لان
الصادق من المنفصلة الاولى ان كان الفردية فهي احدى
اقسام النتيجة وان كان الزوجية فهي منحصرة في قسمين
فيصدق النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة * واما من جملة
ومتصلة * وله اقسام اربعة لان المتصلة اما ان تكون صغرى
او كبرى واما كان فالمشاركة اما مع مقدم المتصلة او تاليها
الاول كقولنا كلما كان اب فيج وكل به والثاني ما تكون المتصلة
صغرى والجملة كبرى والشركة مع التالى * كقولنا كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان

هذا

هذا الشيء انسانا فهو جسم * والثالث نحو كل اب وكلما كان ب ج
فكل ده والرابع نحو كل اب وكلما كان د ج فكل دب وشرط
انتاجه ايجاب المتصلة وينعقد الاشكال الاربعة منه باعتبار
مشاركة الجملة والتالى وتصويرها في هذا المثال ممكن والشرائط
المعتبرة في الجمليتين معتبرة فيهما بين التالى والجملة مثلا يقال
في الشكل الثانى كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان ولا شيء
من الحجر بحيون ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فليس بحجر
وقس عليه تصوير الباقي * واما من جملة ومنفصلة * هذا اقسام
اربعة ايضا والمطبوع منها ما يكون المنفصلة صغرى والجملة
كبرى والاشترائك في جزء غير تام وهذا اقسام ثلاثة الاول ما يكون
عدد الجملة بعدد اجزاء الانفصال ويكون نتيجة التأليف متحدة
مثلا كل ا اما ب واما ج واما د وكل ب ط وكل ج ط وكل د ط ينتج
كل ا ط ويسمى هذا قياسا مقسما متحد النتيجة وشرطه ان يكون
المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو او حقيقة والثانى ما يكون
عدد الجملة بعدد اجزاء الانفصال ايضا ويكون نتيجة التأليف
مختلفة مثلا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز
ينتج كل ج اما ب واما ط واما ز ويسمى هذا قياسا مقسما مختلف النتيجة
والشرط السابق شرط لهذا القسم والثالث ما يكون عدد الجملة
اقل من عدد اجزاء الانفصال وتنفرض الجملة واحدة والمنفصلة
ذات جزئين * كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو
منقسم بمنساويين ينتج كل عدد اما فرد واما منقسم بمنساويين *
وشرطه صدق منع الخلو بالمعنى الاعم على المنفصلة التى هي
صغرى فان قلت الزوج عدد وكل عدد اما زوج واما فرد فيلزم

انقسام الزوج الى الزوج والفرد قلت انه من القسم الغير المطبوع
فلا خير لنا لان كلامنا في المطبوع مع ان فساد النتيجة ممنوع لانها
منفصلة حقيقة فيكون احد جزئها صادقا فقط وح لا يلزم ما ذكر
وانما يلزم لو كان كل من جزئها صادقا وبس كذلك * واما من متصلة
ومنفصلة * وهذا ايضا اقسام اربعة والمطبوع ما يكون المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى ويكون الشركة ايضا في جزء غير تام
* كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان
اما ابيض واما اسود ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو
اما ابيض واما اسود * وسكت القطب عن انعقاد الاشكال الاربعة
في هذين القسمين فظاهره يشعر عدم الانعقاد لكن العقل يجوز كما
في الاقسام الباقية وان اردت تفصيل هذا المقام فارجع الى المطولات
بالاهتمام التام والله هو المفضل المتعام * واما القياس الاستثنائي *
قد مر تفسير القياس الاستثنائي وماله وما عليه ووجه التسمية
فيه تذكر القياس الاستثنائي يكون مركبا دائما من مقدمتين احديهما
شرطية والاخرى وضع احد جزئيهما اي اثباته او رفعه يلزم وضع
الجزء الاخر او رفعه في المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع
وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا
القياس شرائط ثلاثة احديهما ان يكون الشرطية موجبة وثانيهما ان يكون
هي لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وثالثهما احد
الامر ين اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائية اي الواضحة او الرافعة
* فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم
ينتج عين التالي * واللازم انفكالك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم
* كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان * وهذا قياس

مركب من مقدمتين الاولى شرطية والثانية واضحة اي استثناء
عين المقدم * ينتج فهو حيوان * وهو عين التالي في الصورة * واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم * والا لزم وجود الملزوم بدون
اللازم فيبطل اللزوم ايضا ولا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم
ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لجواز ان يكون التالي عم
من المقدم ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص ولا من انتفاء
الاخص انتفاء الاعم واعترض عليه بان هذا انما يصح في مادة
عموم المحمول من الموضوع واما في مادة مساواته له فينتج صوراً
اربعة استثناء العين العين واستثناء النقيض النقيض مثلاً كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو ناطق لكنه انسان فهو ناطق لكنه ناطق فهو
انسان لكنه ليس بانسان فهو ليس بناطق لكنه ليس بناطق فهو
ليس بانسان فقول المنطيين على اطلاقه ليس بصحيح واجاب
الفاضل الفناري بان انتاج الصور الاربعة مبني على تلازم التعاكس
بمعنى ان هذه القضية وان كانت واحدة في الصورة لكنها اثنتان
في الحقيقة لان كل واحد من الانسان والناطق لازم للآخر وملزوم له
فالتسايج الاربعة اثنتان لطرد القضية واثنتان لعكس القضية
لان هذه التسايج الاربعة لهذه القضية خاصة مع قطع النظر
عن عكسها مثلاً كلما كان هذا انسانا فهو ناطق ينتج فيه ايضا
عين المقدم عين التالي ونقيض التالي نقيض المقدم وكذا
في عكس هذا المثال اي كلما كان هذا ناطقا فهو انسان ينتج فيه ايضا
عين المقدم عين التالي ونقيض التالي نقيض المقدم كما قال به
الفناري وفيه نظر فتدبر واجاب الفاضل المحشي بان هذا مبني على
خصوص المادة وهو اقرب الى الصواب * كقولنا ان كان هذا

انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان * فهذا قياس مركب
من مقدمة شرطية ومن مقدمة رافعة ينتج * فلا يكون انسانا *
وهذا القياس يسمى قياسا اتصاليا لكون الموضوع في اتصاليا
كما قال به ميرابو الفخ في تمة التهذيب * وان كانت منفصلة * حقيقة
قد مر تفسيرها ووجه تسميتها فلا حاجة الى الاعداد * فاستثناء عين
احد الجزئين ينتج نقيض الآخر * لامتناع الجمع بينهما * واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الآخر * لامتناع الخلو بينهما فيكون لهذه
اربعة نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء
النقيض * كقولنا كل عهد اما زوج واما فرد لكنه زوج فهو ليس
بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه
ليس بفرد فهو زوج * وعلى هذا فانعدا الجمع ينتج فيها استثناء
العين النقيض لامتناع الجمع ولا ينتج استثناء النقيض العين لعدم
امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو ينتج فيها استثناء النقيض العين
لا استثناء العين النقيض وقد مر تنصيلة في ضمن الامثلة فتذكر
يسمى هذا قياسا انفصاليا كما في تمة التهذيب اعلم ان القياس
اما اقتراني واما استثنائي متصل واما استثنائي منفصل والاستثنائي
المتصل اما ان يستثنى فيه عين المقدم واكثر استعماله ان يذكر
الشرطية بلفظة ان واما ان يستثنى فيه نقيض التالي واكثر استعماله
ان يذكر الشرطية بلفظة لو واعلم ايضا ان طريق رد الاستثنائي
متصلا او منفصلا الى الاقتراني اذا كان المقدم والتالي متحدري
الموضوع في الشرطية ان يجعل الاستثنائي صغرى ويجعل حل
محمول المط على محمول الاستثنائي كبرى مثال الاستثنائي المتصل
الذي يستثنى فيه عين المقدم قولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا

لكنه انسان ينتج انه حيوان فيقال هذا انسان وكل انسان حيوان
ومثال الاستثنائي الذي يستثنى فيه نقيض التالي لو كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان فيقال هذا ليس
بحيوان وكل ما هو ليس بحيوان ليس بانسان ومثال آخر منه ان كان
هذا فرسا فهو ليس بجواد لكنه بجواد ينتج ان هذا ليس بفرس
فيقال هذا جواد وكل جواد ليس بفرس ومثال الاستثنائي المنفصل
الذي استثنى فيه عين احد الجزئين هذا العدد اما زوج واما فرد
لكنه زوج ينتج فهو ليس بفرد فيقال هذا زوج وكل زوج ليس
بفرد ومثال الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه نقيض احد
الجزئين العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد
فيقال هذا ليس بزوج وكل ما ليس بزوج فهو فرد هذا اذا كان
المقدم والتالي مشاركي الموضوع والافارد عسير يحتاج الى عناء
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود فيقال في رده هكذا وجود النهار لازم لطلوع
الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود فهو
متحقق ينتج ان وجود النهار متحقق وكقولنا اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون الليل موجودا لكن الشمس طالعة ينتج ان الليل
ليس بموجود فيقال في رده هكذا وجود الليل منافي لطلوع
الشمس الموجود وكل ما هو منافي لطلوع الشمس الموجود فهو
ليس بمتحقق ينتج ان وجود الليل ليس بمتحقق وهذا انما هو فيما
اذا استثنى عين المقدم واما اذا استثنى نقيض التالي كما اذا قيل
في المثال الاول لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست
بطالعة فيقال في رده طلوع الشمس لازم لوجود النهار

المتنى وكل ما هو ملزوم او جود النهار المتنى فهو متنف يتيج ان
 طلوع الشمس متنف وكما اذا قيل في المثال الثاني لكن الشمس
 ليست بطالعة ينتج ان الليل موجود فيقال في رده عدم الليل
 منافي لعدم طلوع الشمس المتحقق وكل ما هو منافي لعدم طلوع
 الشمس المتحقق فهو ليس بمحقق واما رد الاقتراني الى الاستثنائي
 المتصل فطريقه ان يجعل ثبوت الحد الاوسط لموضوع المط
 مقدما والمط تاليا ويستثنى عين المقدم وهذا مطرد كقولك هذا
 حيوان لانه انسان وكل انسان حيوان فيقال في رده اليه ان كان
 هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان وكقولك هذا
 جاد وكل جاد ليس بفرس بمنتج ان هذا ليس بفرس فيقال في رده
 اليه ان كان هذا جادا فهو ليس بفرس لكنه جاد ينتج انه ليس بفرس
 وكقولك هذا ليس بانسان لانه ليس بحيوان وكل ما هو ليس بحيوان
 ليس بانسان فيقال في رده اليه ان كان هذا ليس بحيوان فهو ليس
 بانسان لكنه ليس بحيوان واما رد الاقتراني الى الاستثنائي المنفصل
 فطريقه ان يردد بين الحد الاوسط وبين منافيه والمراد من منافي
 الحد الاوسط نقيض الحد الاكبر ثم يستثنى عين الحد الاوسط مثاله
 الانسان زوج وكل زوج فهو ليس بفرد فنافي الزوج الذي هو
 الاوسط انما هو الفرد فنقول الانسان امار زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه
 ليس بفرد ومثال آخر الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية
 فيقال الوضوء اما عبادة واما صحح بدون النية لكنه عبادة ينتج
 انه لا يصح بدون النية وهذا الطريق مطرد في المنفصلة الحقيقية
 وممانعة الجمع واما رد الاستثنائي المتصل الذي استثنى فيه عين
 المقدم الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يردد بين عين المقدم

وبين نقيض التالي ثم يستثنى عين المقدم مثاله ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه انسان فيقال هذا اما انسان واما ليس بحيوان
 لكنه انسان ينتج انه حيوان واما رد الاستثنائي المتصل الذي استثنى
 فيه نقيض التالي الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يردد بين عين
 المقدم وبين نقيض التالي ثم يستثنى نقيض التالي ليتيج نقيض
 المقدم والمثال ظاهر مما سبق واما رد الاستثنائي المنفصل الذي
 استثنى فيه عين احد الجزئين الى الاستثنائي المتصل فطريقه
 ان يجعل الجزء الذي استثنى عنه مقدما ويجعل نقيض الاخر تاليا
 ثم يستثنى عين المقدم ليتيج عين التالي وهو نقيض الجزء الاخر
 مثاله هذا العدد امار زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد
 فيقال ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس بفرد لكنه زوج ينتج انه
 ليس بفرد واما رد الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه نقيض احد
 الجزئين الى الاستثنائي المتصل فطريقه ان يجعل نقيض الجزء الذي
 استثنى نقيضه مقدما ويجعل عين الاخر تاليا ثم يستثنى عين
 المقدم وهو نقيض احد الجزئين ليتيج عين التالي مثاله هذا العدد
 امار زوج واما فرد لكنه ليس بزواج ينتج انه فرد فيقال ان لم يكن هذا
 العدد زوجا فهو فرد لكنه ليس بزواج ينتج انه فرد هذا ملخص
 ما في تقرير القوانين للساجدة على المرعشي نقلته بعينه تبركا وتيمنا واعلم
 ايضا ان القياس اما اقتراني واما استثنائي وكل منهما اما مفرد واما
 مركب والمركب اما موصول النتائج واما مفصول النتائج
 فان صرح نتائج تلك القياسات يسمى موصول النتائج لوصل
 تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ج د ثم كل ج
 د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج او كل ا فكل ج ه وان لم يصرح بها

يسمى مفصول النتائج انفصالها عن المقدمات في الذكروان كانت
مرادة من جهة المعنى لان القياس لا ينفك عن النتيجة كقولنا كل ج
ب وكل ب د وكل دا وكل اه فكل ج ه و مثال القياس
الاستثنائي المركب كقولنا الارض مضيئة لانه ان كانت الشمس
طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة واذا كان النهار موجودا
فالارض مضيئة لكن النهار موجود فالارض مضيئة هذا مفصول
النتائج وان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن الشمس
طالعة فالتهار موجود واذا كان النهار موجود فالارض مضيئة
لكن النهار موجود فالارض مضيئة فهذا مفصول النتائج ومن
الاقبسة المركبة ما هو مركب من اقترازي واستثنائي كقولنا هذا
متنفس لانه ان كان متحركا بالارادة فهو حيوان لكنه متحرك
بالارادة وكل حيوان متنفس ينتج المدعى هذا مفصول النتائج
واذا ذكرت النتيجة وضممت الكبرى اليها فهو مفصول النتائج ومن
الاقبسة ايضا القياس الخلف وهو قياس يثبت المطالب باطل نقيضه
وانما يسمى خلفا اي باطلا لانه يثبت في نفسه بل لانه ينتج الباطل على
تقدير عدم حقيقة المطر روى عن ابي يوسف انه يقعد مع احد
فاحدث فقال سكنت الغائط فقلت خلفا ففهم ابو يوسف وهو قياس
مركب من قياسين احدهما اقترازي من متصلة وحلية والاخر
استثنائي ولنفرض المطالب بـ كل ج ب فنقول لو لم يصدق هذا
اصدق نقيضه وهو كل ج ب وكل ب ا ينتج لو لم يصدق بـ
كل ج ب لكان كل ج الكن التالي بط والمقدم مثله فيثبت
الدعوى اعني لبس كل ج ب وهو المط * البرهان ■ لما فرغ
عن القياس بحسب الصورة شرع في القياس بحسب المادة

والبرهان

* والبرهان * في اللغة مطلق الحجة وفي اصطلاح المنطق * قياس
مؤلف من مقدمات يقينية لاتاج اليقين * قد مر تفسير القياس
واعترض على هذا التعريف بان قوله مؤلف من مقدمات
مستدرك لانه داخل في تعريف القياس واجيب اما بالجل على
التجريد او على التأكيد او على التصريح بما علم ضنا ويحوز
ان يكون ذكر المؤلف لينطبق به قوله من مقدمات وذكرها لتكون
موصوفة بقوله يقينية فلا اشكال اصلا فان قيل لم قال هنا
من مقدمات مع انه قال في تعريف القياس من اقوال فلم يفرق بل
في الموضوعين من اقوال او من مقدمات قلت تنبيهها على ان ذكر
المقدمات في تعريف القياس يستلزم الدور كما مردون ذكرها
في تعريف البرهان وهو ظ واليقين اعتقاد جازم ثابت مطابق
للواقع وبالقيد الاول خرج الظن والوهم لانه لا جزم فيها وبالقيد
الثاني خرج التقليد لانه غير ثابت يزول بتشكيك المشكك كما قيل
اعتقاد الجاهل كذب الحمار وبالقيد الثالث خرج الجاهل المركب
كاعتقاد الحكماء فانه وان كان جازما ثابتا لكنه غير مطابق
للواقع والفرق بين الجاهل المركب والبسيط ان الجاهل
بجاهل المركب من لا يعلم الشيء ويعتقد انه يعلم ولا يعلم انه لا يعلم
فالجاهل في هذه الصورة اثنان لا يعلم ولا يعلم انه لا يعلم واما الجاهل
بجاهل البسيط فن لا يعلم الشيء ويعلم انه لا يعلم فالجاهل في هذه
الصورة واحد وقوله لاتاج اليقين علة ثمانية ذكر ايشتمل التعريف
على العلة الاربع فيكون احسن التعاريف لان ما يشتمل على العلة
الاربع احسن مما يشتمل على الثلاثة وهو احسن مما دونه وهكذا
فقوله مؤلف اشارة الى العلة الفاعلية والصورية بالانضمام لان

كل مؤلف لا بد له من فاعل مؤلف ومن هيئة تأليفية وما قيل ان دلالة على الفاعل بالمطابقة وعلى الهيئة بالالتزام فمحمول على المباشرة كانه كالمطابقة في الموضوع وقوله من مقدمات اشارة الى العلة المادية بالمطابقة وقوله لا نتاج اليقين لشارة الى العلة الغائية بالمطابقة ايضا واعلم ان كل مركب صادر من المختار لا بد له من غلل اربع وكل مركب صادر من الموجب فلا بد له من غلل ثلثة المادية والصورية والفاعلية وكل بسيط صادر من المختار فلا بد له من اثنين الفاعلية والغائية وكل بسيط صادر من الموجب فلا بد له من واحد وهو الفاعلية واعلم ايضا ان البرهان قسمان لمي واتى لانه ان استدلل بالمؤثر على الاثر فهو لمي كقولنا هذا محموم لانه متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم وكقولنا ههنا دخان لان ههنا نار وكل ما ههنا نار فههنا دخان وان استدلل بالاثر على المؤثر فهو اتي كقولنا هذا متعفن الاخلاط لانه محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط وكما في عكس الثاني واعلم ايضا ان المراد باليقينية في تعريف البرهان اعم من ان تكون بدئية بالذات او بالواسطة بان تكون مكتسبة منتبهة اليها فقول صاحب الشمسية والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا فقيه مساهلة كما بينه القطب وماله نقص التعريف بعدم الجامعة * واليقينيات ستة * احدها بديهي جلي وهو الاوليات وباقيها بديهي خفي يحتاج الى التنبيه * اوليات * وهي ما يجزم العقل بالحكم بمجرد تصور الطرفين ولا يحتاج الى الدليل او التنبيه * كقولنا الواحد نصف الاثنين * هذا اكبره وصغراه مطوية اي هذا واحد وكل واحد نصف الاثنين

فهذا

فهذا نصف الاثنين فان من تصور الواحد والاثنين يجزم بمجرد تصورهما انه نصف بلا احتياج الى شئ آخر * واكل اعظم من الجزء * اي هذا كل وكل كل اعظم من الجزء فهذا اعظم منه وقوله اوليات اما خبر ميتد محذوف اي اولها او مبتدأ خبره محذوف اي منها او بدل والمق تقسيم المواد الاول لا اعم لانه زائد عليه او في قوله والكل اعظم من الجزء فيه نظر لان لفظة كل يجب تجريد عن الالف واللام على ما قالوا فتدبر وهذا المثال حكمه بديهي اولي فان من تصور الكل والجزء يجزم بمجرد تصور ان الكل اعظم من الجزء فمن قال ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كداء الغيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء لان داء الغيل جزء والغيل مع داءه لا يجزم بالبدن كل ولا شك انه اعظم منه * ومشاهدات * وهي قسمان احدهما حسيات وهي ما يحكم العقل به بواسطة الحواس الظاهرة كالبصر والسمع كقولنا الشمس مشرقة فان العقل يحكم بواسطة حس البصر ان الشمس مشرقة * والنار محرقة * فان العقل يحكم بواسطة قوة اللمس ان النار محرقة وتانيهما وجدانيات وهي ما يحكم العقل به بواسطة الحواس الباطنة كالحكم بان لنا خوفا وغضبا ولو تعرض المص لمثال هذا القسم لكان اولي * ومجربات * وهي ما يحكم العقل به بواسطة تكرار المشاهدة ويشتمل على قياس خفي * كقولنا شرب السموم نيات * بفتح السين والعاف على ما في القاموس محمودي ديد كلري دواذر * مسهل الصفراء * فان وقوع الاسهال عقيب الشرب كليا واكثر ياوجب اليقين على انه مسهل الصفراء وحدسيات ويقابله الفكر وهو الانتقال من المط المشعور به الى المبادي ثم الانتقال والحركة فيما بين المبادي لينتقل الى المط

المشهور به فالفكر عبارة عن مجموع الحركتين وقيل عبارة عن الحركة الثانية بشرط الحركة الاولى وقيل عبارة عن الحركة الاولى بشرط الحركة الثانية وقيل عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما يشعر به التعريف المشهور للفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول نظري واما الخدس وهو سنوح المبادى والمطالب دفعة الى الذهن من غير حركة ولا انتقال وهو اقسام ثلاثة احدها سنوح المبادى والمطالب دفعة الى الذهن مركبة مرتبة وثانيها سنوح المبادى اليه مركبة غير مرتبة لكن الترتيب يديهي وثالثها سنوح المبادى اليه مرتبة غير مركبة لكن التركيب يديهي وسنح في قلبي قسم رابع وهو ان توجد غير مركب ولا مرتب ولكن التركيب والترتيب يديهيان والحاصل ان الخدس ظهور المبادى والمطالب من المبدأ الفياض للنفس الناطقة بلا تحشم اكتساب فهو دفعي واما الفكر فتدريجي * كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس * وهذه المقدمة مع مبادئها اعني اختلاف تشكلاتها التورية قريبا وبعدا سحقت للنفس دفعة من غير حركة ويعبر عن هذا عند المتصوفة بالمرآقة والظهورات الالهية ومتواترات وهى القضايا التي يحكم العقل بها واسطة السمع من جمع كثير استحال العقل توأطئهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد وشرطه ان يستند الى الحس اذ لا تواتر في الامور العقلية كقولنا العالم حادث ومبلغ الشهادات غير منحصر في عدد بل الحس كمال العدد حصول اليقين ومن الناس من عين عدد التواتر فاختلفوا في دناه فقيل ادناه خمس وقيل اثني عشر وقيل عشرون وقيل اربعون وقيل ستون وقيل ثمانون وقيل مائة وقيل غير ذلك ولكل دليل مذهب

وتفصيل ذلك في كتب الاصول سيما في نخبة الفكر * كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده * فان هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى اقترن به انه كلام سمع من اشخاص لا يتصور توافقه على الكذب وكل ما يكون شأنه هذا فمضمونه حق يحصل به الجزم واليقين بلا ريب * وقضايا قياساتها معها * ومعناها قضية يكون قياسها ملتصقة ومتصلة بطرفيها فان من تصور طرفي هذه القضية يحصل في ذهنه القياس من غير تحشم اكتساب واطلاق القياسات عليها مجاز من قيل الاستعارة المصروفة شبه التنبيه بالقياس في الصورة واطلاق القياس عليه كما في رأيت اسدا في الحمام * كقولنا الاربعة زوج * بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمنسا وبين والوسط ما يقرن بقولنا حين نقول لانه كذا فان الانقسام بمنسا وبين حد اوسط اشارة الى الصغرى وكبرى مطوية والتقدير الاربعة زوج لانه منقسم بمنسا وبين وكل منقسم بمنسا وبين فالاربعة زوج وهذا القياس متصل بالدعوى اى مفهوم منها داخل فيها فان من تصور الاربعة والزوج علم انه منقسم بمنسا وبين من غير ترتيب وكان القياس بعينه هو الدعوى وهذا يسمى في علم البديع بالمذهب الكلامي والظريقي البرهاني من قبيل هذا ربي آه ثم اعلم ان التواتر والخدس والتجربة لا يكون حجة على الغير لجواز ان لا يحصل له ذلك * والجدل * في اللغة القوة وفي الاصطلاح * قياس مؤلف من مقدمات مشهورة * وما ذكر في تعريف البرهان يجري ههنا تذكرة وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم فيح واماماني طباعهم

من الرقة كقولنا مراعاة الضغناء مجودة واما ما فيهم من المحمية
كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من عاداتهم كفتح
ذبح الحيوانات عند اهل يمن وعدم قبحه عند غيرهم او من شرايع
وآداب كالامور الشرعية ورماتبلغ الشهرة بحيث يلتبس بالاوليات
ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم ولكل اهل صناعة ايضا
مشهورات بحسب صناعاتهم والفرق بين الاوليات وبين
المشهورات التي تلتبس بالاوليات ان الانسان او فرض نفسه
خالية عن جميع الامور المغيرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات
وان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف
الاوليات فانها صادقة وفي تعريف الجدل نظر لانه لا يشمل
ما يتركب من المسلمات وهي القضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها
الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم
كنسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على
وجوب الزكاة بقوله عليه السلام في حلي النساء زكاة فلو قال
الخصم هذا خبر واحد ولا نسلم انه حجة فنقول قد ثبت في علم الاصول
ولا بد ان يأخذه مسلما وصرح القطب بانها داخلية في الجدل
فيكون التعريف اخص اللهم الا ان يعم المشهورات بالمسلمات
او يراد من الجدل ما هو المشهور الكثير الوقوع والغرض من الجدل
الزام الخصم واقتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان
والجدل انما يكون مقبولا اذا كان المقام جدليا لا تحقيقيا * والخطابة
وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة * من شخص معتقد فيه
او مظنونة * وكلمة او تقسيم الحدود فالخطابة لها قسمان احدهما
ما يقبل من شخص معتقد فيه اما لا مر سماوي من المعجزات

والكرامات كما يفعل الانبياء والاولياء واما الاختصاص بمزيد
عقل ودين كامل كاهل العلم والزهد وثنائهما مظنونة وهي
قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجوز تقيضه كقولنا فلان
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ففلان سارق
وقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل ما ينتشر منه التراب
ينهدم فهذا الحائط ينهدم والغرض من الخطابة ترغيب الناس
فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ
وههنا بحث وهو ان خبر الرسول صلى الله عليه وسلم المؤيد
بالمعجزات يوجب العلم الاستدلال المشابه للعلم الثابت بالضرورة
في التيقن والثبات فكيف يعد من الخطابة التي من غير اليقينات
اقول وسيظهر انشاء الله تعالى جوابه عن قريب والى هذه
الثلاثة اشيرت بقوله تعالى (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة وجاد لهم بالتي هي احسن) لان المراد بالحكمة البرهان
وبالموعظة الحسنة الخطابة وبالمجادلة الحسنة الجدل اذا كان
المقام جدليا اقول فيه ان المفهوم من الآية ان يكون الخطابة
اشرف من الجدل كما صرح به الشيخ في الشفاء فلو قدم المص
الخطابة على الجدل لكان اولى لكونه موافقا لنظم الآية الا ان
يقال اختلف في الاولوية وبعضهم عد الجدل اولى من الخطابة
والمص تابع الى هذا البعض ويجوز ان يكون التقديم سهوا من
الناسخ الاول والشعر في اللغة العلم وفي الاصطلاح * قياس مؤلف
من مقدمات * والكلام فيه كالكلام فيما سبق * تنبسط منها النفس
او تنقبض * اي تسر النفس بسبب هذه المقدمات فتتلذذ فيرغب
او تنفر كما اذا قبل هذا خبرا قوته سيالته تنبسط

النفس وترغب في شربها واذا قيل هذا غسل وكل غسل مرة
 موهبة انقبضت النفس وتنفرت من شربها والغرض منه
 انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في الترغيب والترهيب
 ان يكون الشعر على وزن لطيف وينشد بصوت طيب شريف
 لاسيما اذا كان صادرا عن المطرب وكان مقارنا بالآلات فهو واشترط
 في الشعر ان يكون صادرا على طريق القصد والارادة ولذا
 لم يجوز اطلاق الشاعر على الله وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم
 مع انه صدر عن الله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفوا) وقوله تعالى
 (ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف) وعن النبي عليه السلام انا النبي
 لا كذب انا ابن عبد المطلب لان صدورهما بطريق الاتفاق
 لا بطريق القصد وفي هذا التقسيم بحث لانه يلزم تداخل الاقسام
 لان مقدمات البرهان مع كونها يقينية قد يكون ايضا مشهورة
 وتجب كونها مسلمة ومقدمات الجدل مع كونها مشهورة او مسلمة
 قد تكون يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة مع كونها مظهرية
 قد تكون في الواقع يقينية ومقدمات الشعر مع كونها مؤثرة في النفس
 قد تكون مظهرية او مقبولة او يقينية فيتداخل الاقسام ان
 التمايز والتباين شرط فيه الا ان يقال ان هذا التقسيم اعتباري
 يجوز فيه التداخل وعدم الجواز فيما اذا كان التقسيم حقيقيا كما
 بين في الكتب الادبية * والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات
 كاذبة شبيهة بالحق * امامنا حيث الصورة او من حيث المادة
 ومثال الاول قولنا للصورة المنقوشة على الجدار انها فرس وكل
 فرس سهال فهذه الصورة سهال وكذبه تاش من عدم تكرار
 الحد الاوسط اذ المراد بالفرس في الصغرى صوري وفي الكبرى

حقيقي

حقيقي وامامنا حيث المادة كاستعمال الطيبية مكان الكلية مثل
 الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس فهذان
 القياسان فاسدان حقيقة وان كانا صحيحين من حيث الصورة
 ويسمى هذا القسم سفسطة * او بالمشهورة * كقولنا هذا ميت
 وكل ميت يخاف منه فهذا يخاف منه ويسمى هذا مشاغبة او من
 مقدمات وهمية كاذبة كقولنا ان وراء العالم فضاء لايتناهى وهذا
 ان استعمال في مقابلة الحكيم يسمى سفسطة وان استعمال في
 مقابلة الجدل يسمى مشاغبة ولذا قال بعض الشيوخ فن تحلى
 بالمغالطة واوهم العوام انه حكيم وحلى نفسه بحليمة الائمة المقتدى
 بهم يسمى عند القوم سفسطايا ومن نصب نفسه للجدال والمناظرة
 وخداع اهل التحقيق والتشويش عليهم بهذا الطريق يسمى
 مشاغبة واقد احسن الشيخ ابن سينا حيث قال اما القياس
 السوفسطائي فيعلم ليحذر لا يستعلم كالسم وهو كلام هو اني يعلم
 لبسم الناس من شره انتهى وتشبيهه بالسم حسن اذ فيه هلاك
 الدين كما ان في السم هلاك البدن وقد تدعو الضرورة الى استعماله في
 الامراض الخبيثة وفي دفع كافر قاهر لم يقدر عليه وخيف بأه قال
 الشيرازي ومن منافعه ان يغالط المغالط وان يمتحن بها كما وقع للقاضي
 ابي بكر الباقلاني مع ابن المعلم احد ائمة الرافضية فان القاضي اتى
 يوما مجلس المناظرة وكان ابن المعلم يباحث مع اصحابه فلما راه قال لهم
 قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي كلاما من بعيد فلما جاء وجلس
 اقبل على ابن المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى (الم ترانا ارسلنا
 السباطين على الكافرين توزهم ازا) فبهت وبثله كثير حتى ان ابن
 المعلم تكلم مع القاضي فلما انتهى الكلام والمباحثة رماه ابن

المعلم بكف باقلاً أعد له تعريضاً بما نسب اليه ليخجله بذلك
ويحضره فرد القاضي يده الى كفه وربما بذره اعد هاله فحجب لفظته
واعداده للامور اشباهها قبل وقتها * والعمدة * اى المعتمد عليه
والمعنى به * هو البرهان لا غير * منوية بالاضافة بمعنى لا غير البرهان
ويحتمل بعيدا لا غير العمدة والظ هو الاول هذه العبارة يفيد
الحصر من وجوه ثلثة وقد تقرر في علم المعاني ان المبتداء اذا عرف
بلام الجنس يكون مقصورا على الخبر وان الخبر اذا عرف بلام
الجنس يكون مقصورا على المبتداء وضمير الفصل يستعمل في
المشهور لقصر المسند على المسند اليه وان استعمل الزمخشري
في عكسه لكن الظ ان المراد ههنا مذهب الزمخشري فيكون
المق حصر العمدة على البرهان من وجوه ثلثة من تعريف المسند
اليه ومن ضمير الفصل ومن قوله لا غير على الاحتمال الاول * وليكن
هذا آخر الرسالة في المنط * بمعنى ختمت الرسالة فالانشاء مستعمل في
الاخبار بطريق الاستعارة المصروفة الاصلية والتبعية الاشارة
اما الى البرهان يعني نختتم الرسالة بالبرهان لانه الموصل الى السعادة
الدينية والدينية والمنجى عن الرزائل الردية والفائر بالمطالب
السنية واما الى لفظ البرهان يعني انقطع الرسالة وتم الكلام بلفظ
البرهان وانما اطيننا الكلام واوضحناه كمال التوضيح لان من كان
سببا لهذا التأليف قد التمس منى على هذا الوجه اللطيف فلما
لم يسعني مخالفته بالعنف العنيف بل لا بد لي من موافقته لكونه ولدا
منعويا بالخلق اللطيف ومتنبيا موصوفا بحسن الاداب ورعاية
صناعة التلميح اسعفته على موجب ملتزمه على نهج شريف وبيته
على وجه لا يحرم منه الحسب والشريف بل يتفجع به الطالب

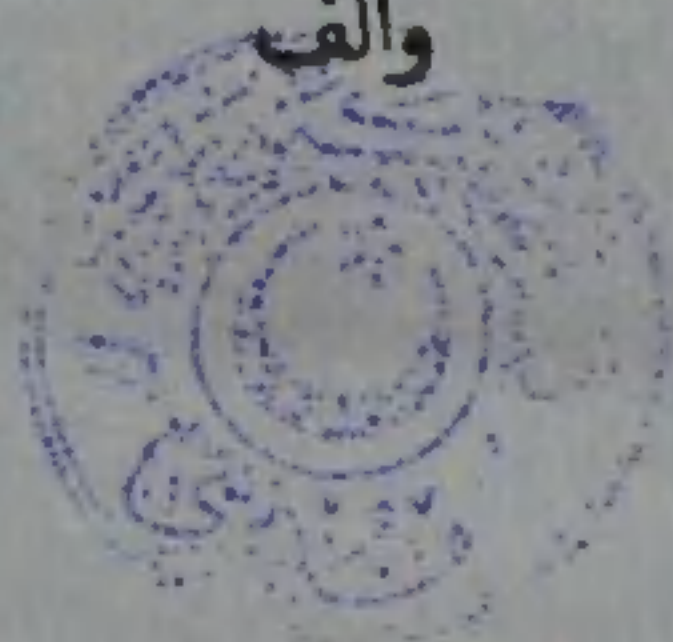
والمطلوب

والمطلوب من الرفيع والخفيف ولكن هذا هدية منى الى المبتدئين
الكرام ارشدهم الملك العلامة الى فهم الكلام هذا
ما تيسر لي في هذا المحل مستظها بالملك العلامة
الوهاب الهادي الى سبيل

الصواب

كل نظم هذا الشرح المسمى بالدر الناجي * على من ايساغوجي *
في الدفعة الثالثة بمطبعة دار الخلافة عليه * صانها
الله تعالى عن كل آفة وبليه * بمعرفة ناظرها الفقير
شيخزاده السيد محمد اسعد * عني عنهما الملك
الصمد * اوائل شهر ربيع الاول
سنة خمسين ومائتين

والف



SULTANAHANE G. K.	
Ki...	Seyyid Nazif ef.
Ye...	
Eski No.	34
Tasnif No.	16